

1-2014

المسئولية التقصيرية للمنتج دراسة مقارنة

منصور محمد سليم سلمان هسلم بن رفيع

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_theses



Part of the [Law Commons](#)

Recommended Citation

2014). *Theses*. 776. (هسلم بن رفيع, منصور محمد سليم سلمان, "المسئولية التقصيرية للمنتج دراسة مقارنة" (2014) https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_theses/776

This Thesis is brought to you for free and open access by the Electronic Theses and Dissertations at Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Theses by an authorized administrator of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact mariam_aljaberi@uaeu.ac.ae.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

كلية القانون

قسم القانون الخاص

المسئولية التقصيرية للمُنتج دراسة مقارنة

إعداد

الطالب / منصور محمد سليم سلمان مسلم بن رفيع

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في القانون الخاص بكلية القانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة

بإشراف

الدكتور / أسامة أحمد بدر

أستاذ القانون المدني المشارك بقسم القانون الخاص



مكتبات الطالبات بالمقام
M. QAM LIBRARIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لقد كان للتقدم العلمي والتقني أثره في تطور الآلة بمختلف أشكالها ووظائفها، وما تبع ذلك من ظهور كم هائل من المنتجات، لم تكن معهودة من ذي قبل: من سلع استهلاكية، إلى أجهزة منزلية، إلى حاسبات آلية، إلى وسائط نقل متعددة الأنواع والأشكال..... الخ.

وتلك المنتجات وإن كانت قد يسرت وتيسر للناس حياتهم، وتحقق لهم الكثير من أسباب المتعة والرفاهية، إلا أنها في المقابل ليس في وسع أحد أن يغفل، أو يتجاهل الأضرار المتفاوتة الخطورة والناجمة عن طرح واقتناء بل واستهلاك تلك المنتجات المهددة لحياة الأشخاص وأموالهم.

ويبدو أن تلك الأضرار والمخاطر التي يتعرض لها المستهلك قابلة للازدياد في عددها وطبيعتها، بفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه الشركات المنتجة للسلع والمعدات، والذي ترتب عليها زيادة الإنتاج بشكل مكثف لتلك المنتجات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد احتمال أن تفلت بعض السلع من رقابة المنتجين، وتخرج إلى السوق مشوبة ببعض العيوب التي تجعل استهلاكها محفوفاً بالأخطار.

كما ساهمت طرق التوزيع الحديثة - القائمة على الفصل بين المنتج والمستهلك - بدور كبير في استفحال تلك الأضرار؛ والتي يبدو أنها ستبلغ ذروتها بفعل العولمة التي أحالت العالم إلى سوق مفتوحة على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي أدى إلى التعجيل بقيام مسئولية المنتج.

وحيث إن الأضرار التي تسببها المنتجات المطروحة للتداول من قبل المنتج قد تصيب المشتري؛ وأحياناً كثيرة تصيب غيره فقد رأينا التعرض لدراسة المسئولية التقصيرية للمنتج .

أهداف الدراسة:

لكل دراسة هدف أو غرض يرجى الوصول إليه؛ حتى تكون ذات قيمة علمية، وهدف الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي دفع الباحث لدراسته، ولعل ما دفع الباحث لدراسة موضوع البحث هو شعوره بأهمية تسليط الضوء على

المسئولية التقصيرية للمنتج في التشريع الإماراتي والمقارن، وذلك للوقوف على المدى الذي وصل إليه التشريع الإماراتي في هذا الصدد مقارنة بما وصل إليه القانون الفرنسي واتفاقيات الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج نظام الإقتصاد الحر وتبني آليات الأسواق المفتوحة ، مما يعني أن السلع والمنتجات تتدفق على المستهلكين من كل حذب وصوب ، هذا فضلاً عن المنتجات المحلية التي بدأت تتطور وتأخذ مكانها في الأسواق .

أهمية الدراسة:

إن دراسة المسؤولية التقصيرية للمنتج في التشريع الإماراتي والمقارن على جانب كبير من الأهمية، وذلك لما يلي:-

أولاً:- إن التشريعات محل المقارنة قد عيّنت بتحديث الأحكام الخاصة بمسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، في حين لا يزال التشريع الإماراتي بعيداً عن تلك المستجدات، حيث لا يوجد في نصوص القانون المدني الإماراتي نصوص مستقلة تنظم المسؤولية المدنية للمنتج؛ حيث اكتفى بالقواعد العامة للمسئولية المدنية، ومن ثم فهناك فراغ تشريعي تجاه هذا النوع من المسؤولية.

ثانياً:- إن موضوع المسؤولية التقصيرية للمنتج لا يقل أهمية عن سائر موضوعات القانون المدني، وذلك باعتباره يتناول قواعد جديدة تختلف عن القواعد العامة للمسئولية المدنية، تلك القواعد التي تهدف أساساً إلى حماية أرواح الناس من أخطار المنتجات المعيبة، وخاصةً أمام الإقبال المتزايد عليها.

ثالثاً:- كما ترجع أهمية موضوع المسؤولية التقصيرية للمنتج إلى قلة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، لاسيما على الصعيد المحلي.

منهج الدراسة:

لما كانت هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على القواعد القانونية العامة للمنتج؛ فإن الأمر يحتاج إلى التعرف على النصوص التشريعية التي تعالج وتنظم هذا الأمر وتحليلها، ومن ثم طرح وجهة نظرنا كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا تطلب منا إتباع المنهج التحليلي.

كما اتبعنا كذلك المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من النصوص: القانونية، والمؤلفات الفقهية، والدوريات، وأحكام القضاء، وتوصيات المؤتمرات، والندوات المتعلقة في جانب منها بموضوع الدراسة، وذلك للوقوف على مدى مسؤولية المنتج، ومدى تمتع المستهلك بالحماية وحقه في التعويض عن الأضرار التي تلحق به نتيجة المنتجات المعيبة.

وأخيراً، فلقد استخدمنا منهج المقارنة، حيث نتطرق هذه الدراسة في الكثير من مباحثها إلى المقارنة بين التشريع الإماراتي والمصري والفرنسي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمسؤولية المنتج.

ويحاول الباحث من خلال تلك المقارنة الوقوف على مواطن القصور في التشريع الإماراتي فيما يخص تنظيم تلك المسألة ومدى إمكان تبني الحلول التي أتى بها كلاً من القانون المقارن والاتفاقيات الدولية لتلافي هذا القصور.

خطة الدراسة:

سنقسم دراستنا لموضوع هذه الرسالة إلى ثلاثة فصول نقدم لهما بمبحث تمهيدي، نبين فيه "ماهية المسؤولية التقصيرية"

أما الفصل الأول من هذه الرسالة فسنتناول فيه " نطاق المسؤولية التقصيرية للمنتج"، وسنقسمه إلى مبحثين: نتناول في المبحث الأول دراسة "نطاق المسؤولية التقصيرية من حيث الأشخاص" وأما المبحث الثاني، فسنتناول فيه دراسة " نطاق المسؤولية التقصيرية من حيث المنتجات "

وأما الفصل الثاني من هذه الرسالة فقد خصص لبحث "شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج وأثرها ووسائل دفعها"، وسنقسمه إلى مباحث ثلاثة: نتناول في المبحث الأول دراسة " شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج " وأما المبحث الثاني: فسنتناول فيه دراسة " أثر المسؤولية التقصيرية للمنتج " أما المبحث الثالث فسنتناول فيه دراسة " وسائل دفع المسؤولية التقصيرية للمنتج"

أما الفصل الثالث من هذه الرسالة فخصصناه لبحث " الأساس القانوني للمسؤولية التقصيرية للمنتج " وسنقسمه إلى مباحث ثلاثة: نتناول في المبحث الأول دراسة " : الخطأ كأساس لمسؤولية المنتج أما المبحث الثاني فسنتناول فيه دراسة "

المخاطر (تحميل التبعة) كأساس لمسئولية المنتج " أما المبحث الثالث فسنتناول فيه دراسة " الحراسة كأساس لمسئولية المنتج " .

واستناداً إلى كل ما سبق ، ستكون دراستنا لموضوع رسالتنا على النحو التالي :

المبحث التمهيدي: ماهية المسؤولية التقصيرية

الفصل الأول: نطاق المسؤولية التقصيرية للمنتج

الفصل الثاني: شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج وأثرها ووسائل دفعها

الفصل الثالث: الأساس القانوني للمسئولية التقصيرية للمنتج

المبحث التمهيدي

ماهية المسؤولية التقصيرية

تمهيد وتقسيم:

المسؤولية في النظم القانونية تنقسم بوجه عام إلى: مسؤولية يؤدي الإخلال بها إلى فرض العقوبة على مرتكب هذا الإخلال، وتدعى هذه المسؤولية "بالمسؤولية الجنائية" وإلى مسؤولية أخرى يؤدي الإخلال بها للتعويض، وتدعى هذه المسؤولية "بالمسؤولية المدنية".^(١)

وتنهض المسؤولية المدنية عند الإخلال بالتزام أو واجب قانوني، والجزاء هو تعويض وجبر الضرر الناشئ عن هذا الإخلال.^(٢)

وتنقسم المسؤولية المدنية إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية. والمسؤولية العقدية تستند إلى عقد صحيح أخل أحد أطرافه بالتزامه فيه، وأما المسؤولية التقصيرية فإنها تستند إلى عمل غير مشروع، أو خطأ تقصيري الحق ضرراً بالغير.^(٣)

وتشكل المسؤولية التقصيرية الأصل والقاعدة العامة بالنسبة للمسؤولية المدنية، إذ تقوم دائماً عندما لا يكون هناك عقد بين المسئول والمضرور.^(٤)

١- زهير زكريا حرح، الخطأ في المسؤولية المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٩م، ص ٥.

٢- د. أحمد شوقي محمد، البحوث القانونية في مصادر الالتزام الإرادية وغير الإرادية، دراسة فقهية وقضائية، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٢، ص ١٨٦.

٣- د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، دراسة في القانون المدني الأردني والمصري والفرنسي ومجلة الأحكام العدلية والفقه الإسلامي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٦، ص ٢٤٧.

٤- د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسئوليتان العقدية والتقصيرية ومدى أحقية المضرور في الجمع أو الخيرة بينهما، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٦، ص ١٢.

وبناءً على ما تقدم، وللوقوف على ماهية المسؤولية التقصيرية، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية التقصيرية.

المطلب الثاني: تطور المسؤولية التقصيرية.

المطلب الأول

مفهوم المسؤولية التقصيرية

المسؤولية القانونية تنقسم إلى مسؤولية مدنية و جنائية، والمسؤولية المدنية قد تكون تقصيرية أو عقدية. وعلى ذلك، فإن تحديد مفهوم المسؤولية التقصيرية، يقتضي منا: بيان تعريف المسؤولية في اللغة أولاً، ثم تعريف المسؤولية المدنية ثانياً، ثم تحديد صور المسؤولية المدنية ثالثاً، وأخيراً تعريف المسؤولية التقصيرية، والتميز بينها وبين المسؤولية العقدية، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف المسؤولية لغة:

المسؤولية لغة مشتقة من مادة "سأل"، وهذه المادة تفيد في الاستعمال العام في الاستفسار عن مجهول^(١)، كما أنها تعني الدعاء^(٢)، وقد تفيد المادة معنى وراء الاستفسار والدعاء، فهي قد تعني التحويل والتهديد^(٣) والتغريم والعقوبة، والمواخذة على التقصير في حق، والإهمال في واجب^(٤). ويعرف المعجم الوجيز المسؤولية لغة بأنها: "حال أو صفة من يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته، حيث يقال: أنا بريء من مسؤولية هذا العمل"^(٥).

١- ومثال ذلك: يقول تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} سورة طه الآية ١٠٥

٢- ومثال ذلك: يقول تعالى: {يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ} سورة الرحمن الآية (٢٩).

٣- ومثال ذلك: يقول الله تعالى: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ} سورة الزخرف الآية (١٩).

٤- د. محمد فوزي فيض، المسؤولية التقصيرية بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص ٧٣.

٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، مكتبة دبي للتوزيع، سنة ١٩٨٠، ص ٢٩٩.

وعلى ذلك، فالمسئولية بصفة عامة تعني: "حالة الشخص الذي ارتكب أمراً يستوجب المؤاخذه".^(١) أو بمعنى آخر هي: "المؤاخذه أو المحاسبة على فعل أو سلوك معين، وتتمثل المحاسبة في توقيع جزاء على الشخص عند مخالفته لأحد الواجبات التي تفرضها عليه قوانين أو شرائع الضبط الاجتماعي".^(٢) والذي يفرق بين ما إذا كان مرتكب هذا الفعل الذي يستوجب المؤاخذه مسئولاً قانونياً أو أخلاقياً هو كيفية المؤاخذه.

فإذا كانت هذه المؤاخذه لا تتعدى حد تأنيب الضمير، كنا بصدد شخص ارتكب أمراً مسئولاً عنه مسئولية أخلاقية ولا تدخل المسئولية في دائرة القانون، أما إذا تجاوز الأمر مرحلة تأنيب الضمير إلى مرحلة توقيع جزاء قانوني؛ كنا أمام شخص ارتكب أمراً مسئولاً عنه مسئولية قانونية.^(٣)

ثانياً- تعريف المسئولية المدنية:

المسئولية المدنية هي: "التزام المسئول بتعويض الأضرار التي تصيب الغير بسبب خطئه، وتهدف هذه المسئولية إلى جبر الضرر الذي يلحق المضرور بسبب الخطأ، وذلك عن طريق التعويض".^(٤) أو هي: "الالتزام بتعويض أو إصلاح الضرر الذي يسببه إخلال المدين بالتزامه".^(٥) وقد يقصد بمصطلح المسئولية المدنية الواقعة، أي الفعل الضار، الذي يترتب عليه القانون الالتزام بالتعويض، وهذا المعنى هو الذي يشير إليه المصطلح عندما نتساءل عن مصادر الالتزام، ونذكر من بينها

١-د. خميس خضر، تنوع المسئولية إلى عقدية وتقصيرية، مجلة القانون والاقتصاد، عدد مارس ويونيو عام ١٩٧٦، ص ٢٧.

٢-د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام "مصادر الالتزام" الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة ٢٠٠٦، ص ٤٧٩.

٣-راجع في ذلك: د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الإلتزام، المجلد الثاني، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة الجديدة، سنة ٢٠١١، ص ٨٤٢.

د. سليمان مرقس، المسئولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الأول، الأحكام العامة، سنة ١٩٧١، ص ١.

٤-د. فايز أحمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥.

٥-د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، مصادر الإلتزام، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٦، ص ٣٩٢.

المسئولية التقصيرية، وكذلك عندما نتساءل عن أركان المسؤولية، حيث يقال أنها: "الضرر والخطأ ورابطة السببية بينهما".^(١) وقد يعنى بالمسئولية المدنية الأمران السابقان معاً: الالتزام بالتعويض والواقعة المنشئة له، أي الالتزام بالتعويض ومصدره معاً.^(٢)

ثالثاً- صور المسؤولية المدنية:

تنقسم المسؤولية المدنية-بالنظر إلى طبيعة الالتزام محل الإخلال، وما إذا كان عقدياً أم لا- إلى قسمين مستقلين، وهما: المسؤولية العقدية، والمسئولية غير العقدية أو التقصيرية، فتكون المسؤولية عقدية عندما يكون مصدر الإلتزام هو العقد، أي عندما يخالف أحد المتعاقدين التزاماً يفرضه العقد على نحو يسبب ضرراً للمتعاقد الآخر، وتلك المسؤولية يحكمها القانون المدني إذا كان العقد مدنياً، ويحكمها القانون الإداري إذا كان العقد إدارياً.^(٣) أما إذا كان الالتزام الذي جرى الإخلال به التزاماً قانونياً غير عقدي، فإن المسؤولية تسمى بالمسئولية التقصيرية أو غير عقدية، وهي الأصل في مجال المسؤولية المدنية.

رابعاً- تعريف المسؤولية التقصيرية والتميز بينها وبين المسؤولية العقدية:

أ- تعريف المسؤولية التقصيرية:

إن المسؤولية التقصيرية تفترض أن ضرراً قد أصاب الغير، وأن مصدره ليس الإخلال بالالتزام عقدي، فسائق السيارة الذي يصيب أحد المارة يكون مسئولاً مسؤولية تقصيرية، فالضرر لا يرتبط بوجود عقد بين السائق والمشاة، فالضرر يكون مستقلاً عن أي التزام عقدي يربط المسئول بالمضروب.^(٤)

١- د. محسن عبد الحميد البيه، النظرية العامة للالتزامات، المصادر غير الإرادية، المنصورة، مكتبة الجلاء، سنة ١٩٩٨، ص ٧.

٢- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٤٨٢.

٣- المرجع السابق نفسه، د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

٤- د. حسام الدين كامل الأهواني، النظرية العامة للالتزام، ج ١، مصادر الالتزام، القاهرة، بدون ناشر، سنة ١٩٩٨، ص ١٢.

ومن ثم، يمكن تعريف المسؤولية التقصيرية بأنها: "الالتزام الذي يرضه القانون على عاتق شخص بتعويض المضرور عن الضرر الذي أصابه بسبب شخص آخر".

فتتمثل المسؤولية التقصيرية في إلزام المسئول بتعويض المضرور عما لحقه من ضرر، ويكون التعويض غالباً في صورة مبلغ نقدي مساوي لقيمة الضرر، كما قد يكون في صورة تعويض عيني.^(١)

مثال ذلك: من يتسبب في إتلاف مال الغير، هنا يلتزم المسئول بتعويض المضرور عما أصابه من ضرر، دون وجود علاقة عقدية بينهما، لأنه يكون قد أخل بالتزام قانوني عام وهو الإلتزام بعدم الإضرار بالغير.^(٢) وعلى ذلك، فالمسؤولية التقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني، وهو الإلتزام بعدم الإضرار بالغير.

ب- التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية:

لقد كان الفقه يسلم حتى أواخر القرن التاسع عشر بضرورة التفريق بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية وازدواج المسؤولية، وذلك للإختلافات الواضحة بينهما. ولكن منذ أواخر القرن التاسع عشر، ظهر اتجاه يقول بأنه لا محل للتمييز بين المسئوليتين؛ نظراً لأنهما لا يختلفان من حيث طبيعتهما، ويرون وحدة المسؤولية وليس ازدواجها، ولا اختلاف البتة بين المسئوليتين.^(٣) فكلهما جزاء للإخلال بالتزام سابق، فالمسئوليتين أساسهما واحد، وأنه إذا وجدت فروق بينهما، فهي فروق لا تستأهل إقامة تعارض بين المسئوليتين، وهي فروق ظاهرية لا تثبت عند التعمق في النظر.^(٤)

١- حسام الدين كامل الأهواني ، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق ، ص ٥.

٢- محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

٣- فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

٤- فتحي عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥.

ولكن الراجح في الفقه أنه هناك اختلاف جوهري وعميق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية ذو نتائج عملية تبرر القول بازدواج المسؤولية وليس وحدتها، نظراً لاختلاف طبيعة كل من المسئوليتين، وما تفرضه من حلول عملية تتناسب مع كل منهما، وإن كانا تجتمعان تحت مفهوم المسؤولية المدنية. هذا مع ملاحظة أن قواعد المسؤولية العقدية يمكن أن تكملها قواعد المسؤولية التقصيرية في حالة عدم وجود حكم خاص بها، فالمسؤولية التقصيرية تشكل القواعد العامة في المسؤولية. (١) وتتضح هذه الفروق فيما يلي:

١- الطبيعة (٢): تختلف المسئوليتان العقدية والتقصيرية من حيث طبيعة كل منهما: - فالمسؤولية العقدية مصدرها العقد، فهي وليدة الإرادة، أما المسؤولية التقصيرية فمصدرها القانون، ولا دخل لإرادة الأفراد فيها، فالخطأ العقدي يختلف عن الخطأ التقصيري من حيث مصدره. (٣)

- إذا يكون مصدر المسؤولية العقدية إخلال الشخص بالتزام عقدي، في حين مصدر المسؤولية التقصيرية هو إخلال الفرد بواجب قانوني. (٤)

٢- التعويض عن الضرر: إن التعويض في نطاق المسؤولية العقدية يغطي الأضرار المباشرة والمتوقعة (٥)، فعند إبرام العقد يتفق المتعاقدان على بنوده ويحددون ظروفه، فمن المنطقي أن يلتزما بما توقعاه في هذا الشأن، ويستثنى من ذلك حالتي الغش أو الخطأ الجسيم.

أما في مجال المسؤولية التقصيرية، فالأضرار لا يمكن توقعها، وبالتالي لا يجوز الاتفاق مقدماً على التعويض. (٦)

١- راجع في ذات المعنى: د. حسام الدين الأهواني، النظرية العامة للإلزام، مرجع سابق، ص ١٤.

٢- أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

٣- محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨، ج ١، ص ٨.

٤- فاروق الأباصيري، المسؤولية التقصيرية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، الشارقة، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٩.

٥- أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

٦- راجع في ذلك: د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسئوليتان العقدية والتقصيرية. مرجع سابق، ص ٣٤.

ومن ثم، يمكن تعريف المسؤولية التقصيرية بأنها: "الالتزام الذي يضعه القانون على عاتق شخص بتعويض المضرور عن الضرر الذي أصابه بسبب شخص آخر".

فتمثل المسؤولية التقصيرية في إلزام المسئول بتعويض المضرور عما لحقه من ضرر، ويكون التعويض غالباً في صورة مبلغ نقدي مساوي لقيمة الضرر، كما قد يكون في صورة تعويض عيني.^(١)

مثال ذلك: من يتسبب في إتلاف مال الغير، هنا يلتزم المسئول بتعويض المضرور عما أصابه من ضرر، دون وجود علاقة عقدية بينهما، لأنه يكون قد أخل بالتزام قانوني عام وهو الإلتزام بعدم الإضرار بالغير.^(٢) وعلى ذلك، فالمسؤولية التقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني، وهو الإلتزام بعدم الإضرار بالغير.

ب- التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية:

لقد كان الفقه يسلم حتى أواخر القرن التاسع عشر بضرورة التفريق بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية وازدواج المسؤولية، وذلك للإختلافات الواضحة بينهما. ولكن منذ أواخر القرن التاسع عشر، ظهر اتجاه يقول بأنه لا محل للتمييز بين المسئوليتين؛ نظراً لأنهما لا يختلفان من حيث طبيعتهما، ويرون وحدة المسؤولية وليس ازدواجها، ولا اختلاف البتة بين المسئوليتين.^(٣) فكلهما جزاء للإخلال بالتزام سابق، فالمسئوليتين أساسهما واحد، وأنه إذا وجدت فروق بينهما، فهي فروق لا تستأهل إقامة تعارض بين المسئوليتين، وهي فروق ظاهرية لا تثبت عند التعمق في النظر.^(٤)

١- حسام الدين كامل الأهواني ، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق ، ص ٥.

٢- محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

٣- فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

٤- فتحي عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥.

ولكن الراجح في الفقه أنه هناك اختلاف جوهري وعميق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية ذو نتائج عملية تبرر القول بازدواج المسؤولية وليس وحدتها، نظراً لاختلاف طبيعة كل من المسؤوليتين، وما تفرضه من حلول عملية تتناسب مع كل منهما، وإن كانتا تجتمعان تحت مفهوم المسؤولية المدنية. هذا مع ملاحظة أن قواعد المسؤولية العقدية يمكن أن تكملها قواعد المسؤولية التقصيرية في حالة عدم وجود حكم خاص بها، فالمسؤولية التقصيرية تشكل القواعد العامة في المسؤولية. (١) وتتضح هذه الفروق فيما يلي:

١- الطبيعة (٢): تختلف المسؤوليتان العقدية والتقصيرية من حيث طبيعة كل منهما: - فالمسؤولية العقدية مصدرها العقد، فهي وليدة الإرادة، أما المسؤولية التقصيرية فمصدرها القانون، ولا دخل لإرادة الأفراد فيها، فالخطأ العقدي يختلف عن الخطأ التقصيري من حيث مصدره. (٣)

- لذا يكون مصدر المسؤولية العقدية إخلال الشخص بالتزام عقدي، في حين مصدر المسؤولية التقصيرية هو إخلال الفرد بواجب قانوني. (٤)

٢- التعويض عن الضرر: إن التعويض في نطاق المسؤولية العقدية يغطي الأضرار المباشرة والمتوقعة (٥)، فعند إبرام العقد يتفق المتعاقدان على بنوده ويحددون ظروفه، فمن المنطقي أن يلتزما بما توقعاه في هذا الشأن، ويستثنى من ذلك حالتَي الغش أو الخطأ الجسيم.

أما في مجال المسؤولية التقصيرية، فالأضرار لا يمكن توقعها، وبالتالي لا يجوز الاتفاق مقدماً على التعويض. (٦)

١- راجع في ذات المعنى: د. حسام الدين الأهواني، النظرية العامة للإلزام، مرجع سابق، ص ١٤.

٢- أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

٣- محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨، ج ١، ص ٨.

٤- فاروق الأباصيري، المسؤولية التقصيرية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، الشارقة، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٩.

٥- أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

٦- راجع في ذلك: د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسؤوليتان العقدية والتقصيرية. مرجع سابق، ص ٣٤.

٣-التضامن: في حالة تعدد المسؤولين في المسؤولية العقدية، فلا يفترض التضامن بينهم، فالتضامن لا يقوم إلا إذا تم الاتفاق عليه، أو نص عليه القانون بنص خاص.^(١)

أما في نطاق المسؤولية التقصيرية، فإنه في حالة تعدد المسؤولين عن الفعل الضار، يكون كل منهم مسئولاً بنسبة نصيبه في الضرر، وللقاضي أن يحكم بالتساوي أو بالتضامن أو التكافل فيما بينهم.^(٢)

٤-الاتفاق على الإغفاء من المسؤولية: يجوز الاتفاق على الإغفاء أو التخفيف من المسؤولية العقدية، إلا ما استثناه القانون، كما لو ارتكب المدين غشاً أو خطأ جسيماً^(٣)، أو في بعض أنواع العقود كعقود نقل الأشخاص، حيث لا يجوز الاتفاق في هذه الحالات المستثناة بنص القانون على الإغفاء أو التخفيف من المسؤولية العقدية، وإذا تم الاتفاق على التخفيف، أو الإغفاء من المسؤولية في هذه الحالات كان هذا الاتفاق باطلاً.^(٤)

أما المسؤولية التقصيرية، فلا يجوز الاتفاق على التخفيف أو الإغفاء منها إطلاقاً، وأي اتفاق على التخفيف أو الإغفاء من المسؤولية التقصيرية يقع باطلاً^(٥)، حتى لو كان الخطأ يسيراً.^(٦)

٥-التقادم : لا تسمع الدعوى في إطار المسؤولية العقدية كقاعدة عامة بمرور خمس عشرة سنة، أما المسؤولية التقصيرية فلا تسمع دعوى الضمان بانقضاء مدة معينة تختلف من تشريع لآخر وتحسب هذه المدة من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر، وبالشخص المسئول عنه، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء

١-د. أمجد محمد منصور ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

٢-راجع نص المادة رقم : (٢٩١) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي .

٣-د. محمد إبراهيم دسوقي ، القانون المدني ، الالتزامات ، أسبوط ، دون ناشر ، سنة ٢٠٠١، ص. ٢١٠.

٤-د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسئوليتان العقدية والتقصيرية، مرجع سابق، ص. ٤٣.

٥-نصت المادة (٢٩٦) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه " يقع باطلاً كل شرط يقضي بالإغفاء من المسؤولية المترتبة على الفعل الضار " .

٦-د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص. ٣٢٩.

مدة معينة تختلف باختلاف التشريعات^(١) تحسب من يوم وقوع العمل غير المشروع.

٦- الإعذار: في المسؤولية العقدية يشترط الإعذار أولاً، فيما عدا حالات استثنائية، أما في مجال التقصيرية فلا محل له^(٢).

٧- الأهلية: يرى بعض الفقهاء أن أهلية الأداء التي تلزم في المسؤولية العقدية تختلف عن الأهلية اللازمة للمسؤولية التقصيرية، حيث ذهبوا إلى أن المسؤولية التقصيرية لا يشترط فيها أن يكون المسئول كامل الأهلية، وإنما يكفي أن يكون مميزاً^(٣) على خلاف الحال في المسؤولية العقدية، والتي لا بد أن يكون المسئول فيها كامل ذو أهلية^(٤).

في حين ذهب آخرون إلى أن هذا الاتجاه محل نظر، لأنه ليس صحيحاً أن الأهلية اللازمة للتعويض تختلف تبعاً لنوع المسؤولية، إذ الأهلية تشترط فقط عند إنشاء العقد، فيجب أن يكون المتعاقد كامل الأهلية، وإلا كان تصرفه باطلاً أو موقوفاً. أما الإخلال بأحد الالتزامات التي يربتها العقد، فلا يشترط له اكتمال الأهلية، لأن الإخلال بالالتزام لا يعتبر من قبيل التصرفات القانونية التي تشترط لصحتها الأهلية المدنية الكاملة، فيكفي أن يكون المخل بالتزامه العقدي مميزاً حتى تتعقد مسؤوليته العقدية^(٥).

١- مدة التقادم في قانون المعاملات المدنية الإماراتي هي بأقصر الأجلين ، ثلاث سنوات من وقت العلم بالضرر وبالمسئول عنه ، أو خمس عشر سنة من يوم وقوع الفعل الضار ولو لم يعلم المضرور بوقوعه أو بشخص المسئول عنه ، راجع نص المادة (٢٩٨) معاملات مدنية .

٢- د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق ، ص ٢٤٩. د. عبد الرزاق السنهوري ، مرجع سابق، ص ٨٤٨ .

٣- ولم يشترط قانون المعاملات المدنية الإماراتي التمييز لقيام المسؤولية التقصيرية إذ جاء نص المادة (٢٨٢) صريحاً في ذلك حين قال : " كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر " .

٤- راجع في ذلك: د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسؤوليتان العقدية والتقصيرية، مرجع سابق، ص ٢٣. ، د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

٥- راجع في ذلك: د. محمود جمال الدين، مرجع سابق، ص ٤٣. د. فايز أحمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ٢٤.

المطلب الثاني

تطور المسؤولية التقصيرية

لا يمكن فهم النظم المعاصرة إلا بالرجوع إلى أصولها التاريخية ، فالوضع الحالي للمسؤولية التقصيرية الذي تقرره معظم الأنظمة القانونية المعاصرة، لم ينشأ دفعة واحدة؛ فالتأمل للتطور التاريخي لنظام المسؤولية التقصيرية، والأساس الذي تقوم عليه، يمكنه التمييز بين مراحل مختلفة مرت بها.(١)

ففي المرحلة الأولى، وهي المرحلة التي تميز الأنظمة القانونية في المجتمعات القديمة والبدائية كانت المسؤولية المدنية مرتبطة بالمسؤولية الجنائية وتدور في فلكها، ولم تنفصل عنها، وفي هذه المرحلة نلاحظ أن تعويض المضرور عن الأضرار التي تصيبه كان يرتبط بشكل أساسي بالضرر الذي يحدثه شخص ما بغض النظر عما إذا كان هناك خطأ من الفاعل أم لا.(٢)

وفي المرحلة الثانية، بدأت فكرة المسؤولية المدنية في التشكل والاستقلال عن المسؤولية الجنائية، وأصبح لها كيان خاص ووجود ذاتي منفرد، فقد ظهر الخطأ في هذه المرحلة باعتباره معياراً محدداً للمسؤولية، فإذا انعدم الخطأ انعدمت المسؤولية.

أما المرحلة الثالثة، فقد ظهر عدم كفاية الخطأ كأساس وضابط للمسؤولية المدنية، وذلك لظهور حالات يصاب فيها المضرور بأضرار بسبب نشاط شخص آخر.(٣) وعلى الرغم من عدم وجود ما يمكن نسبته إلى الأخير من خطأ، إلا أن العدالة لا تقبل أن يُحرّم المضرور من تعويض ما أصابه من ضرر، ويظهر ذلك بالذات إذا كان نشاط المتسبب في الضرر يتسم بالخطورة والقابلية للإضرار، سواء كان بسبب استعمال آلات أو أشياء خطيرة، أو كان بسبب أي نشاط أو سلوك آخر خطر أو ضار.

١- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقيد والإطلاق، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٠، ص ٩.

٢- المرجع السابق نفسه.

٣- د. زهير بن زكريا حرح، الخطأ في المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥.

لذلك اتجهت الأنظار إلى البحث عن معيار جديد يضمن تعويض المضرورين عما لحقهم من ضرر، وظهر ما يوصف بالمسؤولية الموضوعية التي ترتب المسؤولية والتعويض على مجرد إحداث الضرر، وليس على فكرة الخطأ.^(١) وسنتناول المراحل المتقدمة بقدر من التوضيح وذلك على النحو التالي:

أولاً- مرحلة اندماج المسؤولية التقصيرية بالمسؤولية الجنائية:

في المجتمعات القديمة غير المتحضرة كانت المسؤولية المدنية مقترنة بالمسؤولية الجنائية؛ حيث كانت الأنظمة القانونية القديمة تدمج المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية معاً، ولذلك كانت المسؤولية المدنية تفسر كمرحلة من مراحل تطور المسؤولية الجنائية.^(٢)

ففي بداية هذه المرحلة اختلطت فكرة المسؤولية-بنوعيتها- بفكرة الثأر، حيث كان للمعتدى عليه أن يوقع نفس الضرر الذي لحق به على المعتدي. ولما قوي سلطان الدولة، حددت حق الأخذ بالثأر منعاً من التجاوز والتعسف فيه، ثم ظهر نظام الدية الاختيارية الذي كان يعتبر بمثابة شراء لحق الصفح، وفي مرحلة لاحقة جاء نظام الدية الإلزامية التي يدفعها الجاني ويقبلها المضرور، فكانت تختلط فيها فكرة التعويض بفكرة العقوبة.^(٣) ولما اشتد ساعد الدولة وقوي سلطانها، اعتبرت الجرائم التي تقع من صلب مهامها، لأن الضرر الذي أصاب المضرور لا يقتصر أثره عليه فحسب، بل يتعداه ليمس كيان المجتمع ككل، ويؤثر على النظام والسلم فيها، ومن ثم، اقتصررت سلطة توقيع العقاب باسم المجتمع على الدولة فقط، وتحدد دور المضرور في المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. وهكذا تم الانفصال بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية، لكن الأخيرة ترعرعت في أحضان المسؤولية الجنائية، فانطبعت بطابعها، وتأثرت بأحكامها.^(٤)

١- زهير بن زكريا حرح، الخطأ في المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٠٥. د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٣.

٢- راجع في ذلك: د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقيد والإطلاق، مرجع سابق، ص ١٣. د. زهير بن زكريا حرح، الخطأ في المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣- د. فتحي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٤١٢. د. أمجد محمد منصور، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

٤- المرجع السابق، ص ٤١٣.

ومن ثم، اختلطت فكرة التعويض بفكرة العقوبة الجنائية، حيث كانت الأفعال المرتبة للمسئولية منصوباً عليها على سبيل الحصر، ومؤدى ذلك أن الأفعال المحددة المؤدية للالتزام بالتعويض تعتبر جرائم في نفس الوقت، وإن كانت جرائم خاصة كالسرقة والإكراه، حيث تكون عقوبتها بالحكم بمبلغ من المال لصالح المجني عليه، ولا يقدر بمقدار الضرر الواقع عليه، بل قد يزيد عليه، ولذا فهو ليس تعويضاً بالمعنى الذي نجده في القوانين الحديثة، بل عقوبة خاصة اختلطت فيها فكرة العقاب بفكرة التعويض.^(١)

وقد ميز القانون الروماني بين الجرائم العامة أو الجنايات وهي التي تمس الدولة أو تخل بالسكينة العامة، من ناحية، والجرائم الخاصة أي التي تمس الأفراد وممتلكاتهم من ناحية أخرى^(٢). فالأولى مرتبطة بجرائم القانون الجنائي، وتمارسها السلطة العامة بصفتها ممثلة للمجتمع، أما الثانية فهي مصدر التزام يقع على عاتق مرتكبها بأداء تعويض، يتمثل في دفع مبلغ من المال إلى المعتدى عليه.^(٣)

ومع تقدم الزمن وتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، أخذ القانون الروماني - قانون الألواح الإثنى عشر والتشريعات اللاحقة - يتوسع رويداً رويداً في تفصيل الحالات التي تعد جرائم خاصة، وتعتبر جريمة الإضرار بمال الغير دون وجه حق من أهم الجرائم التي تظهر لنا مدى التطور والتوسع في فكرة التعويض، والمسئولية في القانون الروماني.

وفي مرحلة تالية جاء قانون اكيليا (Lex Aquilia)^(٤)، والذي يعتبر بصدق البداية في التقدم نحو وضع مبدأ للمسئولية المدنية التقصيرية، وعزلها عن المسئولية الجنائية.^(٥)

١- د. محمد علي جباري، مسئولية متولي الرقابة بالرقابة اليمني، مرجع سابق، ص ٤١، د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٤.

٢- د. مصطفى العدوي، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، القاهرة، بدون ناشر، سنة ١٩٩٦، ص ٤٤٧.

٣- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسئولية المدنية بين التقييد والإطلاق، مرجع سابق، ص ١٧.

٤- وهو قانون روماني يعود لسنة ٢٨٧ ق.م، وينص على تعويض الأضرار التي تلحق بأموال الغير دون وجه حق، وكان يقتصر على تعويض حالات ذكرها على سبيل الحصر كقتل العبد أو الماشية.

٥- راجع في ذلك: د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسئولية المدنية بين التقييد والإطلاق، مرجع سابق، ص ١٨.

والجدير بالذكر أن حالات المسؤولية المدنية التي نظمها القانون الروماني كانت تقوم على مجرد إحداث الضرر، حيث كان الضرر هو الشرط الأساسي في المسؤولية التقصيرية، وكان الخطأ كأساس للمسؤولية فكرة مبهمة، كما أن فكرة التعويض، ظلت مختلطة بالعقوبة، فلم يعرف القانون الروماني قاعدة عامة تقرر أن كل خطأ يترتب عليه ضرر يوجب التعويض^(١)، فكانت المسؤولية تقوم على أساس التعدي المادي، كما كانت تعتبر مصدراً للالتزام جنائي، ثم أخذت فكرة الخطأ تظهر شيئاً فشيئاً بشكل تدريجي، غير أنها ظهرت بشكل جلي في أعمال الغش حتى استغرقت فكرة الضرر^(٢).

الخلاصة: يتضح مما تقدم أن هذه المرحلة من مراحل تطور المسؤولية المدنية تميزت بأنه لا يوجد فيها قاعدة عامة ولم تقرر مبدأ عاماً ينظم فيها المسؤولية، كما هو الوضع في القوانين الحديثة؛ وإنما توجد المسؤولية في حالات خاصة معينة وفي تلك الحالات المحددة التي تتقرر فيها المسؤولية لا يشترط الخطأ، وإنما يكفي مجرد حدوث الضرر لإلزام المدعى عليه بتعويض المضرور عما لحقه من ضرر. كما تميزت هذه المرحلة كذلك بوجود خلط بين التعويض المدني والعقوبة الجنائية.

ثانياً- مرحلة ارتباط المسؤولية التقصيرية بالخطأ:

إن استخلاص وصياغة مبدأ عام للخطأ- كأساس للمسؤولية المدنية- لم يظهر إلا في القانون الفرنسي القديم على يد الفقيه دوما متأثراً بالقانون الكنسي الذي أعطى لفكرة الخطأ أهمية كبرى، وأكد أن الخطأ شرط ضروري للمسؤولية التقصيرية، بحيث إن الشخص الذي لم يرتكب خطأ لا يلزم بتعويض الأضرار الناجمة عن هذا الفعل^(٣).

١- د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٤. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

٢- د. فتحى عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٤١٣.

٣- راجع في ذلك: د. حمدي عبد الرحمن، نحو نظرية جديدة إلى مدخل الدراسة القانونية المقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة ١٧ يولييه ١٩٨٥، ص ٢٩، د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢١.

وعلى أساس فكرة الخطأ قام فقيه فرنسا القديم (دوما)^(١) بالتفريق، والفصل التام بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية، مرتكزاً في ذلك على طبيعة الخطأ، وما إذا كان مرتبطاً بجناية أو جنحة أم لم يكن، والأول فقط هو الذي يرتب المسؤولية الجنائية.^(٢)

وتميزت المسؤولية التقصيرية منذ ذلك الوقت بأنها تعويضاً مدنياً لا تتضمنه فكرة العقوبة الجنائية، خاصة في الضرر الذي يقع على المال . وانتقلت المسؤولية التقصيرية بخصائصها تلك إلى التقنين المدني الفرنسي عام ١٨٠٤، وأصبح الخطأ كأساس للمسؤولية التقصيرية قاعدة عامة.^(٣)

واعتبار الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية تبرره، وتعضده حجج منطقية وأدبية، منها الرأي القائل بأن الأخذ بفكرة الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية تؤيده قوة إقناع لا يمكن تجاهلها، فمن المنطق أن يُسأل الشخص عن الأضرار التي يتسبب فيها بخطئه، ومن المنطق أيضاً أن لا يُسأل أحد عن أضرار لم يكن المتسبب فيها، أما الحجج الأدبية التي تؤيد اعتبار الخطأ كأساس للمسؤولية أن الشخص يجب أن يدفع تعويضاً عن الضرر الذي تسبب فيه للغير بخطئه، أما الأضرار التي لم تكن نتيجة خطئه فلا يسأل عنها وهذا هو جوهر العدالة.^(٤)

ومن ثم، فإن جعل الخطأ أساساً للمسؤولية التقصيرية، إنما يعني الإقرار بحرية الإنسان وبمسؤوليته وبأهليته في التصرف، وبقدرته على الاختيار بين الخير والشر، وفي بناء على ذلك، فإن القانون إما أن يعفي الفرد من أية مسؤولية، وإما أن يفرض عليه جزاء مدنياً.^(٥)

١- د. عبدالرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٥ .

٢- راجع في ذلك: د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤١٤. د. حمدي عبد الرحمن، نحو نظرية جديدة إلى مدخل الدراسة القانونية المقارنة، مرجع سابق، ص ٢٩.

٣- د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤١٤.

٤- لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: د. محسن عبد الحميد البيه، حقيقة أزمة المسؤولية المدنية، ودور تأمين المسؤولية، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، سنة ١٩٩٣، ص ٦٥-٦٦ .

٥- د. أيمن إبراهيم عبد الخالق العشماوي، تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٨، ص ٤٢٣.

الخلاصة: يتضح مما تقدم أن هذه المرحلة من مراحل تطور المسؤولية تتسم بالفصل بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية والتمييز بين التعويض والعقوبة، وأصبح الخطأ هو المبدأ العام للمسؤولية المدنية، لذلك فقد اشترط لمساءلة المدعى عليه المتسبب في الضرر إثبات خطئه. أما في غير حالات الخطأ، فلا تقوم المسؤولية إلا إذا وُجد نص يقررها، فلا تتقرر المسؤولية غير الخطئية إلا استثناءً.

ثالثاً- تقلص الخطأ كأساس للمسؤولية التقصيرية:

لقد شهدت أوروبا والعالم أجمع تقدماً صناعياً وتكنولوجياً هائلاً، وانتشر استخدام الآلات المعقدة، بما تتضمنه من مخاطر للعمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة حوادث العمل وإصابات العمال زيادة مضطردة و ملحوظة، ووقف مبدأ الخطأ كأساس للمسؤولية حجر عثرة وعائق أمام حصول المضرورين على حقوقهم في تعويض الأضرار التي أصابتهم، فكيف يمكن للمضرور إثبات خطأ صاحب العمل والحادث غالباً ما يرجع إلى تشغيل الآلة ذاتها.^(١)

ومن جهة أخرى، وفي نفس الاتجاه، ترتب على ازدياد حركة الصناعة والإنتاج تقدم وتوسع في استعمال آلات النقل، وكثرت السيارات ووسائل المواصلات، وازدادت حوادثها، التي كثيراً ما ترجع إلى المركبة أو وسيلة النقل ذاتها دون أن يكون هناك ما يمكن نسبته لقائدها، وحتى في الحالات التي يرجع فيها الحادث إلى الخطأ، كان من العسير وأحياناً قد يستحيل على المضرور إثباته، والنتيجة ضياع حقه.^(٢)

وهكذا تجلى عدم عدالة الأخذ بقاعدة الخطأ كمعيار عام للمسؤولية، واتجهت الأنظار إلى استبعادها، واتجه الفكر القانوني^(٣) إلى البحث عن معيار أو أساس للمسؤولية يكون أيسر وأجدى من قاعدة الخطأ التي يصعب إثباتها وقد يستحيل

١- د. أنور رسلان، الموجز في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٩٨، ص ٣١٦، د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٢- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٨.

٣- د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤١٥.

أحياناً، وبرز ركن الضرر كأساس حاول الفقه إقامة وتأسيس المسؤولية عليه عوضاً عن ركن الخطأ، حيث قالوا: " إنه يجب التعويض عن كل نشاط خطر يفضي إلى إلحاق الضرر بالغير حتى ولو لم يصاحب ذلك النشاط أي خطأ من جانب المسئول، بل ولو كان ذلك بخطأ من المصاب نفسه، أو بقوة قاهرة أو حادث فجائي".^(١)

كما أدى تنامي النزعة المادية في معظم دول العالم نتيجة للتقدم الصناعي والتجاري.^(٢) وانتشار الأفكار والمبادئ الاجتماعية والاشتراكية بما تضمنته من الاتجاه صوب رعاية الطبقة العاملة و بروز نظام التأمين من المسؤولية^(٣)؛ أثراً ملحوظاً وعميقاً على تطور ملامح المسؤولية المدنية واتساعها وتدعيمها وضمان حقوق المضرور.^(٤)

إذن لقد اتجه الفكر القانوني متأثراً بالعوامل السابقة إلى ضرورة إعمال نظام المسؤولية الموضوعية التي لا تهتم أصلاً بالخطأ ولا تلتفت له، بل تنظر للضرر الذي يصيب الشخص، وليفصل بذلك التعويض عن الخطأ، والعودة إلى الضرر كأساس للمسؤولية، ليس لمواجهة قوى الطبيعة الغاشمة، كما كان الأمر في العصور القديمة، لكن لمواجهة مخاطر التقدم الصناعي والعلمي الذي أدى إلى تزايد هائل في أعداد المضرورين، وصعوبة بالغة في إثبات الخطأ.^(٥)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفقهاء قد نادى بالتحول عن فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية حتى لو كان مفترضاً إلى فكرة تحمل التبعة، فإذا وقع الضرر بفعل ينسب إلى شخص معين، فإن هذا الشخص يتحمل التعويض دون الحاجة إلى

١- د. وديع فرج، الاتجاه الحديث في العقد والمسؤولية الخطيئة، مجلة القانون والاقتصاد، السنة ١٥، ص ١٢٢.

٢- أيمن إبراهيم عبد الخالق العشماوي، تطور مفهوم الخطأ، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٣- د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ١٥.

٤- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للإلتزام، مرجع سابق، ص ٥١٧.

٥- د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٤١٥.

إثبات أي خطأ من جانبه باعتبار أن الغاية من المسؤولية هو رفع الضرر عن المضرور بفعل شخص آخر.^(١)

وذهب بعض الفقهاء إلى أن الخطأ لم يعد أساساً يحقق العدل والإنصاف للضحايا، لاسيما في بعض المجالات كإصابات العمل مثلاً، حيث يكون المدعى عليه موسراً، والضحية فقيراً (عاملاً)، بالإضافة إلى صعوبة إثبات الخطأ من جانب المضرور في معظم الأحوال، ولذلك نادوا بإقامة المسؤولية على أساس تحمل التبعة لا على أساس الخطأ، فمن يغنم من نشاطه عليه أن يغرم من تبعاته.

هذا، ولقد ترتب على تطور الحياة المدنية الحديثة، وتعدد مجالات الأنشطة وتقدمها إلى ظهور عدة مخاطر جديدة لم تكن معروفة سابقاً، مثل مخاطر تلوث البيئة، حيث كان من الضروري التدخل لحماية الإنسان في مواجهتها، مما أدى إلى فتح مجالات جديدة للمسؤولية المدنية.^(٢)

الخلاصة: يتضح مما تقدم أن معيار المسؤولية والأساس الذي تقوم عليه قد مر في تطوره بعدة مراحل، فقد تميزت المسؤولية المدنية في بداية ظهورها باستقلالها عن فكرة الخطأ واكتفائها في قيامها بالضرر الذي يصيب المضرور، ثم أدى تطورها اللاحق إلى اشتراط خطأ المتسبب في الضرر؛ لإمكان إلزامه بتعويض الضرر الذي سببه إلا أن ربط المسؤولية بالخطأ أثبت عدم كفايته لحماية المضرورين.

ومن ثم، أخذت فكرة الخطأ تتقلص وتنحسر، فبعد أن كان الخطأ لازم للإثبات، نشأت حالات أصبح الخطأ فيها مفترضاً، وفي الوقت الحالي برزت المناداة بفكرة تحمل التبعة إلى جانب فكرة الخطأ ثابتاً كان أو مفروضاً.

١- راجع في ذلك: د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٨-٨٦٩، د. عبد الرشيد مأمون، المسؤولية العقدية عن فعل الغير، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر، ص ٧٥، هامش رقم ٣، د. أمجد محمد منصور، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

٢- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ٥٢٠.

الفصل الأول

نطاق المسؤولية التقصيرية للمنتج

تمهيد وتقسيم:

لقد كانت وظيفة المسؤولية التقصيرية في بداية الأمر هي معاقبة المذنب، والانتقام للمضروب وتعويضه ثم إختفت بعد ذلك فكرة العقاب والانتقام في مجال المسؤولية المدنية لإتاحة المجال أمام الغاية الرئيسية وهي ضمان تعويض المضروب.^(١)

ولما كانت المسؤولية التقصيرية تهدف في المقام الأول إلى تعويض المضروب عن الضرر الذي أصابه، فإن تحديد نطاق المسؤولية التقصيرية بالنسبة للمنتج يبدو على قدر عالي من الأهمية، وذلك حتى نتمكن من تحديد الشخص الدائن بالحماية الجسدية والمادية (المضروب) أولاً، ثم تحديد الشخص المسئول عن المنتج المتسبب في الضرر (المنتج) ثانياً، وأخيراً التعرف على المنتجات التي تكون محلاً لمسؤولية المنتج.

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نطاق المسؤولية من حيث الأشخاص

المبحث الثاني: نطاق المسؤولية من حيث المنتجات

١- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٥٢١.

المبحث الأول

نطاق المسؤولية من حيث الأشخاص

إن المنتج قد يتسبب بفعل منتجاته المعيبة في إحداث أضرار بالغير، ومن ثم فإن النطاق الشخصي للمسؤولية يتحدد في المنتج والذي ينبغي عليه تعويض الأضرار التي أحدثتها منتجاته المعيبة في الغير من جهة، والمضرور الذي وقع عليه ضرر مادي أو جسدي من جهة أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك كما يلي:

المطلب الأول : المنتج

المطلب الثاني: المضرور

المطلب الأول

المنتج

لقد نشأت مسؤولية المنتج بمعناها القانوني الدقيق في النصف الأول من القرن العشرين، ثم تبلورت وتكاملت صياغتها في النصف الثاني منه، وبعد نشأة مسؤولية المنتج أخذ الفقه يطلق عليها تسميات عديدة مثل: مسؤولية البائع الصانع، ومسؤولية البائع المهني، والمسؤولية المدنية للصانع، والمسؤولية عن المنتجات، والمسؤولية عن فعل المنتجات.....الخ.(١)

إن هذه التسميات وإن كانت تهدف إلى تعيين الشخص المسؤول عن المنتج المتسبب في الضرر إلا أنها تنعكس بشكل أو بآخر على نطاق المسؤولية من حيث الأشخاص الذين تفرض عليهم أو بعبارة أكثر دقة، من حيث الشخص المسؤول عن فعل هذه المنتجات.

ففي مقابل ما يحققه المنتج من أرباح عالية نتيجة طرح منتجاته وتداولها في الأسواق، يقع على عاتقه عبء تعويض المضرورين عن الأضرار التي تلحق بهم بسبب عيب في المنتجات التي يقوم بإنتاجها، وذلك لأنه المسؤول الأول عن متابعة وتنفيذ كافة مراحل هذا الإنتاج، فضلاً عن أنه الأقدر مالياً من غيره على دفع مثل هذه التعويضات، لاسيما أنه في الغالب يقوم بالتأمين من المسؤولية ضد المخاطر التي تسببها منتجاته.(٢)

وبهذا الصدد يثور التساؤل التالي: هل المفهوم القانوني للمنتج مفهوم واحد ثابت لا يختلف باختلاف الأنظمة القانونية، أم إنه يختلف من نظام قانوني لآخر؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأن النصوص القانونية التي تستخدم مسمى الصانع تهدف لحصر المسؤولية في طائفة الأشخاص القائمين بعملية التحويل الصناعي للمادة الأولية على اعتبار أن المجال الحقيقي و الثري لدراسة هذه

١- د. سالم محمد رديعان العزاوي، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية والاتفاقيات الدولية، عمان، دار الثقافة، سنة ٢٠٠٨، ص ٣٢-٣٤.

٢- محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضر منتجاته المعيبة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٢، ص ٧٤.

المسؤولية هو المنتجات الصناعية، في حين أن النصوص القانونية التي تستعمل مصطلح المنتج^(١)، تهدف إلى توسيع نطاق المسؤولية لتشمل أيضاً منتجي المواد الأولية التي لم تخضع للمعالجة الصناعية كالمواد الزراعية والصيد البري والبحري وغيرها. وأما النصوص القانونية التي تستعمل مصطلح المهني فإنها ترى بوجوب انسحاب المسؤولية إلى كافة الأشخاص المتدخلين في عملية عرض المنتج في جميع مراحله ، من صنعه وإنتاجه وتجهيزه وتغليفه وتسويقه^(٢).

مما سبق يتبين أن مفهوم المنتج يضيق أو يتسع حسب رؤية النظام القانوني لكل دولة. والرأي الراجح الذي استقر عليه الفقه هو مصطلح "مسؤولية المنتج" - لذلك إختاره الباحث لكي يكون موضوعاً لدراسته - وذلك لأنه يتضمن جميع المنتجات (صناعية أو زراعية أو طبيعية) من جهة ولاشتماله على مختلف مراحل الإنتاج من جهة أخرى^(٣).

وفي ضوء ما تقدم سنتعرض لمدلول المنتج في الإصطلاح ثم في الإتفاقيات الدولية وأخيراً في القانون المقارن وذلك على النحو التالي:

أولاً-تعريف المنتج في الإصطلاح:

يعرف المنتج في الإصطلاح بأنه: "الشخص الذي يساهم في إنتاج الثروة الإقتصادية بواسطة المواد الصناعية أو الزراعية أو عن طريق تحويلها"^(٤).

١- وهي إتفاقية لاهاي والمجلس الأوروبي والتوجيه الأوروبي ١٩٨٥ و القانون الفرنسي ٩٨-٣٨٩ .

٢- راجع في ذات المعنى: د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٧، ص ٣٩.

٣- راجع في ذلك: شريف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج وفقاً لأحكام القانون المدني الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي بخميس مليانة معهد العلوم القانونية والإدارية، سنة ٢٠٠٨، ص ٢١، عامر اللوز، المسؤولية الجزائية للمنتج، رسالة لنيل شهادة ختم الدروس بالمعهد الأعلى للقضاء التونسي الفوج الثاني عشر، السنة القضائية، سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٢٠.

4- Le Grand Usuel LAROUSSE, Dictionnaire encyclopédique, Edition Avril 1998, volume 4, 1996, p 5986.

ثانياً-تعريف المنتج في الإتفاقيات الدولية:

لقد اهتمت المنظمات الدولية والإقليمية بموضوع حماية المستهلك من خلال النظام القانوني لمسئولية المنتج عن الأضرار التي تحدثها منتجاته، ومن المنظمات الإقليمية التي عالجت الموضوع بشكل متخصص ما يلي:

أ- إتفاقية لاهاي^(١)

- لم تشأ اتفاقية لاهاي وضع تعريف محدد للمنتج، وإنما عدت الأشخاص الذين ينطبق عليهم المسؤولية وهم حسب المادة الثالثة منها^(٢):
- صانع المنتج بشكله النهائي.
 - صانع الأجزاء التي يتركب منها المنتج .
 - منتج المنتجات الطبيعية .
 - موزعي المنتج والموردين ويقصد بهم :البائع والمؤجر والمودع ومن يسلم عينة من الإنتاج إلى الغير .

١- لقد كانت هذه الاتفاقية ثمرة من ثمرات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المنعقد في أكتوبر عام ١٩٦٧ لبحث مسألة تنازع القوانين في المسؤولية التقصيرية، وقد رأي بعض فقهاء المؤتمر في ذلك الوقت أن القانون الواجب التطبيق بشأن دعاوى المسؤولية المدنية للمنتج يصلح أن يكون موضوعاً لاتفاقية دولية تعقد بشأنه. وبالفعل استجاب المؤتمر لهذا المقترح ولذلك انعقد مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في دورته الثانية عشرة عام ١٩٧٢م وصادق على هذه الاتفاقية التي أطلق عليها "اتفاقية لاهاي حول القانون الواجب التطبيق بشأن المسؤولية عن المنتجات" وقد تضمنت الاتفاقية نحو ٢٢ مادة.

CONVENTION ON THE LAW APPLICABLE TO PRODUCTS LIABILITY

http://www.hcch.net/index_en.php?act=conventions.text&cid=84

2- Article 3

This Convention shall apply to the liability of the following persons -

- (1) manufacturers of a finished product or of a component part;
- (2) producers of a natural product;
- (3) suppliers of a product;
- (4) other persons, including repairers and warehousemen, in the commercial chain of preparation or distribution of a product.

It shall also apply to the liability of the agents or employees of the persons specified above.

- كل شخص آخر يقع عليه عبء إعداد السلعة أو توزيعها تجارياً، و من ضمنهم الأشخاص الذين يتولون تصليح المنتج و ترميمه و المودع لديهم المنتج.(١)

ب- تعريف المنتج في إتفاقية المجلس الأوروبي (ستراسبورج)(٢):

لقد عرفت إتفاقية المجلس الأوروبي المنتج في الفقرة الثانية من المادة الثانية منها بأنه: "صانع المنتجات في شكلها النهائي، أو صانع الأجزاء التي تتركب منها ومنتجات المنتجات الطبيعية"(٣).

يتبين من هذا النص أن المسؤولية تقتصر على المنتج دون التاجر الوسيط، والمنتج كما يتبين من نص هذه الإتفاقية هو: صانع المنتجات في شكلها النهائي وصانع الأجزاء التي تتكون منها المنتجات ومنتجات المنتجات الطبيعية، أي الشخص الذي يقوم بإستخراجها من مصادرها.

ولم تكتف الإتفاقية بهذا التحديد القانوني للمنتج بل عادت لتوسع من نطاق الأشخاص الذين يخضعون لنظام مسؤولية المنتج، فنصت في المادة الثالثة الفقرة الثانية على أن: "يأخذ حكم المنتج في معنى هذه الاتفاقية، ويعتبر بالتالي مسئولاً كلاً من: مستورد السلعة، وكل شخص يعرضها كما لو كانت من إنتاجه، سواء بوضع اسمه أو علامته التجارية أو أية علامة أخرى مميزة عليها".(٤)

١- د. محمد عبد القادر الحاج ، مسؤولية المنتج والموزع ، دراسة في قانون التجارة الدولية مع المقارنة بالفقه الإسلامي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٥٤ وما بعدها.

٢- يطلق عليها اسم اتفاقية ستراسبورج (نسبة إلى مدينة ستراسبورج في فرنسا) لدول المجلس الأوروبي بشأن مسؤولية المنتج عن الأضرار البدنية والوفاة وقد تضمن هذه الاتفاقية (١٩) مادة مع ثلاث فقرات ملحقة وديباجة في المقدمة وعقدت عام ١٩٧٦ وبقيت مفتوحة لغرض توقيع الأعضاء إلى عام ١٩٧٧ م ، للمزيد راجع د. سالم محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ، ٦٦ .

European Convention on Products Liability in regard to Personal Injury and Death
Strasbourg, 27.I.1977.

<http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/QueVoulezVous.asp?NT=091&CM=4&CL=ENG>

3- the term "producer" indicates the manufacturers of finished products or of component parts and the producers of natural products";

4- The producer shall be liable to pay compensation for death or personal injuries caused by a defect in his product Any person who has imported a product for putting it into circulation in the course of a business and any person who has presented a product as his product by causing his name, trademark or other distinguishing feature to appear on the product, shall be deemed to be producers for the purpose of this Convention and shall be liable as such.

ويهدف هذا النص بهذه الصيغة تقرير حماية مناسبة للمستهلك من خلال إتاحة المجال أمام المضرور عندما يصعب عليه الوصول إلى المنتج الحقيقي؛ لإثارة مسئولية كل من مستورد السلعة، وكذلك التاجر الوسيط العارض للسلعة، كما لو أنها كانت من إنتاجه، بشرط أن يخلق بعرضه للسلعة وضعاً ظاهراً يعزز لدى المتعامل ثقة بأنه هو المنتج الحقيقي^(١).

ج- تعريف المنتج في التوجيه الأوروبي الخاص بالمسئولية عن فعل المنتجات المعيبة ٨٥-٣٧٤^(٢):

لقد عرفت المادة الثالثة من التوجيه الأوروبي المنتج بأنه "صانع المنتج في شكله النهائي والصانع للأجزاء التي يتكون منها، وكذلك كل شخص يقدم نفسه كمنتج بأن يضع اسمه أو علامته التجارية أو أي علامة أخرى مميزة له على المنتج"^(٣).

ولم تكن الاتفاقية بهذا الحد بل تناولت الفقرة الثانية منها حالة ما إذا لم يتم معرفة صانع السلعة أو منتج الشيء فقالت: "إن كل موزع للشيء سيعتبر صانعاً له إلا إذا أطلع المضرور في مدة معقولة، باسم الصانع أو باسم الشخص الذي باع له السلعة"^(٤).

وهذه الحالات جميعاً لا تختلف عما أوردته اتفاقية المجلس الأوروبي في هذا الصدد، غير أن ما يسترعي الإنتباه هو نص الفقرة الثالثة والأخيرة من نفس

١-د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٤٤، د. سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ٦٧.

٢-لقد تم التصديق على اتفاقية التوجيه الأوروبي عن فعل المنتجات المعيبة ٨٥-٣٧٤ عام ١٩٧٩م ثم عدلت في ٢٥ يوليو عام ١٩٨٨م.

3- 'Producer' means the manufacturer of a finished product, the producer of any raw material or the manufacturer of a component part and any person who, by putting his name, trade mark or other distinguishing feature on the product presents himself as its producer.

4- Without prejudice to the liability of the producer, any person who imports into the Community a product for sale, hire, leasing or any form of distribution in the course of his business shall be deemed to be a producer within the meaning of this Directive and shall be responsible as a producer.

المادة ،والتي جاءت بحكم جديد،حيث اعتبرت في حكم الصانع للسلعة،الشخص المستورد للسلعة في السوق الأوروبية بهدف إعادة بيعها.(١)

ويرى بعض الفقهاء أن هذا النص جاء ليحقق هدفين معاً: أولهما تحقيق مصلحة المضرور برجوعه على المستورد الموجود ضمن المجموعة الأوروبية، دون المنتج الحقيقي الموجود بالخارج، والهدف الثاني وهو الأهم يتمثل في ممارسة ضغط على المستوردين بتشديد مسئوليتهم عما يوردونه من سلع من خارج المجموعة، كاليابان وأمريكا، كأحد الطرق لتقليل هذه الواردات الأجنبية إلى السوق ومنافستها بالتالي للمنتجات الأوروبية المشابهة لها.(٢)

ثالثاً-تعريف المنتج في القانون المقارن:

أ-تعريف المنتج في القانون الفرنسي:

لقد عرف القانون المدني الفرنسي رقم(٩٨-٣٨٩) الصادر في ١٩ مايو عام ١٩٩٨ م -الخاص بالمسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة-المنتج من خلال المادة(١٣٨٦-١/٦)والتي تنص على أنه: "يعتبر منتجاً إذا عمل بصفة مهنية أو حرفية: الصانع النهائي للمنتج، ومنتج المواد الأولية، والصانع لبعض أجزاء المنتج".(٣) كما استطردت ذات المادة في فقرتها الثانية(١٣٨٦-٢/٦) مؤكدة على أنه "ويعد في حكم المنتج في تطبيق هذا الفصل كل شخص يتصرف بصفته محترفاً من الأشخاص التاليين:

-من يقدم نفسه كمنتج بوضع اسمه أو علامته التجارية، أو أي إشارة مميزة أخرى على المنتج.

1- Without prejudice to the liability of the producer, any person who imports into the Community a product for sale, hire, leasing or any form of distribution in the course of his business shall be deemed to be a producer within the meaning of this Directive and shall be responsible as a producer.

٢-راجع في ذلك:د.محمد عبد القادر الحاج،مسؤولية المنتج،مرجع سابق،ص٥٢.

د.قادة شهيدة،المسؤولية المدنية،مرجع سابق،ص٤٥.

3- ART 1386-6/1 du code civil français: «est producteur, lorsqu'il agit a titre professionnel : le fabricant d'un produit fini, le producteur d'une matière première, le fabricant d'une partie composante»

-من يستورد منتج من المجموعة الأوروبية بقصد البيع أو التأجير مع وعد بالبيع أو بدونه، أو بأي شكل آخر من أشكال توزيع المنتج".^(١)

من خلال تعريف المنتج المشار إليه في المادة السابقة يتبين أن التعريف الفرنسي جاء مطابقاً تماماً لما أوردته المادة الثالثة من التوجيه الأوروبي الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٨٥م ، هذا بالإضافة إلى أن هذا التعريف يتسم بتوسيع نطاق المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة، وذلك لتسهيل المهمة على المتضررين للمطالبة بالتعويض.^(٢)

وقد خلص الفقه الفرنسي من التعريف السابق للمنتج إلى تقسيم المنتجين إلى طائفتين: الطائفة الأولى تضم المنتجين بالمعنى الدقيق-أو كما يطلق عليهم- المنتجين الفعليين أو الحقيقيين، وأما الطائفة الثانية فتشمل الأشخاص الآخرين الاعتباريين كمنتجين، أو المنتجين من حيث الظاهر.^(٣) وسنتناول هاتين الطائفتين على النحو التالي:

١- المنتج الفعلي أو الحقيقي:

إن المنتج الفعلي وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٣٨٦-١/٦) من القانون المدني الفرنسي يتمثل فيما يلي:

١- المهنيون: وهم الذين يستخرجون المواد الأولية من التربة، وكذلك الزراعيون ومؤسسات صيد الأسماك، ومن يقومون بإنتاج الطاقة مثل: الغاز والكهرباء.

٢- المنظمات التي تقتطع عناصر من جسم الإنسان؛ لوضعها تحت تصرف من يحتمل أن يستعملها مثل مراكز نقل الدم أو بنوك حفظ الحيوانات المنوية أو

^١ ART 1386 -6 alinéa 2 : « est assimilée a un producteur pour l'application du présent titre toute personne agissant a titre professionnel :

- qui se présente comme un producteur en apposant sur le produit son nom, sa marque ou un autre signe distinctif en vue d'une vente, d'une location avec ou sans promesse de vente, ou de toute autre forme de distribution ».

٢- محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٧٦.

٣- مامش نادية، مسؤولية المنتج، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، سنة ٢٠١٢م، ص ٥٥ وما بعدها.

- الهيئات الاستشفائية التي تقطع الأعضاء بغرض التطعيم أو التي تقطع الخلايا الجرثومية الناضجة في إطار أنشطة الإنجاب الطبي المساعد وبنوك العيون.^(١)
- ٣- جميع مصانع المنتجات الصناعية، سواء كانت ستدخل في منتج آخر أم لا.
- ٤- ويأخذ حكم المنتج في قطاع التشييد والبناء كل صانع لأي جزء من الأجزاء الداخلة في تكوين البناء كالرمل والحجارة والجبس.... الخ.
- ٥- من يقوم بإنتاج منتج نهائي، مثل: الأجهزة الكهربائية والميكانيكية.^(٢)

٢- المنتج الظاهر:

المنتج الظاهر هو ليس منتجاً في الحقيقة إنما هو شخص يتحرك في إطار السلسلة الواسعة للتوزيع، إلا أن قانون المسؤولية الفرنسي قد أسبغ عليه صفة المنتج؛ حتى يُيسر على المضرور أمر الرجوع بالتعويض في حالة صعوبة تحديد شخص المنتج الحقيقي.^(٣) والأشخاص الذين أنزلهم المشرع الفرنسي منزلة المنتجين الحقيقيين هم:

- الشخص الذي يظهر بمظهر المنتج من خلال وضع اسمه أو علامته التجارية أو أي إشارة مميزة له على المنتج.^(٤)
- مستورد المنتج إلى السوق الأوروبية؛ سواء لإعادة بيعه أو تأجيره مع الوعد أو عدمه بالبيع مستقبلاً أو توزيعه داخل السوق الأوروبية.^(٥)
- البائع والمؤجر، وكل مورد مهني.^(٦)

ومما تقدم يمكن القول بأن الموزعين والمستوردين أقرب الأشخاص إلى المنتج، ومن ثم يأتي البائعون والمؤجرون المهنيون، ونلاحظ أن المشرع الفرنسي

١- د. أسامة أحمد بدر ، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، دراسة مقارنة، الأسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة ٢٠٠٥، ص ١٩٣ .

٢- محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية، قويسنا، مطبعة حمادة الحديثة، سنة ٢٠٠٨م، ص ٣٠ وما بعدها.

٣- محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية، مرجع سابق، ص ٣٣.

٤- François XAVIER Testu et J HUBERT MOITRY, commentaire de la loi 98 -389 du 19 mai 1998, la revue DALLOZ affaires, p 14 -

٥- قادة شهيدة، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٥٠ .

٦- مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٥٧ .

أعطى عدة خيارات للمضروور بالنظر إلى تعدد المسؤولين الذين يستطيع الرجوع عليهم^(١). ولعل أبرز نقاط الاختلاف بين التوجيه الأوربي والقانون الفرنسي تتمثل فيما يلي: ^(٢)

- المورد بحسب الاتفاقية يعتبر منتجاً احتياطياً لا يسأل إلا إذا لم يستدل الضحية على هوية المنتج، في حين إعتبر القانون الفرنسي المنتج والموزع مسئولين بنفس الدرجة لكنه أقر حق الرجوع على المنتج باعتباره المسئول النهائي عن التعويض.

- نصت الإتفاقية على تضامن كل المهنيين المتدخلين في صناعة وتوزيع المنتج ، أما القانون الفرنسي فقد نص على تضامن منتج الجزء المركب والقائم بالتركيب ^(٣).

ب- تعريف المنتج في القانون المصري:

لقد تأثر المشرع المصري في تحديد مفهوم المنتج بالقانون الفرنسي كما تأثر كذلك بالاتفاقيات الدولية الصادرة بهذا الشأن وبصفة خاصة التوجيه الأوربي لسنة ١٩٨٥ غير أنه قد تميز ببعض الأحكام الخاصة به^(٤) وهو ما سنتعرض له على النحو التالي:

لقد نصت المادة (٦٧) من قانون التجارة المصري الصادر سنة ١٩٩٩ على تعريف المنتج بقولها "يقصد بلفظ المنتج صانع السلع الذي أعدها في هيئتها النهائية التي عرضت بها في التداول سواء أكانت جميع الأجزاء التي تتركب منها السلعة

١- مني عولمي، مسؤولية المنتج المدنية في ظل المادة ١٤٠ مكرر من القانون المدني الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الرابعة عشر، الجزائر، سنة ٢٠٠٦، ص ٨ وما بعدها.

٢- راجع في ذلك: د. بودالي محمد ، مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة دراسة مقارنة ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٥، ص ٣٣.، شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٣، د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٠ وما بعدها.

٣- د. أسامة أحمد بدر ، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩- ٢٠٠ .

٤- شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٤، د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

من صنعه أم استعان بأجزاء من صنع الغير، ولا ينصرف اللفظ إلى تابعي المنتج".^(١)

يتضح مما تقدم أن المنتج هو الصانع النهائي للمنتجات بحالتها التي طرحها بها للتداول بصرف النظر عن أجزاء هذا المنتج؛ سواء كانت من صنعه أو من صنع غيره أو حتى لو قام بعملية تجميع أجزاء هذا المنتجات. فالمنتج في مفهوم المادة آنفة الذكر هو الصانع الذي يطرح المنتج في السوق في شكله النهائي وهيئته النهائية.^(٢)

ولقد نعى القانون المصري هذا المنحى؛ لأنه يرى أنه ينبغي على صانع السلعة في شكلها النهائي أن يتأكد من سلامة الأجزاء التي يستخدمها في الإنتاج كما عليه فحصها، ومراقبتها قبل تركيبها.^(٣) وهو ما يسترعي الانتباه إلى أن بعض

١- تنص المادة ٦٧ على أنه: على أنه

يسأل منتج السلع أو موزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج.

يكون المنتج معيباً - وعلى وجه الخصوص - إذا لم تراعى في تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداداته للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيط الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبيه إلى احتمال وقوعه.

وفي حكم هذه المادة:

أ- يقصد بلفظ "المنتج" صانع السلع الذي أعدها في هيئتها النهائية التي عرضت بها في التداول سواء أكانت جميع الأجزاء التي تتركب منها السلعة من صنعه أم استعان بأجزاء من صنع الغير، ولا ينصرف اللفظ إلى تابعي المنتج.

ب- يقصد بلفظ "الموزع" مستورد السلعة للتجار فيها وتاجر الجملة الذي يقوم بتوزيعها في السوق المحلية على تجار التجزئة ولو قام في الوقت نفسه بعمليات بيع بالتجزئة. كما يشمل النص تاجر التجزئة إذا كان يعلم أو كان من واجبه أن يعلم وقت بيع السلعة بالعيب الموجود بها، والعبرة في ذلك بما كان يفعله تاجر عادي يمارس بيع سلعة من النوع نفسه لو وجد في الظروف ذاتها.

- يجوز للمدعي توجيه دعوى المسؤولية إلى المنتج أو إلى الموزع أو إليهما معاً دون تضامن بينهما، وإذا كان مركز أعمال المنتج أو الموزع موجودة بخارج مصر جازت مقاضاته أمام المحكمة المصرية التي يوجد له بدائلها فرع أو مصنع أو وكالة أو مكتب.

٢- راجع في ذات المعنى: د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، القاهرة دار الفكر العربي، سنة ١٩٨٣، ص ١١ وما بعدها.

٣- د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٥٤.

الدول المبتدئة في مجال التصنيع ينحصر دورها فقط في عملية تجميع أجزاء المنتج فكل ما تقوم به هو إخراجها في شكله النهائي فقط، ومن ثم فإن رجوع المضرور على المنتج المحلي يكون بلا فائدة؛ لأن المنتج الأجنبي هو الذي قام بتصنيع مكونات السلعة.^(١)

مثال ذلك في مصر أن شركة النصر لصناعة السيارات تعمل على تجميع أجزاء محرك السيارة نصر، والذي هو من إنتاج مصانع فيات الإيطالية، ثم تنسب السيارة في شكلها النهائي إلى شركة النصر لصناعة السيارات.^(٢)

كما يتضح أن مسؤولية المنتج ترتبط بالضرر الذي تحدثه المنتجات الصناعية وحدها، فلا مجال لرجوع المضرور على المزارعين عما تسببه منتجاتهم من ضرر بسبب عيب فيها، حيث يمكن تفسير استبعاد المزارعين من نطاق دعوى مسؤولية المنتج بأن تفاعل عمل المزارع مع قوى الطبيعة لا يجعله مسئولاً عن خلو منتجاته الزراعية من العيوب.^(٣)

ولقد اعتبر التشريع المصري الموزع مسئولاً إلى جانب المنتج وحدد الفئات التي يصدق عليها هذا الوصف وهي الفئات التالية^(٤):

١- راجع في ذات المعنى : د. هاني دويدار، القانون التجاري، التنظيم القانوني للتجارة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٤، ص ٢٤٣، د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٥.

٢- محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١١ وما بعدها.

٣- د. هاني دويدار، القانون التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٤- تنص المادة (٦٧) من قانون التجارة المصري الصادر سنة ١٩٩٩ على أنه "يسأل منتج السلع أو موزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج. يكون المنتج معيباً - وعلى وجه الخصوص - إذا لم تراعى في تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداداته للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيط الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبه إلى احتمال وقوعه.

- وفي حكم هذه المادة: أ- يقصد بلفظ "المنتج" صانع السلع الذي أعدها في هيئتها النهائية التي عرضت بها في التداول سواء أكانت جميع الأجزاء التي تتركب منها السلعة من صنعه أم استعان بأجزاء من صنع الغير، ولا ينصرف اللفظ إلى تابعي المنتج.

ب- يقصد بلفظ "الموزع" مستورد السلعة للتجارة فيها وتاجر الجملة الذي يقوم بتوزيعها في السوق المحلية على تجار التجزئة ولو قام في الوقت نفسه بعمليات بيع بالتجزئة. كما يشمل النص تاجر التجزئة إذا كان يعلم أو =

١-مستورد السلعة: لقد جرى العمل أن مستورد السلعة يبيعها إلى مجموعة من الوسطاء ؛ حتى تصل للمستهلك، ولكن يمكن أن تكون عملية البيع مباشرة من المستورد إلى المستهلك، وهي حالة نادرة الحدوث، ولقد أقر المشرع المصري بمسؤولية مستورد السلعة للتجار فيها، وذلك لحماية المضرور من خلال تعداد طرق اقتضاء حقه، ولا يعتبر في هذا الشأن الممثل التجاري للمؤسسة الأجنبية المنتجة للسلعة مستورداً بحكم أنه وكيل لها، ومتفاوضاً باسمها ولحسابها فتُدْرأ عنه المسؤولية لأن الممثل التجاري لا يشارك في عملية إنتاج السلع وإخراجها في شكلها النهائي.(١)

٢-تاجر الجملة: وهو الذي يقوم بتجميع السلعة في مخازنه، ويقوم بتوزيعها على تجار التجزئة في السوق بصرف النظر عن هذه السلعة سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، وبهذه الصفة فهو مسئول عن العيوب التي تلحق بالمنتج حتى ولو لم يعلم بها(٢)، ويرجع ذلك إلى سهولة إثبات عدم علمه بالعيوب لكونه ليس له دور في عملية صنع المنتج، وأن مهمته تقتصر على بيع المنتجات بالشكل التي سلمت له من المنتج الحقيقي الذي أنتجها.

٣-تاجر التجزئة: و هو من يتولى إيصال المنتج إلى المستهلك النهائي ، ولذلك فإن تاجر التجزئة لا يعد مسئولاً إلا إذا كان عالماً بالعيوب الموجود بالمنتج وقت بيعه، أو كان من واجبه أن يعلم وقت بيع المنتج بالعيوب الموجود فيه.(٣)

=كان من واجبه أن يعلم وقت بيع السلعة بالعيوب الموجود بها، والعبرة في ذلك بما كان يفعله تاجر عادي يمارس بيع سلعة من النوع نفسه لو وجد في الظروف ذاتها.

-يجوز للمدعي توجيه دعوى المسؤولية إلى المنتج أو إلى الموزع أو إليهما معاً دون تضامن بينهما، وإذا كان مركز أعمال المنتج أو الموزع موجودة بخارج مصر جازت مقاضاته أمام المحكمة المصرية التي يوجد له بدائرتها فرع أو مصنع أو وكالة أو مكتب".

١-راجع في ذلك: د.هاني دويدار، القانون التجاري، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ وما بعدها.، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٥ . شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢-د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٥، د.هاني دويدار، القانون التجاري، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٦-٢٤٧. شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣-د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٦، د.هاني دويدار، القانون التجاري، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٧-٢٤٩. شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٦.

مما تقدم يمكن استنتاج أن المشرع المصري قد رتب في نص المادة ٦٧ من القانون التجاري المصري مسؤولية المنتج والموزع للمنتج قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا أثبت المتضرر أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج.

ج-تعريف المنتج في القانون الإماراتي:

لم يرد مصطلح المنتج في قانون المعاملات المدنية الإماراتي ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة لحماية المستهلك.

وبالرجوع إلى القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حماية المستهلك نجده قد استخدم اصطلاح "المزود"، ويقصد بالمزود في هذا القانون وفقاً لنص المادة الأولى منه هو: "كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم الخدمة أو المعلومات أو يصنع السلعة أو يوزعها أو يتاجر بها أو يبيعها أو يوردها أو يصدرها أو يتدخل في إنتاجها أو تداولها".^(١)

وهنا يتساءل بعض الفقهاء^(٢): "هل يقصد بالمزود أو المحترف هنا تاجر التجزئة أم تاجر الجملة، وإذا كان حسن النية كيف نعامله"؟

ثم يسترسل هذا الرأي قائلاً: وأضافت اللائحة التنفيذية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧م للقانون الاتحادي رقم (٢٤) في شأن حماية المستهلك في المادة الأولى منها إلى تعريف المزود تعريف آخر، وهو المزود الرئيسي حيث نصت على أن "المزود الرئيسي هو المنتج أو المورد الذي يزود الموزعين بالسلع والخدمات دون المستهلكين".

١- ويعرف قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ "المورد" في المادة الأولى منه بأنه "كل شخص يقوم بتقديم خدمة أو إنتاج أو استيراد، أو توزيع أو عرض أو تداول أو الاتجار في أحد المنتجات أو التعامل عليها، و ذلك بهدف تقديمها إلى المستهلك أو التعاقد أو التعامل معه عليها بأية طريقة من الطرق".

٢- د. نوري حمد خاطر، عرض وتعليق على قانون حماية المستهلك الإماراتي، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م، ص ٤٤٨.

"فهو يعني ذلك أن للمستهلك الحق في الرجوع على الموزع المباشر والموزع الرئيسي" (١)؟

يرى الباحث أن قانون حماية المستهلك يسعى إلى تقرير ضمانات أكبر أمام المضرورين؛ من خلال توسيع مجال تطبيق المسؤولية من حيث الأشخاص، بداية من المنتج (الصانع)، ومروراً بالموزع (المباشر والذي يرجع بدوره إلى الموزع الرئيسي) والتاجر (تاجر الجملة والتجزئة) وانتهاءً بالمستورد والمتدخل في إنتاجها وتداولها، وهو الأمر الذي يجعله يتميز عن التشريع المصري في هذا الصدد.

كما يرى أن قانون حماية المستهلك لم يهتم بالقائم على العملية الإنتاجية فحسب، وإنما قرنه بمقدم الخدمة وهذا على اعتبار أن الأضرار الناجمة عن تقديم الخدمات أضحت لا تقل عن أضرار المنتجات.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: بأن المنتج في التشريع الإماراتي هو القائم بالأنشطة التجارية، والصناعية، والحرفية، والزراعية، ما دامت تتضمن تقديم منتج أو خدمة للمستهلك، وينسحب هذا الأمر على الشخوص المعنوية كالمؤسسات العامة والمصالح العامة ذات الطابع التجاري والصناعي.

١- د. نوري حمد خاطر، عرض وتعليق على قانون حماية المستهلك الإماراتي، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

المطلب الثاني

المضرور

لقد اهتمت المسؤولية المدنية في الآونة الأخيرة بالمضرور اهتماماً بالغاً من حيث توفير أقصى قدر من الحماية له، وذلك من خلال تسهيل أمر حصوله على التعويض المناسب للأضرار التي لحقت به، وضمان السبيل إلى ذلك بدون أن يتحمل مشقته أو يتيه في غيابات دروبه، ولا ريب أنه كلما سهل على المضرور أمر حصوله على التعويض كلما استقرت نفسه وخفف ذلك من وطأة ما أصابه من ضرر.^(١)

ولقد شهدت السنوات الأخيرة نهضة عظيمة في مجال التكنولوجيا؛ حيث فرضت المنتجات الحديثة رغم ما تتصف به من تعقيد وخطورة نفسها بقوة على حياة البشر، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة أضرارها وازدياد المضرورين منها^(٢)، ومن ثم يسعى الباحث إلى تحديد طائفة الأشخاص المضرورين الذين تعميم الحماية في نظام مسؤولية المنتج، وذلك من خلال تحديد مدلول المضرور في الفقه وبعض الاتفاقيات الإقليمية والقانون المقارن وذلك على النحو التالي:

أولاً- المضرور في الفقه:

يطلق بعض الفقهاء على المضرور في دعوى مسؤولية المنتج إسم المستفيد أو اسم المدعي بالمسؤولية^(٣) والذي يعرف بأنه: "كل شخص تضرر من المنتج المعيب المطروح للتداول"^(٤)، أو: "المتضرر من فعل المنتجات المعيبة"^(٥).

١- د. محمد عبد الظاهر حسين ، المسؤولية التقصيرية للمتعاقد دراسة فقهية قضائية في العلاقة التبادلية بين نوعي المسؤولية، القاهرة ، دون ناشر ، سنة ٢٠١٢م ، ص ٥.

٢- د. سعيد سعد عبد السلام ، حقوق المضرور في قانون التأمين الإجباري رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٨، ص ٥.

٣- راجع في ذات المعنى: د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، الفعل الضار والمسؤولية المدنية، المجلد السادس ، بيروت، المنشورات الحقوقية، سنة ١٩٩٨، ص ١٠٩ وما بعدها.

٤- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٦٠.

٥- Christian LARROUMET, la responsabilité du fait des produits défectueux, Recueil DALLOZ, 1998, 3^{ème} cahier CHRONIQUE, Paris, p., 313 .

يتضح من التعريف السابق أن المضرور قد يكون مشتري السلعة من المنتج، ففي هذه الحالة يكون المشتري مخيراً إن شاء رده وإن شاء قبله بالثمن المسمى وليس له إمساكه والمطالبة بما أنقصه العيب من ثمن^(١)، أو قد يكون من غير المتعاقدين مع الصانع أو أحد المتدخلين في سلسلة الإنتاج كالموزع والوسيط والبائع، وأفراد عائلة المشتري المتعاقد أو المستعيرين له، أو المؤجرين له، أو يمكن أن يكون من الغير أي من غير مشتري السلعة أو من غير أفراد عائلة المشتري المتعاقد أو المستعيرين له، أو المؤجرين له.^(٢)

وذلك مثل شخص يسير على رصيف طريق فتمر به سيارة انفجر إطارها لعيب في سلامة المنتج، أو شخص يجلس بمقهى وإلى جواره شخص انفجرت في وجهه زجاجة مشروبات غازية بسبب عيب سلامة في الزجاج، مما أدى إلى إصابته بأضرار^(٣).... الخ.

وفي هذه الحالة فإن المضرور لن تسعفه القواعد العامة لعقد البيع، وعليه أن يلجأ للقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به، ويقع عليه عبء إثبات خطأ الصانع أو المنتج أو أحد أتباعه.^(٤) ومن الملاحظ أن الأضرار التي تنتج عن فعل المنتجات المعيبة أصبحت لا تختار ضحاياها بل أن الأشخاص المحايدون أصبحوا أكثر عرضة للأخطار من

١- راجع نص المادة رقم : (١/٥٤٤) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي .

٢- راجع في ذلك: شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٣١، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

٣- راجع في ذلك: د. على فتاك، تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتج، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة ٢٠٠٧، ص ٤٢٩.

٤- راجع في ذلك: شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٣١، د. على فتاك، تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتج، مرجع سابق، ص ٤٢٩، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

المتعاقدين، كما أنه لا يجب التفرقة بين المضرورين سواء كان شخص

طبيعي أو معنوي.^(١)

ثانياً- المضرور في التوجيه الأوروبي ٨٥-٣٧٤ :

تشير مبادئ التوجيه الأوروبي المتعلق بفعل المنتجات المعيبة لسنة ١٩٨٥م

إلى أن المضرور هو "كل شخص متضرر من جراء المنتجات المعيبة"، وهي بذلك لم تحدد ما إذا كان هذا الشخص مستهلكاً، أو مستعملاً، أو مشترياً

للمنتج.^(٢)

وتشير كذلك المذكرة الإيضاحية لهذه الاتفاقية إلى المستهلك، لكن يستفاد

من نصوص التوجيه الأوروبي خاصة نصوص المواد (٤-١٢-١٣) أنها تشمل

١-راجع في ذلك: شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٣١.

د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

٢-راجع في ذات المعنى: د.نادية محمد معوض، مسؤولية صانع الطائرة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٠، ص ١٧.

٣-و ذهبت اتفاقية لاهاي المؤرخة في ٠٢ أكتوبر ١٩٧٣ والمتعلقة بالمسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة، خلال المادة الثانية منها إلى القول باتساع نطاق الضحايا من الأشخاص الطبيعية إلى الأشخاص المعنوية. وهذا نص المادة كاملاً:

Article 2:

For the purposes of this Convention -

a) the word "product" shall include natural and industrial products, whether raw or manufactured and whether movable or immovable ؛

b) the word "damage" shall mean injury to the person or damage to property as well as economic loss; however, damage to the product itself and the consequential economic loss shall be excluded unless associated with other damage ؛

c) the word "person" shall refer to a legal person as well as to a natural person

4- Article 4:

The injured person shall be required to prove the damage, the defect and the causal relationship between defect and damage.

Article 12:

The liability of the producer arising from this Directive may not, in relation to the injured person, be limited or excluded by a provision limiting his liability or exempting him from liability.

Article 13

This Directive shall not affect any rights which an injured person may have according to the rules of the law of contractual or non-contractual liability or a special liability system existing at the moment when this directive is notified .

كل ضحايا المنتجات المعيبة، فكل شخص يكون ضحية ضرر أصابه بسبب منتج معيب، يستطيع رفع دعوى للمطالبة بالتعويض لإصلاح وجبر الضرر الذي لحقه سواء كان مرتبطاً بعلاقة تعاقدية مع المتسبب فيه أم لا.^(١)

ثالثاً-المضرور في القانون الفرنسي:

تنص المادة (١٣٨٦-١) من القانون الفرنسي المتعلق بالمسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة على: "أن المنتج يكون مسؤولاً عن الضرر الناتج عن عيب في المنتج، سواء كان يربطه بالمضرور عقد أم لا"^(٢)

يهدف هذا النص إلى ضمان حماية متساوية لكل المضرورين، فضلاً عن تجنب المضرور البحث عن أساس المسؤولية (عقدية أم تقصيرية).

ولقد أكد القضاء هذا الاتجاه في أكثر من مناسبة، وهو حق المضرور في التعويض، سواء كان استخدامه للمنتج بموجب عقد أم لا، وكان ذلك بمناسبة دعوى تعويض رفعها والد تلميذ أصيب من دولاب مملوك للمدرسة. وكذلك حكم بمسؤولية مركز نقل الدم بصفته منتجاً للبلازما المعيبة، مما نتج عنه إصابة الشخص بفيروس (VIH)، أي الإيدز، وقررت المحكمة تعويض الورثة^(٣).

وتعريف المضرور هنا يتسع ليشمل من تعاقد مع المنتج وهو مقتني المنتج أي مالكة، أو المستأجر له، وكذلك المودع لديه ومن لم يتعاقد مع المنتج مباشرة وكل من يستخدم المنتج من الغير.^(٤)

١-راجع في ذلك: د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٦٤، شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٣١.

2- Article 1386-1:

Le producteur est responsable du dommage causé par un défaut de son produit, qu'il soit ou non lié par un contrat avec la victime.

وقد اخذ بنفس النظام المشرع الفرنسي في قانون ٨٥-٦٧٧ المؤرخ في ١٩٥٨/٠٧/٠٥ المتضمن تعويض الضحايا عن حوادث السيارات.

٣- د.محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية، مرجع سابق، ص ٧١ وما بعدها.

٤- المرجع السابق نفس الصفحة.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذه المادة جاءت لتوسع من دائرة حماية المضرورين؛ فهي لم تعط أي اهتمام لاختلاف صفاتهم أو مراكزهم القانونية، ولم تنظر إلى طبيعة الرابطة التي تجمع المسئول عن الضرر-المنتج ومن في حكمه- مع المتضرر، فسيان أن يكون متعاقداً معه أم غير متعاقداً^(١).

رابعاً- المضرور في القانون المصري:

لقد نصت المادة(٦٧) من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م على انه "يسأل منتج السلعة، وموزعها قبل كل من لحقه ضرر بدني أو معنوي، أو مادي، يحدثه المنتج، إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج".

إن الذي يتأمل نص هذه المادة يتضح له أنها لم تحدد المضرور تحديداً كافياً بل اكتفت بذكر نوع الضرر الذي يمكن أن يصيب المضرور، كما يتبين لنا كذلك أنها لم تشترط في المضرور أن يكون مستهلكاً للسلعة، حيث جاء النص عاماً ليشمل جميع الأشخاص الذين يصيبهم ضرر بسبب عيب في المنتج سواء كان مستهلكاً أو ذا صلة أو من الغير أو شخصاً تصادف وجوده في مكان ما ليقع له الضرر نتيجة عيب في المنتج^(٢).

مثال على ذلك المستهلك الذي يشتري علبة مكياج وكانت معيبة ليهدبها إلى زوجته؛ فأصيبت الزوجة بالتهابات وحروق على مستوى الوجه بسبب استعمالها لهذا المنتج المعيب ، كان له حق إثارة مسؤولية المنتج أو الموزع، وكذلك إذا انفجرت سيارة بسبب عيب فيها، فأصاب أحد المارة، فيكون للمضرور إثارة مسؤولية المنتج والموزع^(٣).

١- د . قادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢- د. هاني دويدار، القانون التجاري، التنظيم القانوني للتجارة، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

٣- د. قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ٦٧ .

هذا وقد عرف قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦م في المادة الأولى منه المستهلك بقوله: " كل شخص تقدم إليه أحد المنتجات لإشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية أو يجري التعاقد معه بهذا الخصوص ". والشخص^(١) الذي تشير إليه هذه المادة هو أي شخص سواء طبيعي أو اعتباري مثل الشركات والمؤسسات والاتحادات ... وغيرها ، بغض النظر عن طرق تأسيسها .^(٢)

خامساً-المضرور في القانون الإماراتي:

إن التعرف على مدلول المضرور في القانون الإماراتي يقتضي منا الرجوع إلى القواعد العامة لحماية المستهلك، وبالرجوع إلى المادة الأولى من قانون حماية المستهلك نجدها تعرف المستهلك بأنه: " كل من يحصل على سلعة أو خدمة - بمقابل أو بدون مقابل - إشباعاً لحاجته الشخصية أو حاجات الآخرين"^(٣).

وهنا ذهب بعض الفقهاء إلى القول "بأن القانون الإماراتي بهذا التعريف قد قصر مفهوم المستهلك على الشخص الطبيعي فقط وإلا فالكلام عن إشباع الحاجات الشخصية قد يصعب تصوره بالنسبة للأشخاص المعنوية"^(٤).

في حين ذهب فقيه آخر إلى القول "بأن الغالب أن يكون المستهلك شخصاً طبيعياً غير أنه لا يوجد ما يمنع قانوناً من تخويل بعض الأشخاص الاعتبارية

١- راجع تعريف الأشخاص في المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦م والصادر بالقرار الوزاري رقم (٨٨٦) .

٢- د. محمد المرسي زهرة ، حماية المستهلك في القانون المصري والعماني ، العين ، دار الكتاب الجامعي ، سنة ٢٠١٣م ، ص ٤٤ .

٣- تنص المادة الثانية من قانون حماية المستهلك اللبناني رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠٠٥ على أن المستهلك هو: "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يشتري خدمة أو سلعة أو يستأجرها أو يستعملها أو يستفيد منها وذلك لأغراض غير مرتبطة مباشرة بنشاطه المهني" .

٤- د. عدنان احمد ولي ، النظام القانوني لحماية المستهلك في القانون الإماراتي ، دراسة مقارنة بالقانونين المصري واللبناني ، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م ، ص ١٥١ .

الخاصة صفة المستهلك حيث أن لفظ (كل) الواردة في التعريف تحتل المعنى السابق " (١).

كما ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن المشرع الإماراتي بهذا التعريف قد أخذ بالمفهوم الضيق للمستهلك؛ حيث استثنى من نطاق الحماية القانونية التصرفات التي يبرمها الشخص لأغراض مهنية (٢). فالشخص المهني يفترض أن تتوافر فيه الخبرة الكافية لحماية نفسه، وبالتالي فإن الحكمة من الحماية المقررة للمستهلك لا تتوافر في هذه الحالة. (٣)

وباستقراء نص هذه المادة ونص المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك (٤) يرى الباحث أن قانون حماية المستهلك جاء واسعاً؛ ليشمل كل المستعملين للمنتج أو الخدمة سواء حصلوا عليها بثمن أو بالمجان (كما في حالة الجمعيات الخيرية التي توزع السلع بالمجان على المحتاجين مثلاً) وسواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين كما أنه يتضمن الغير الذين لا يرتبطون بأي علاقة مع المنتج.

١- د. أسامة احمد بدر ، رؤية حول حماية المستهلك في القانون الفرنسي والمصري والإماراتي ، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م ، ص ٢٢٣.

٢- د. فتيحة محمد قوراري ، الحماية للمستهلك من الإعلانات المضللة دراسة في القانون الإماراتي والمقارن ، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م ، ص ٢٧٩، د. أسامة بدر، رؤية حول حماية المستهلك في القانون الفرنسي والمصري والإماراتي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ و ٢٢٣ .

٣- د. محمد المرسي زهرة ، حماية المستهلك في القانون المصري والعُماني ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

٤- تنص المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧م على أن المستهلك "هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يحصل على سلعة أو خدمة بمقابل أو بدون مقابل إشباعاً لحاجته الشخصية أو حاجات الآخرين" .

المبحث الثاني

نطاق المسؤولية من حيث المنتجات

تمهيد وتقسيم:

لقد ترتب على التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ظهور منتجات متنوعة و حديثة سهلت للناس حياتهم وحقق لهم الرفاهية؛ وبالرغم من ذلك فانه لا يمكن تجاهل الأضرار والأخطار المتفاوتة والتي تترتب على طرح واقتناء واستهلاك وتداول هذه المنتجات (١).

ولما كانت المنتجات تتعدد؛ لتشمل المنتجات الصناعية، والمنتجات الطبيعية (كالمنتجات النباتية أو الزراعية أو الحيوانية)، كما تشمل كذلك ما ينتج عن تعاون الجهد البشري مع فعل الطبيعة، كالزراع يخرج محصولاً أكبر، وكالشجر يعطي ثمرأً أكثر، إذا استخدمت الوسائل المتطورة في زراعته وتسميده، والحيوان يسمن ويزداد نسله وإنتاجه كلما اتبعت في تغذيته والعناية به أحدث ما وصل إليه التقدم العلمي في هذا الشأن (٢).

فإن التساؤل الذي يثور بهذا الصدد: هل ينطبق مصطلح المنتج على المنتجات الصناعية والطبيعية معاً، أم أنه يقتصر على المنتجات الصناعية فقط؟ للإجابة على هذا التساؤل ذهب بعض الفقهاء (٣) -ويؤيده في ذلك بعض التشريعات- إلى أن المسؤولية لا تشمل إلا المنتجات الصناعية فقط، في حين ذهب البعض الآخر - ويؤيده في ذلك أيضاً بعض التشريعات - إلى القول بأن المسؤولية تشمل المنتجات الصناعية والطبيعية معاً، حيث يندر وجود المنتجات الطبيعية الخالصة، فالعمليات الصناعية قد طالت حتى ما كان من محض الطبيعة (٤).

١- علي بولحية بن بوخميس ، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع

الجزائري، الجزائر ، دار الهدى ، سنة ٢٠٠٠م ، ص ١ .

٢- محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٣٥.

٣- محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٥.

٤- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٣.

يتبين مما سبق أن هناك اختلافاً بين الفقه والتشريعات حول تعريف مصطلح المنتج.

وفي ضوء ما تقدم وللتعرف على مدلول المنتج في بعض الاتفاقيات الإقليمية والقانون المقارن سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المنتج في الاتفاقيات الدولية.

المطلب الثاني: المنتج في القانون المقارن.

المطلب الأول

المنتج في الإتفاقيات الدولية

أولاً-المنتج في إتفاقية لاهاي:

لقد نصت المادة الثانية فقرة أولى من هذه الاتفاقية على أن "يشمل لفظ المنتج المنتجات الطبيعية والصناعية، سواء كانت خاماً أم مصنوعة، وسواء كانت منقولة أو عقاراً".^(١)

إن الذي يتأمل صياغة هذه المادة يجد أنها تهدف إلى تغطية جميع المنتجات، سواء أكانت طبيعية أم صناعية، وفيما إذا كانت هذه المنتجات مواد أولية أو منتجات مصنعة وسواء كانت تلك المنتجات منقولة أو عقار، وهي بذلك تفصل في إشكال هام يتعلق بنطاق المنتجات التي تشملها مسؤولية المنتج.^(٢)

ثانياً-المنتج في إتفاقية المجلس الأوروبي:

لقد عرفت اتفاقية المجلس الأوروبي المنتج في المادة الثانية منها بأنه: "كل المنقولات الطبيعية والصناعية، سواء كانت خاماً أو مصنوعة؛ حتى ولو أدمجت بمنقول آخر أو اتصلت بعقار".^(٣)

وبناءً على هذا النص فإن المسؤولية عن أضرار المنتجات جاءت لتشمل المنتجات الصناعية والطبيعية على السواء ، أي أنها شملت كل المنقولات سواء كانت هذه المنقولات منتجات خام أو منتجات مصنوعة أو داخله في تكوين العقار

1- Article 2 :

For the purposes of this Convention -

a) the word "product" shall include natural and industrial products, whether raw or manufactured and whether movable or immovable;

b) the word "damage" shall mean injury to the person or damage to property as well as economic loss; however, damage to the product itself and the consequential economic loss shall be excluded unless associated with other damage;

c) the word "person" shall refer to a legal person as well as to a natural person.

٢-راجع في ذلك: د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ، د.قادة شهيدة،المسؤولية

المدنية،مرجع سابق،ص ٢١.

3-Article 2

For the purpose of this Convention :the term "product" indicates all movables, natural or industrial, whether raw or manufactured, even though incorporated into another movable or into an immovable^٤.

إلا أن المسؤولية قد اقتصرَت على المنتجات المنقولة فقط بعكس اتفاقية لاهاي التي شملت المنتجات المنقولة وغير المنقولة.^(١)

ثالثاً-المنتج في إتفاقية المجموعة الأوروبية:

لقد نصت المادة الأولى من اتفاقية المجموعة الأوروبية على أن "منتج الشيء المصنوع بالطرق الصناعية، أو منتج المنتجات الزراعية سوف يكون مسؤولاً حتى ولو لم يحصل خطأ منه قبل الشخص الذي تكبد الضرر كنتيجة للعيوب في هذا الشيء".

يتضح من هذا النص أن المسؤولية وفقاً لهذه الإتفاقية لا تسري إلا على المنتجات الصناعية البحتة، والمنتجات الزراعية التي دخلت عليها عمليات صناعية ففقدت طبيعتها ، سواء ظلت هذه السلع والمنتجات منقولة أم اندمجت في عقار . ووفقاً للاتفاقية فإنه يخرج من نطاق المسؤولية، المنتجات الزراعية الطبيعية والمنتجات الحرفية واليدوية، لأن هذه المنتجات لا تكون محلاً لإنتاج صناعي، فتظل خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية وفقاً للقانون الوطني لكل دولة.^(٢)

رابعاً-المنتج في التوجيه الأوروبي ٨٥-٣٧٤:

لقد عرفت المادة الثانية من التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥ المنتج بأنه: " كل منقول، طبيعي أو صناعي سواء كان خاماً أم مصنوعاً حتى وإن كان مرتبطاً بمنقول آخر، أو بعقار فيما عدا المواد الأولية الزراعية، و مواد الصيد كما أن التيار الكهربائي يعتبر منتجاً".^(٣)

١-راجع في ذلك: د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٢ و ٢٣ .

٢-راجع في ذلك: د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٣٩ وما بعدها ، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٤ .

3-ART 02 alinéa du (85/374/ CCE): «le terme produit désigne tout meuble, à l'exception des matières premières agricoles et des produits de la chasse »
-For the purpose of this Directive, 'product' means all movables even if incorporated into another movable or into an immovable. 'Product' includes electricity.

يتضح من النص المتقدم: أن لفظ المنتج يدل دلالة واضحة على الأموال المنقولة المادية المطروحة للتداول، ويستوي في ذلك أن تكون مادة أولية محولة أو مادة أولية غير محولة .

كما يتبين استبعاد العقارات^(١) من مجال التطبيق^(٢) وكذلك المواد الزراعية^(٣)، والأشياء الخاصة بالصيد، ويعتبر إستبعاد المواد الزراعية وأشياء الصيد من مجال التطبيق نقطة اختلاف بين التوجيه والقوانين الأوروبية ومن ضمنها القانون الفرنسي ٩٨-٣٨٩^(٤).

وأخيراً يتضح أن المواد الداخلة في تكوين البناء تعتبر ضمن المنتجات سواء كانت بسيطة أو مطورة أو منتجات نهائية أو عناصر نصف مصنعة والموجهة لتعويض بعض الأجزاء من المبنى، وهو ما تؤكد المادة السابعة حينما تتكلم عن مسؤولية صانع الجزء المركب^(٥).

١- د. حسن عبد الباسط جميعي ، شروط التخفيف والإعفاء من ضمان العيوب الخفية ،دراسة مقارنة ،القاهرة ، دون ناشر ، سنة ١٩٩٣ ، ص ١٦١ .

٢- وذلك بسبب وجود نظام خاص في غالبية دول السوق الأوروبية المشتركة بشأن مسؤولية المقاول عما يشيده من منشآت

٣- د. أسامة أحمد بدر ، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، مرجع سابق، ص ١٩٧ .

٤- د. قادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، د. حسن عبد الباسط جميعي ، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

٥- ART 7 alinéa 6 du (85/374/CCE) : «fabricant d'une partie composante...»

راجع في ذلك: شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٢، د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٢ وما بعدها، د. محمد عبد القادر الحاج ، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٣٧ .

المطلب الثاني

المنتج في القانون المقارن

أولاً-المنتج في القانون الفرنسي:

لم يكن القانون المدني الفرنسي يستعمل مصطلح "المنتجات" قبل صدور قانون (٩٨-٣٨٩) والمتعلق بفعل المنتجات المعيبة، وإنما كان يستعمل مصطلحات مثل: الأشياء الجامدة والأشياء الحية، وهو ما جاء في نص المادة (١٣٨٥) والتي تنص على مسؤولية حارس الحيوان^(١)، والمادة (١٣٨٦) والتي تنص على مسؤولية حارس البناء^(٢)، كما استعمل كذلك في بعض القوانين الخاصة المرتبطة بالموضوع مصطلحات مشابهة كالسلع والبضائع^(٣).

ولكن بعد صدور القانون الجديد، والذي تضمن المواد من (١٣٨٦-١) إلى (١٣٨٦-١٨)، والتي انضوت تحت باب جديد يسمى "في المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة"^(٤) نص في المادة (١٣٨٦-٣) منه على أنه: "يعد منتجاً كل منقول، حتى ولو كان ملحقاً بعقار بما في ذلك المنتجات الزراعية، وتربية الماشية، والصيد البري والبحري، وكذلك تعتبر الكهرباء منتجاً"^(٥).

يتضح من نص المادة السابقة أن المنتج يشمل بوجه عام كل مال منقول، سواء كانت المواد المنقولة جديدة أو مستعملة، وسواء كانت استهلاكية، مثل: الغذاء، أو دائمة الاستعمال، مثل: الأدوات المنزلية، وعلى ذلك يخرج العقار من مفهوم المنتج، وكذلك تطابق القانون الفرنسي مع التوجيه الأوروبي في

1-ART 1385 du Code Civil Français: «le propriétaire d'une animal, ou celui qui s'inscrit, pendant qu'il est a son usage, est responsable du dommage que l'animal, a cause, soit que l'animal fut sous sa garde, soit qu'il fut égaré ou échappée»

2- ART 1386 Code Civil Français : «le propriétaire d'un bâtiment est responsable du dommage causé par sa ruine lorsqu'elle est t'arrivée par une suite du défaut d'entretien ou par le vice de sa construction».

٣-راجع في ذلك: د.بودالي محمد، مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص١٦، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص٢٧ وما بعدها.

٤-د.بودالي محمد، مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص، ٢٠.

5-ART 1386-3 du code civil français : «Est un produit tout bien meuble, même s'il est incorporé dans un immeuble, y compris les produits du sol, de l'élevage, de la chasse et de la pêche. L'électricité est considérée comme un produit.»

إستبعاد الخدمات من نطاق التطبيق لأنها تحتاج إلى تنظيم مستقل بشأن أضرارها.^(١)

ولقد أشارت المادة السابقة بوضوح إلى بعض ما يمكن إعتباره منتجاً، وهي منتجات التربة، وتربية الماشية، والصيد البري، وصيد الأسماك، والكهرباء. ويلاحظ إضفاء صفة المنتج على المنتجات الزراعية الأولية أي غير المحولة.^(٢) وبهذا المفهوم الجديد يمكن القول بأن المشرع الفرنسي قد اتبع نفس التعريف الوارد في التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥، فكليهما يعتبر المنتج مال منقول.^(٣)، إلا أن التوجيه الأوروبي قد منح الخيار للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في اعتماد المواد الزراعية الأولية ومنتجات الصيد ضمن المنتجات، غير أن المشرع الفرنسي قد توسع أكثر من التوجيه الأوروبي و اختار إدخالها ضمن نطاق النظام الجديد للمسؤولية.^(٤)

كما يمكن الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي قد استثنى العقارات من مفهوم المنتج، وهو استثناء فرضه التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥، وذلك لوجود أحكام خاصة تنظم مسؤولية المقاول في قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنها القانون الفرنسي الذي نص عليها في المادة ١٧٩٢^(٥)، وما يليها من القانون المدني، لكن المنقول المتصل أو الداخل في العقار حسب هذا التعريف هو منتج. أي أنه يُعتبر من قبيل المنتجات: الأسمنت والصلب والزنك والرصاص والحوائط أو الحواجز المصنعة مسبقاً، وكل عناصر السقف والمنتجات التامة: كالبلاط والأجهزة الكهربائية والميكانيكية.^(٦)

١-٢. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

٢-راجع في ذلك: د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور، مرجع سابق، ص ٣٨، د. بودالي محمد، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠، د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ص ٣٠.

٣-د. قادة شهيدة، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٨.

٤-د. بودالي محمد، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠، د. حسن جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
s-ART 1792 du code civil français : « tout constructeur d'un ouvrage est responsable de plein droit, en vers le maître ou l'acquéreur de l'ouvrage, des dommages, meme résultant d'un vice du sol, qui compromettant la solidité de l'ouvrage ou qui, l'affectant dans l'un de ses éléments constitutants ou l'un de ses éléments d'équipement le rendent impropre a sa destination ».

٥-٦. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور، مرجع سابق، ص ٤٢.

ثانياً - المُنْتَج في القانون المصري:

إن القانون المدني المصري الصادر عام ١٩٤٩م لم يكن ينص على مسؤولية المنتج، ولا على إعطاء مفهوم خاص بالمنتج مما يوحي بأن هذه المسؤولية كانت تقوم وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في النظرية العامة للالتزامات على أساس تعاقدية أو تقصيرية^(١).

أي أنه على المضرور من عيوب المنتجات الرجوع على البائع بمقتضى نظام العيوب الخفية وذلك إن كان مشترياً أما إذا كان من الغير فليس أمامه سوى قواعد المسؤولية التقصيرية. ولكن عندما صدر قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ أرسى نظاماً خاصاً بمسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة وذلك في المادة (٦٧) منه^(٢).

وعلى الرغم من ذلك لم يرد تعريف للمنتج في هذا القانون لكن من الجلي أن النص يقتصر على المنتجات الصناعية، ولا يشمل المنتجات الزراعية^(٣)، وهذا ما تؤكدته الفقرة الثانية من المادة (٦٧) بالقول: "يكون المنتج معيباً - وعلى وجه الخصوص - إذا لم تراعى في تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداده للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيلة الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبيه إلى احتمال وقوعه".

ومن ثم فإن كل العناصر التي تضمنتها هذه الفقرة من عيوب في المنتج من حيث التصميم أو التركيب أو تجهيز المنتج للاستهلاك، كلها عناصر تنصرف إلى المنتج الصناعي دون المنتج الزراعي^(٤)، وهو الرأي الذي ذهب إليه بعض الفقهاء^(٥) حيث ذهب إلى القول: بأن سبب استبعاد المنتجات الزراعية من مجال تطبيق قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، هو أن هذه المنتجات هي

١-راجع نصوص المواد من ٤٤٥ إلى ٤٤٧ من القانون المدني المصري.

٢-راجع نص المادة ٦٧ بفقراتها الست في قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م .

٣-قادة شهيدة، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٣١.

٤-شريف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٣.

٥-د. هاني دويدار ، تنظيم قانون التجارة، مرجع سابق ، ملحق ص ٨.

محاصيل تفاعل قوى الطبيعة والإنسان، ومن العسير إثبات مساهمة المزارع في العيوب. ويمكن الرد على هذا القول بأن الزراعة لم تعد من محض الطبيعة، بل طالتها الصناعة في كل مجالاتها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية المستهلك المصري قد جمع بين مفهومي السلع والخدمات عند تعريفه للمنتجات.^(١)

ثالثاً- المنتج في القانون الإماراتي:

إن قانون المعاملات المدنية الإماراتي لم يستعمل مصطلح المنتجات وإنما استعمل مصطلح أشياء وذلك في المادة (٣١٦) منه^(٢) وذلك في الفرع الرابع - والمعنون بـ "المسؤولية عن الحيوان والأشياء واستعمال الطريق العام" .

أما قانون حماية المستهلك رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦م فقد استخدم مصطلح "السلعة" حيث نص في المادة الأولى منه على أن: "السلعة: منتج صناعي أو زراعي أو حيواني أو تحويلي بما في ذلك العناصر الأولية للمواد، والمكونات الداخلة في المنتج" ولقد علق بعض الفقهاء على هذا التعريف بالقول: " إن الكلام في القانون الإماراتي منتج صناعي أو زراعي أو حيواني..... قد يعني أن الأمر يقتصر على المال المنقول دون العقار وهو ما لا نجد له مسوغاً "^(٣).

ولكن يرى الباحث بناءً على استقراء هذا النص أن المسؤولية عن أضرار المنتجات جاءت لتشمل المنتجات الصناعية والطبيعية على السواء، أي أنها شملت كل المنقولات سواء كانت هذه المنقولات منتجات خام أو منتجات مصنوعة ، كما أنها تشمل الخدمات^(٤)، ولم يتطرق النص للعقار .

١- تنص المادة الأولى من قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ على أن المنتجات هي: "السلع والخدمات المقدمة من أشخاص القانون العام أو الخاص ، وتشمل السلع المستعملة التي يتم التعاقد عليها من خلال مورد " .

٢- تنص هذه المادة على أنه: " كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو آلات ميكانيكية يكون ضامناً لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر إلا ما لا يمكن التحرز منه . وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة .

٣- د. عدنان احمد ولي ، النظام القانوني لحماية المستهلك في القانون الإماراتي ، دراسة مقارنة بالقانونين المصري واللبناني ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٤- راجع المادة رقم: ١ (التعريف) والمادة رقم : ١٥ من قانون حماية المستهلك الإماراتي رقم : ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ .

الفصل الثاني

شروط المسؤولية التقصيرية للمُنتج وأثرها ووسائل دفعها

تمهيد وتقسيم:

يلزم لقيام مسؤولية المنتج عن مضار منتجاته المعيبة توافر شروط معينة، حددتها التشريعات والإتفاقيات محل الدراسة وإذا توافرت هذه الشروط؛ فإنه ينشأ للمضرور من فعل المنتجات المعيبة الحق في التعويض عن هذا الضرر ولكن في المقابل يستطيع المنتج التخلص من المسؤولية عن مضار منتجاته المعيبة حينما يتمسك في مواجهة المضرور ببعض الظروف.

وفي ضوء ما تقدم وللتعرف على شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج وأثرها ووسائل دفعها، سنقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج

المبحث الثاني: أثر المسؤولية التقصيرية للمنتج

المبحث الثالث: وسائل دفع المسؤولية التقصيرية للمنتج

المبحث الأول

شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج

تمهيد وتقسيم:

إن مسؤولية المنتج عن مضار منتجاته المعيبة تفتقر إلى قواعد خاصة بها في التشريع الإماراتي، ومن ثم يمكن استخلاص أحكام مسؤولية المنتج من القواعد العامة، غير أن مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة في الاتفاقيات الإقليمية والتشريعات محل المقارنة قد تأسست على قواعد خاصة بها تصدرت لمعالجة مسؤولية المنتج^(١).

لذلك فإن الذي يتأمل الاتفاقيات الإقليمية والتشريعات محل المقارنة والتي تصدرت لبحث ومعالجة هذه المسؤولية؛ يجد أنها تتطلب شروط ثلاثة ينبغي توافرها لقيام مسؤولية المنتج عن مضار منتجاته المعيبة، وهذه الشروط تتمثل في: وجود عيب في المنتج المطروح للتداول، وأن يكون هناك ضرر قد أصاب الأشخاص أو الأموال، بالإضافة إلى توافر علاقة السببية بين المنتج المعيب والضرر، بحيث يتحقق الضرر كنتيجة طبيعية للعيب الذي يلحق بالمنتج^(٢).

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة، وذلك على النحو

التالي:

المطلب الأول: وجود عيب في المنتج.

المطلب الثاني: حصول ضرر.

المطلب الثالث: علاقة السببية بين الضرر والعيب.

١- راجع في ذات المعنى: كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج وآليات تعويض الضرر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠١٣م، ص ٧١.

٢- راجع في ذات المعنى د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته، مرجع سابق، ص ١٢٩.

المطلب الأول

وجود عيب في المنتج

تقوم مسؤولية المنتج بسبب وجود عيب في المنتجات، ومن ثم لا يكفي لانعقاد هذه المسؤولية مجرد إثبات تورط أو تدخل المنتج في تحقيق الضرر، بل يشترط أن يكون ناتجاً عن عيب في المنتج.^(١)

أي أن مسؤولية المنتج تنهض مع وجود العيب، وفي حالة عدم وجود العيب في المنتج لا تقوم المسؤولية وفق القواعد الخاصة بمسؤولية المنتج؛ ومن ثم لا يستطيع المضرور الحصول على التعويض عن الضرر الحاصل بفعل المنتجات غير المعيبة.^(٢)

وفي ضوء ما تقدم يثور التساؤل التالي: ما هو مفهوم العيب في المنتجات وفق الاتفاقيات والتشريعات محل المقارنة؟ وهل يختلف مفهومه في ضوء قواعد المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة عنه في ضوء القواعد العامة لضمان العيوب الخفية؟ للإجابة على هذا التساؤل سنتناول مفهوم العيب في المنتجات في ضوء الاتفاقيات أولاً ثم في ضوء القانون المقارن ثانياً وذلك كما يلي:

أولاً- مفهوم العيب في إتفاقية لاهاي:

لم تعرف إتفاقية لاهاي العيب في المنتج بصورة مباشرة وإنما تطرقت بصورة عرضية إلى العيب في المنتج وذلك عن طريق الصور التي يظهر فيها العيب في المنتج حيث نصت في المادة الأولى منها على أن^(٣): "هذه الإتفاقية سوف تقرر القانون الواجب التطبيق على مسؤولية الصناع والأشخاص الآخرين

١- شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج وفقاً لأحكام القانون المدني الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٦.

٢- د. سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية، مرجع سابق، ص ١١٢.

3-Article 1: This Convention shall determine the law applicable to the liability of the manufacturers and other persons specified in Article 3 for damage caused by a product, including damage in consequence of a misdescription of the product or of a failure to give adequate notice of its qualities, its characteristics or its method of use. Where the property in, or the right to use, the product was transferred to the person suffering damage by the person claimed to be liable, the Convention shall not apply to their liability *inter se*. This Convention shall apply irrespective of the nature of the proceedings.

المحددin في المادة الثالثة عن الضرر المتسبب بواسطة المنتج وكذلك الضرر الناشئ عن الوصف غير الصحيح للمنتج أو الفشل في إعطاء التحذير الكافي عن أصناف المنتج أو خصائصه أو طريقة استعماله".

ثانياً- مفهوم العيب في اتفاقية المجلس الأوروبي:

تعرف اتفاقية المجلس الأوروبي العيب في المنتج في المادة الثانية منها بالقول: " يكون المنتج معيباً إذا لم يستوف وسائل أو عناصر الأمان والسلامة التي يتوقعها الشخص المشتري أو الحائز، آخذاً في الاعتبار كل الظروف المحيطة بعرض وتقديم هذا المنتج ".^(١)

يتبين من هذا التعريف أن العيب يلحق بالمنتج في الحالة التي يكون فيها المنتج مصدر خطر على أمن وسلامة المشتري أو الحائز، بحيث يصبح ضاراً أو مؤذياً لكل من يستعمله أو يتناوله، فالعيب هنا يقوم على فكرة نقص السلامة أو الأمان المنتظر شرعاً.^(٢)

كما أن هذا التعريف^(٣) قد وسع من نطاق مسؤولية المنتج لتشمل مسؤولية المنتج عن عيوب التقدم التكنولوجي أو مخاطر التطور العلمي والتقني.^(٤)

ثالثاً- مفهوم العيب في التوجيه الأوروبي:

لقد ورد تحديد مفهوم العيب في المنتج في المادة الرابعة من الاتفاقية والتي أشارت بوضوح إلى أن " المنتج يكون معيباً إذا لم يستوف وسائل أو عناصر الأمان المطلوبة لسلامة الأشخاص والأموال، تلك السلامة التي يتوقعها أي شخص عند اقتناء المنتج ".^(٥)

1- Article 2:

For the purpose of this Convention..... a product has a "defect" when it does not provide the safety which a person is entitled to expect, having regard to all the circumstances including the presentation of the product has been "put into circulation" when the producer has delivered it to another person.

٢- د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية، مرجع سابق ، ص ٧٦ وما بعدها.

٣- جاء في معرض تعليق الفقيه الأمريكي (جون فلمنج) على هذا النص ، بأن تعريف العيب ورد على نحو عريض وواسع ، شمل مسؤولية المنتج عن العيوب التي تدعى بعيوب التقدم التكنولوجي ومخاطر التطور العلمي ، مشار إليه لدى د. سالم العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٤- للمزيد عن مخاطر التطور راجع في ذلك:

د. حسن حسين البراوي ، مخاطر التطور بين قيام المسؤولية والإعفاء منها ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٨ .

5- Article 4: A product is defective when it does not provide for person or property the safety which a person is entitled to expect.

يتضح من هذا النص أن العيب هنا يقوم على فكرة نقص السلامة أو الأمان المنتظر قانوناً^(١)، والذي يتوقعه المستخدم العادي للمنتج . ويلاحظ أن النص جاء أوسع و أوضح من إتفاقية المجلس الأوروبي في تحديد ضابط العيب لأنه جعل معيار العيب في المنتج ما يهدد حياة المشتري و أمواله ، بعكس الإتفاقية السابقة التي اشترطت أن يكون العيب مصدر خطر على سلامة الشخص فقط .^(٢)

رابعاً- مفهوم العيب في القانون الفرنسي:

تنص الفقرة الأولى من المادة (٤-١٣٨٦) من التقنين الفرنسي والتي يقابلها نص المادة (٦-١) من التوجيه الأوروبي، والتي بينت المقصود بالمنتج المعيب، إذ نصت على أن "المنتج يكون معيباً في نظر هذا القانون عندما لا يوفر وسائل السلامة المتوقعة منه قانوناً".^(٣)

ومن ثم، يتضح أن العيب الذي يقرره هذا التشريع الخاص هو أضيق من حيث المفهوم والتحديد من مفهوم العيب الذي تحدده القواعد التقليدية للمسئولية، خصوصاً في ما يتعلق بضمان العيوب الخفية، حيث أن النص الوارد في التشريع الخاص بالمسئولية الموضوعية للمنتج لا يهتم إلا بضمان السلامة والأمن التي يوفرها المنتج، ولا يلقي بالاً إلى مدى المنفعة التي تتحقق منه، وذلك بخلاف القواعد المنظمة للمسئولية عن ضمان العيوب الخفية والتي تعتبر عدم قدرة السلعة على الوفاء بالأغراض المستهدفة منها من قبيل العيوب.^(٤)

وبعبارة أخرى، يمكننا القول بأن العيب المقصود هنا هو العيب الذي يؤدي إلى انعدام السلامة المتوقعة^(٥)، أي العيب الذي يكون من شأنه أن يقيم مسؤولية المنتج هو فقط ذلك الذي يعرض سلامة مستعمل المنتج للخطر .

١- د. حسن عبد الباسط جميعي، شروط التخفيف والإعفاء ، مرجع سابق، ص ١٥٨.

٢- د. سالم محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

٣- ART 1386-4 : du code civil français : «Un produit est défectueux au sens du présent titre lorsqu'il n'offre pas la sécurité a laquelle ou peut légitiment s'attendre »

٤- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ وما بعدها .

٥- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

وبناءً عليه، فإن المنتج يكون معيباً في الحالة التي يعرض فيها أمن وسلامة المستهلك للخطر، بحيث يصبح ضاراً أو مؤذياً لكل من يستعمله أو يتناوله، فالعيب هنا يركز على فكرة نقص السلامة أو الأمان ولا يقف عند حد عدم الصلاحية للاستعمال أو انتفاء الصفة الموعود بها في المنتج المبّيع.^(١) وأما عن معايير تقدير عيب المنتج، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (١٣٨٦-٤)، من القانون الفرنسي^(٢) على بعض المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير مسألة الأمان والسلامة المنتظرة من المنتج، إذ يلتزم القاضي بأن يضع في إعتباره جميع الظروف وبصفة خاصة عرض المنتج، والاستعمال المعقول المتوقع من المستهلك ولحظة طرحه في التداول.^(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير التي أوردها المشرع الفرنسي هي على سبيل المثال لا الحصر، وسيعرض الباحث لتوضيح هذه المعايير على النحو التالي:

أ- عرض المنتج للتداول:

لا يوجد في التوجيه الأوروبي تعريفاً لوضع المنتج للاستهلاك أو طرحه للتداول^(٤) على خلاف اتفاقية استراسبورج التي عرفت في المادة الثانية بقولها: "يكون المنتج مطروحاً للتداول عندما ينقله المنتج لشخص آخر".^(٥)

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٤٤.

2- Article 1386-4: Un produit est défectueux au sens du présent titre lorsqu'il n'offre pas la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre.

Dans l'appréciation de la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre, il doit être tenu compte de toutes les circonstances et notamment de la présentation du produit, de l'usage qui peut en être raisonnablement attendu et du moment de sa mise en circulation. Un produit ne peut être considéré comme défectueux par le seul fait qu'un autre, plus perfectionné, a été mis postérieurement en circulation.

٣- د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠١٣م، ص ٢٩٨.

٤- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ص ١٦٨.

5- a product has been "put into circulation" when the producer has delivered it to another person

أما القانون الفرنسي فعرفه في المادة (١٣٨٦-الفقرة ٥) بطريقة قانونية أكثر دقة بقوله "إن المنتج يكون مطروحاً للتداول عندما يخرج عن سيطرة الصانع أو المستورد ومن في حكمهما إرادياً" (١)

ويعاب على التعريف الأول أنه اشترط في المنتج أن يكون مطروحاً للتداول عندما يخرج من يد المنتج وينتقل إلى شخص آخر، إلا أنه قد يطرح المنتج للتداول لكنه يظل في يد المنتج، وذلك عندما يكون المنتج نفسه هو البائع مثلاً، كما أنه قد يطرح المنتج للتداول لكنه لا ينتقل إلى شخص آخر، كما في حالة عرض المنتجات للبيع، فقد يحدث الضرر نتيجة انفجار قارورة غاز، وهي تحت حيازة المنتج أثناء عرضها في محلاته فتصيب المارة- أي الغير- (٢)

أما التعريف الثاني، فقد أصاب في تحديد المقصود من طرح المنتج للتداول ولكنه ترك الباب مفتوحاً حين ذكر الصانع أو المستورد على سبيل المثال، وألحقهما بعبارة ومن في حكمهما هذه العبارة التي تحتل أكثر من تأويل (٣) يتضح مما تقدم أن المنتج يعتبر مطروحاً للتداول من الوقت الذي يتخلى فيه المنتج عن حيازته بإرادته (٤)، وبالتالي لا يعتبر طرحاً للتداول احتفاظ المنتج بمنتجه في معارضه، أو في مخازنه أو لغايته في إجراء مزيد من التجارب عليه (٥).

ب- معقولة استخدام المنتج:

إن معقولة الاستخدام لا يقصد بها فقط الاستخدام المعتاد للشيء، وإنما في ذات الوقت تعني الاستعمال المتوقع أو المحتمل، وإن لم يكن معتاداً (٦)، وهذا يعني أن على المنتج أن يقدر المخاطر المحتملة في ظل الاستخدام المعقول- وليس فقط

١- Article 1386-5: Un produit est mis en circulation lorsque le producteur s'en est dessaisi volontairement. Un produit ne fait l'objet que d'une seule mise en circulation.

٢- د. فتحي عبد الرحيم، نظام تعويض الإضرار التي تلحق بأمن وسلامة المستهلك والقانون المدني المصري والمقارن، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥، سنة ١٩٩٩م، ص ٥٧.

٣- د. كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٧٣.

٤- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

٥- د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

٦- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٤٨.

الاستخدام المعتاد والمألوف-ويحدد بموجب ذلك مواصفات السلعة التي يتم إنتاجها ثم يقرر إطلاقها في التداول.^(١)

ومن ثم يجب على المنتج أن يتوقع استخدام سلعته بطريقة سيئة، بما يدفعه إلى مزيد من الحرص على ضبط عملية التعبئة، خاصة للمواد الخطرة، بحيث تمر بعدة مراحل قبل فتحها بأمان من قبل الأطفال أو حتى الكبار.

ويلقى ذلك على عاتق المنتج التزاماً بتقدير المخاطر المتوقعة التي تترتب على الاستخدام المعقول أو المعتاد لبعض المنتجات، مثل أجهزة الموبايل والكمبيوتر، وكذلك تقدير الأضرار المحتملة التي قد تنتج عن استخدامها لمدة طويلة في اليوم الواحد، حيث إن المنطق يقبل استخدام هذه المنتجات لهذه المدد في ظل النظر إليها باعتبارها من الضرورات.^(٢) ومن ثم، يقع على عاتق المنتج التزاماً بأن يضع مدة الاستخدام الطويلة لهذه المنتجات، والأضرار التي تنشأ عن ذلك الاستخدام في اعتباره عندما يقوم بتحديد مواصفاتها قبل طرحها في التداول، فإن لم يفعل وحدث الضرر نتيجة هذا الاستعمال المعقول، كان المنتج معيباً وتنهض تبعاً لذلك مسؤوليته.^(٣)

ج-وقت طرح المنتج للتداول:

يقصد بوقت طرح المنتج للتداول هو الوقت الذي يخرج فيه المنتج مادياً وبشكل إرادي من تحت يد المنتج إلى الأسواق لتداوله، إذ منذ ذلك الوقت تنهض مسؤولية المنتج عن عيوب نقص الأمان والسلامة التي تلحق بمنتجاته^(٤)، أما إذا

١- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١٩٥.

٢- راجع في ذلك: د. محمود جريو، المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار التلوث الكهرومغناطيسي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠١٠م، ص ٣٣٣، د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور، مرجع سابق، ص ٥٣.

٣- راجع في ذلك: د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور، مرجع سابق، ص ٥٣.

د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

٤- مامش نادية، مرجع سابق، ص ٤٩، د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

كان المنتج قد طرح للتداول رغماً عنه، ففي هذا الفرض لا يتصور توافر العيب، وعليه لا تقوم مسئولية المنتج الموضوعية.^(١)

كذلك فإن مصطلح "الوضع موضع التداول" يقضي أن تكون الغاية من وراء إطلاق المنتج في السوق هو تداوله وبيعه لتحقيق الأغراض التجارية التي يهدف إليها المنتج، ويشمل ذلك بطبيعة الحال -وبالإضافة إلى غرض البيع من أجل تحقيق الربح- أغراض الترويج التجاري، كأن يتم تداول المنتج في بداية الأمر من خلال نماذج أو عينات مجانية.^(٢)

وبطبيعة الحال يمكن تحديد لحظة إطلاق المنتج للتداول بالاستعانة بوقت خروج السلعة من المصنع أو بالوقت الذي تم تسليمها فيه إلى تاجر الجملة، أو غير ذلك من المؤشرات، إلا أن تقدير لحظة الإطلاق للتداول يخضع لتقدير قاضي الموضوع.^(٣)

على أنه وحتى تتحقق مسئولية المنتج الموضوعية، فإن إطلاق السلعة للتداول يشترط فيه أن يكون قد تم بإرادته^(٤)، ويعني ذلك أن خروج السلعة من حيازة المنتج عن طريق السرقة أو الحجز الإداري أو التنفيذ أو أي طريق آخر كأن يكون تداول المنتج مقتصرًا فقط على الإستعمال المعلمي داخل المختبر بغية إجراء التجارب والبحوث وليس بهدف طرحه للمستهلكين^(٥)، يؤدي إلى عدم مسئوليته عنها حتى وإن ثبت تعيبها.^(٦)

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسئولية منتج الدواء، مرجع سابق، ص ٤٩، وفي نفس المعنى راجع: مامش نادية، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

٣- المرجع السابق، نفس الصفحة.

4-Bulletin des communautés européennes ,responsabilité du fait des produits;
supplement 11-76,p.16et s.

مشار إليه لدى: د. حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

٥- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، ص ١٧٩.

6-M.FALLON, Les accidents de la consommation et le droit ,Bruxelles ,Bruylant,
note 165,p.117et s

مشار إليه لدى: د. حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

خامساً- مفهوم العيب في القانون المصري:

لقد أوردت المادة (٦٧) من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م تعريفاً للعيب في المنتجات بالقول: " يكون المنتج معيباً - وعلى وجه الخصوص - إذا لم تراعى في تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداده للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيلة الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبيه إلى احتمال وقوعه " .

وقد عرف قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ في مادته الأولى العيب بأنه : " كل نقص في قيمة أي من المنتجات أو نفعها بحسب الغاية المقصودة يؤدي إلى حرمان المستهلك كلياً أو جزئياً من الاستفادة بها فيما أعدت من أجله ، بما في ذلك النقص الذي ينتج من خطأ في مناولة السلعة أو تخزينها ، وذلك كله ما لم يكن المستهلك تسبب في وقوعه " .

يتضح من النصين السابقين أن المنتج المعيب هو الذي لا يوفر السلامة والأمن المنتظر الذي يتوقعه المستهلك ، أو الذي تكون معه السلعة غير صالحة للاستخدام في الأغراض التي أعدت من أجلها سواء كلياً أو جزئياً .

سادساً- مفهوم العيب في القانون الإماراتي:

لا يوجد نصوص خاصة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي تعالج مسؤولية المنتج عن فعل المنتجات المعيبة يمكن الرجوع إليها لتعريف العيب في المنتج؛ ومن ثم وجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعريف العيب.

وبالرجوع إلى المادة (٤/٥٤٤) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي نجدها تركز على العيب الخفي في مجال المسؤولية العقدية ، والتي تعرفه بأنه " هو العيب الذي لا يُعرف بمشاهدة ظاهر المبيع أو لا يتبينه الشخص العادي أو لا يكشفه غير خبير ولا يظهر إلا بالتجربة" (١).

١. مثال ذلك : الحيوان الذي يكون مصاب بمرض لا يمكن اكتشافه إلا بواسطة إجراء الفحص البيطري أو إذا كان المبيع مادة غذائية فيها عيب لا يمكن كشفه إلا بالفحص المخبري... ، للمزيد راجع : أ.د. علي هادي العبيدي ، شرح أحكام عقد البيع وفقاً لقانون المعاملات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى ٢٠١٢ ، ص ١٦٦ .

يتضح من النص المتقدم أن العيب الخفي هنا هو " العيب الذي يصيب باطن الشيء وليس ظاهره ولا يتمكن الشخص العادي من اكتشافه عند البيع إلا إذا استعان بخبير مختص ، أو لا يتمكن من اكتشافه إلا إذا جربه " (١).
أما اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك، فقد عرفت العيب في المادة الأولى منها بالقول: " العيب هو أي خلل في تصميم أو معالجة أو تصنيع السلعة أو عدم ملائمة أو تشوه أو ضرر يحدث أو يظهر قبل أو أثناء الاستخدام أو نتيجة عدم مطابقتها أو عدم تقيدها بشكل كاف بالمواصفات القياسية المعتمدة أو بالضمان أو بالمواصفات المعلن عنها أو الواجب الإعلان عنها من قبل المزود أو لأي تأكيد أو إعلان متصل أو مثبت على السلعة".

ولقد انتقد بعض الفقهاء هذا التعريف بالقول: " لم يبين النص إذا كان العيب جوهرياً أم يجوز التسامح به ثم يقول يقصد نص المادة- أن الضرر يحدث أو يظهر فما الفرق بين الاثنين ؟ " (٢).

وعند استقراءنا لنصوص قانون حماية المستهلك رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ خاصة ما جاء في الباب الرابع (٣) ، نلاحظ أن المشرع قد فرض على المزود الإلتزام بالمطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة (٤)، وعليه تتحقق مسؤولية المزود التقصيرية نتيجة الأضرار التي تلحق بالمستهلك فيما لو كان سببها يرجع لعدم تقيده بالشروط المتعلقة بالصحة العامة والسلامة (٥). والإلتزام بضمان السلامة، هو التزام بتحقيق نتيجة، لذا فإن عدم تحققه يتيح للمستهلك المطالبة بالتعويض تبعاً لمسئولية المنتج التقصيرية (٦).

١- أ.د. علي هادي العبيدي، شرح أحكام عقد البيع، مرجع ساق، ص ١٦٥.

٢- د. نوري حمد خاطر، عرض وتعليق على قانون حماية المستهلك الإماراتي، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

٣- راجع المواد من (٥ إلى ١٥) قانون حماية المستهلك الإماراتي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦.

٤- هي المواصفات التي تعتمدها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، ويشار إليها بعبارة " مواصفات قياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ".

٥- د. أسامة أحمد بدر، مسؤولية المنتج والموزع، دراسة مقارنة، ورقة عمل مقدمة في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م، ص ٢٠٢.

٦- د. أسامة أحمد بدر، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

المطلب الثاني

حصول الضرر

يعتبر الضرر ركناً أساسياً لنهوض المسؤولية، إذ لا يتصور أن يكون هناك تعويض إلا إذا ثبت وقوع الضرر، ولذا إن أمكن قيام المسؤولية المدنية في بعض الأحيان دون اشتراط لثبوت الخطأ، فلا يتصور قيام مسؤولية بلا ضرر.^(١) واستناداً إلى ما تقدم سينصب الحديث عن تعريف الضرر وأنواعه ثم عن الأضرار التي تغطيها مسؤولية المنتج في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المقارنة وذلك كما يلي:

أولاً- تعريف الضرر وأنواعه:

يعرف الضرر بأنه: "الأذى الذي يصيب المضرور في جسمه أو ماله أو شرفه أو عواطفه".^(٢) كما يعرف بأنه "الأذى الذي يلحق بالمضرور نتيجة خطأ الغير، وقد يكون الضرر مادياً يلحق المضرور في جسمه أو ماله، كما قد يكون أدبياً يلحقه في سمعته أو شعوره وعاطفته".^(٣) يتبين مما تقدم أن الضرر الذي يصيب الشخص مباشرة إما أن يكون ضرراً مادياً أو أدبياً، والضرر المادي هو الضرر الذي يصيب الإنسان في جسمه أو في ماله، أو في حق من حقوقه التي تدخل في تقدير ثروته.^(٤) ومن أمثلة الضرر الجسماني: الجرح، والضرب، والعاهة، وفقد عضو من الأعضاء، وهذا الضرر الجسماني يترتب عليه ضرراً مادياً يتمثل في تكاليف العلاج ونقص القدرة على الكسب.^(٥)

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢- محمد حسين الشامي، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٠م، ص ٤٩٩.

٣- ممدوح محمد مبروك، التعويض عن أضرار التدخين، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٢م، ص ٦٦.

٤- محمد حسين الشامي، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

٥- محمد إبراهيم الدسوقي، القانون المدني، الالتزامات، أسبوط، دار الطباعة الحديثة، سنة ٢٠٠١م، ص ٢٢٢.

وأما الأمثلة على الضرر المادي فهي كثيرة، وذلك مثل: التعدي على ملك الشخص بإحراقه، أو إتلاف زراعته، والإخلال عموماً بأي حق مالي يعد ضرراً مادياً، سواء كان هذا الحق عينياً أم كان شخصياً.^(١)

وأما الضرر الأدبي، فهو الضرر الذي لا يصيب الشخص في جسده أو ماله، بل في مشاعره وعواطفه وسمعته، فهو يصيب مصلحة أدبية وليست مالية.^(٢) ومن أمثلة الضرر الأدبي: القذف، والسب، والتشهير، حيث يسبب ذلك ضرراً أدبياً للشخص، كأن يساء لشخص في سمعته وكرامته بين الناس، مما يترتب عليه شعوره بالألم والمهانة. وكذلك فقد شخص عزيز على النفس كالوالدين أو الأبناء يصيب العاطفة والشعور فيكون ذلك ضرراً أدبياً يستوجب التعويض. كما أن الاعتداء على المعتقدات الدينية قد يسبب للإنسان شعوراً بالظلم والإهانة، فيكون في ذلك ضرر أدبي واقع على شعور المضرور.^(٣)

ثانياً- الأضرار التي تغطيها مسئولية المنتج في الاتفاقيات الدولية:

لقد اختلفت مواقف الاتفاقيات الدولية بشأن تحديد الأضرار التي تغطيها مسئولية المنتج فبعضها وقف عند حد الأضرار الجسدية والبعض الآخر تجاوز ذلك ليشمل الأضرار المالية التي تصيب الأموال والممتلكات فضلاً عن الأضرار الأدبية، وأخيراً هناك من وسع مسئولية المنتج فجعلها تشمل الأضرار الجسدية والمالية والأدبية بل والأضرار التي تصيب المنتج ذاته^(٤) وسنتناول ذلك على النحو التالي:

أ- اتفاقية المجلس الأوروبي:

لقد اقتضت اتفاقية المجلس الأوروبي على تعويض الأضرار البدنية (الإصابة البدنية والوفاة) دون غيرها من الأضرار التي تحدثها المنتجات المعيبة، فالمنتج لا يسأل وفق أحكام هذه الاتفاقية إلا عن تعويض الأضرار الناتجة

١- د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، نطاق الضرر المرتد، دراسة تحليلية لنظرية الضرر المرتد، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، سنة ٢٠٠٧م، ص ٧.

٢- محمد محيي الدين إبراهيم سليم، نطاق الضرر المرتد، مرجع سابق، ص ٨.

٣- د. محمد إبراهيم الدسوقي، القانون المدني، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٤- د. سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

عن الوفاة أو الإصابة البدنية وعلى ذلك تنص المادة الثالثة بالقول: "يسأل المنتج عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن عيب في إنتاجه وينجم عنه وفاة شخص أو إصابته بجروح".^(١)

ب- اتفاقية التوجيه الأوروبي:

لقد اهتمت اتفاقية التوجيه الأوروبي وفقاً لنص المادة التاسعة منها^(٢) بتعويض الأضرار الماسة بالأشخاص والأضرار المالية الماسة بالأموال ما عدا المنتجات المعيبة أما الأضرار الأدبية فلم تتعرض لها أو تنص عليها؛ ومن ثم فهي تهدف إلى تعويض الأضرار الناجمة عن الوفاة والأضرار الجسدية والأضرار المالية التي يتحملها المضرور.^(٣)

ج- اتفاقية لاهاي:

تعد اتفاقية لاهاي أكثر الاتفاقيات شمولاً لموضوع الضرر حيث تغطي كل أنواع الضرر البدني والمالي والاقتصادي، واستثنت الضرر الواقع على المنتج ذاته إلا إذا اقترن مثل هذا الضرر بأضرار جسمانية أو مالية أخرى.^(٤) ويتضح ذلك من نص المادة الثانية من الاتفاقية التي جاء فيها "يشمل لفظ الضرر كل

1- Article 3: The producer shall be liable to pay compensation for death or personal injuries caused by a defect in his product.

للمزيد راجع في ذلك: د. محمد عبد القادر الحاج ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق، ٢٧٨ وما بعدها، د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧، د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

2- Article 9: For the purpose of Article 1, 'damage' means

(a) damage caused by death or by personal injuries

(b) damage to, or destruction of, any item of property other than the defective product itself, with a lower threshold of 500 ECU,

provided that the item of property:

(i) is of a type ordinarily intended for private use or consumption and

(ii) was used by the injured person mainly for his own private use or consumption .

٣- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج ، مرجع سابق ، ص ٧٣ وما بعدها. د. حسن عبد الباسط جميعي ، شروط التخفيف والإعفاء ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

٤- راجع في ذلك: د. محمد عبد القادر الحاج ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق، ٢٨١ وما بعدها، د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧، د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص

ضرر يصيب الأشخاص أو الأموال وكل خسارة اقتصادية إلا إذا اقترن هذا الضرر بأضرار أخرى^(١).

ثالثاً- الأضرار التي تغطيها مسئولية المنتج في القانون المقارن:

أ- التشريع الفرنسي:

تنص المادة (١٣٨٦-٢) من القانون المدني الفرنسي على: " أحكام هذا الباب تسري على تعويض الضرر الناشئ عن المساس بالأشخاص والأموال غير المنتج المعيب ذاته"^(٢).

يتضح من النص المتقدم أن المشرع الفرنسي قد قرر أن المنتج يلتزم بتعويض كافة الأضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة التي تلحق بالأشخاص أو بالأموال، فيما عدا تلك الأضرار التي تلحق بالمنتج المعيب ذاته^(٣)، فهي تشمل الأضرار الجسدية، المادية منها والمعنوية، بالإضافة إلى الأضرار الماسة بأموال المضرور .

إذن، لقد استبعد المشرع الفرنسي الأضرار التي تلحق بالمنتج المعيب ذاته من نطاق المسئولية عن فعل المنتجات المعيبة، وهو استبعاد منطقي على أساس أن هذه الأضرار لا تصيب الأشخاص أو الأموال، وبالتالي لا يطبق عليها حكم المادة (١٣٨٦-١) وما بعدها، وإنما يطبق بشأنها ما تنص عليه المادة (١٦٤١) وما بعدها بشأن ضمان العيوب الخفية. وأما بالنسبة للأضرار الأدبية، فقد استقر الرأي

1-Article 2 :

For the purposes of this Convention :

a) the word "product" shall include natural and industrial products, whether raw or manufactured and whether movable or immovable;

b) the word "damage" shall mean injury to the person or damage to property as well as economic loss; however, damage to the product itself and the consequential economic loss shall be excluded unless associated with other damage;

c) the word "person" shall refer to a legal person as well as to a natural person

2- ART 1386-2 du code civil français "les dispositions du présent titre s'applique à la réparation du dommage qui résulte d'une atteinte à la personne ou à un bien autre que le produit défectueux lui-même".

٣- كريم بن سخرية، المسئولية المدنية، مرجع سابق، ص ٧٥، د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٧٤.

على إمكانية التعويض عن الضرر الأدبية تأسيساً على أنه وإن كان لا يرفع الألم، إلا أنه قد يخفف منه^(١).

ب- التشريع المصري:

تنص المادة (٦٧) من قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م على أن "يسأل منتج السلع أو موزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج". يتضح من صياغة هذه المادة أنها جاءت جامعة لكل الأضرار الماسة بالأشخاص (الأضرار البدنية)، والأضرار المادية وهي طائفة الأضرار التي تلحق بالأموال، ماعدا المنتج المعيب ذاته. وهو يكاد يتطابق مع أحكام القانون الفرنسي^(٢). ويرى بعض الفقهاء إن الضرر النفسي يدخل في مضمون الضرر البدني على اعتبار أن جسم الإنسان كل متكامل، ترتبط فيه الحالة العضوية بالحالة النفسية، وتؤثر الواحدة على الأخرى^(٣) وأيضاً لأن هذا يتوافق مع ما تنص عليه القواعد العامة، فالمادة (٢٢٢) من القانون المدني المصري تؤكد ذلك بقولها "يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً، وسواء تعلق الأمر بالمسؤولية العقدية أو التقصيرية"^(٤).

ج- التشريع الإماراتي:

وفقاً للقواعد العامة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي فإن الضرر يعد عنصراً جوهرياً في قيام المسؤولية المدنية سواء تعلق الأمر بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية مثل الضرر الذي يصيب جسد الإنسان كما ورد في المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية والتي تنص على أن: "يلزم التعويض عن الإيذاء الذي يقع على النفس"، أو ماله كما جاء في المادة (٣٠٠) من ذات القانون

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٢- د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

٣- د. قادة شهيدة، المرجع السابق نفسه ص ٨١ وما بعدها.

٤- تنص المادة الثانية من قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ على حقوق المستهلك الأساسية والتي من بينها الفقرة (ح) "الحق في إقتضاء تعويض عادل عن الأضرار التي تلحق به وبأمواله من جراء شراء أو إستخدام المنتجات أو تلقي الخدمات".

وقد تكون المسؤولية عن فعل الغير المنصوص عليها في المادة (٣١٣) كما تشمل أيضاً الأضرار الناتجة عن الأشياء والآلات وهو الأمر المنصوص عليه في المادة (٣١٦) من ذات القانون .

وبعد هذه الفكرة الموجزة للأحكام العامة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي ، فإنه من الأجدر معالجة الأضرار التي اهتم بتنظيمها والتعويض عنها قانون حماية المستهلك رقم : ٢٤ لسنة ٢٠٠٦م حيث تنص المادة (١٦) من هذا القانون على أنه : " للمستهلك الحق في التعويض عن الأضرار الشخصية أو المادية وفقاً للقواعد العامة النافذة، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك " .

يتضح من النص المتقدم أن الأضرار التي يسأل عنها المنتج في قانون حماية المستهلك هي الأضرار الشخصية والأضرار المادية، هذا فضلاً عن الأضرار الأدبية والتي نص عليها قانون المعاملات المدنية الإماراتي في المادة (٢٩٣) بالقول: "يتناول حق الضمان الضرر الأدبي ويعتبر من الضرر الأدبي التعدي على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي".(١)

١- جاء في حكم للمحكمة الاتحادية العليا بأنه " لا يقصد بالتعويض عن الضرر الأدبي - وهو لا يمثل خسارة مالية - محو الضرر وإزالته من الوجود ، إذ هو نوع من الضرر لا يحى ولا يزول بتعويض مادي ، ولكن يقصد بالتعويض أن يستحدث المضروب لنفسه بدلاً عما أصابه من الضرر الأدبي ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنه " .

إتحادية عليا ، ١٤٧ مدني لسنة ٢٢ قضائية في ١٥/١/٢٠٠٢، مجموعة الأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا ، إعداد المكتب الفني بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات ، س٢٤/ ٢٠٠٠ع، ١٤، المبدأ ١٨ ، ص ١٥١ ، مشار إليه لدى د. عدنان سرحان ، المصادر غير الإرادية للإلتزام ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

المطلب الثالث

علاقة السببية بين الضرر والعيب

علاقة السببية تعني وجود علاقة مباشرة بين العيب الموجود بالمنتج وبين الضرر الذي أصاب المضرور^(١). وتعتبر علاقة السببية ركناً أساسياً ومستقلاً من أركان المسؤولية الموضوعية، فبالإضافة إلى حدوث الضرر ووجود العيب يجب على المضرور - مثل ما هو الأمر في كل صور المسؤولية - أن يقيم الدليل على وجود علاقة السببية، بين الضرر الذي أصاب المضرور والعيب الموجود بالمنتج، فالمضرور ملزم بإثبات العلاقة المادية بين الضرر والمنتج، وذلك بهدف تيسير عبء الإثبات على هذا الأخير^(٢).

وعلاقة السببية شرط لقيام المسؤولية طبقاً للقواعد العامة، وعبء إثباتها ليس صعباً في كثير من الأحيان، وذلك لوضوح علاقة السببية بين العيب والضرر وضوحاً لا يحتاج إلى جهد في إثباتها بعد إثبات العيب والضرر، ولكن إذا لم تكن علاقة السببية واضحة ولم يستطع المضرور إثباتها، لا يمكن القول بمسؤولية المنتج ما دامت صلة العيب بالضرر الواقع غير ثابتة^(٣).

ومن الملاحظ أنه يبقى دائماً في استطاعة المنتج أن يتخلص من المسؤولية الموضوعية عن طريق نفيه لعلاقة السببية بين عيب منتجه المطروح للتداول والضرر الذي لحق بالغير، حتى في حالة إثبات المضرور لوجود عيب في المنتج المطروح للتداول، ففي كل الأحوال يستطيع المنتج أن ينفي علاقة السببية بإثبات أن المنتج المعيب لم يطرح للتداول بإرادته، وإنما طرح على رغباً عنه^(٤).

١- راجع في ذات المعنى: د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، مصادر الالتزام غير الإرادية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، الشارقة، الآفاق المشرقة ناشرون، سنة ٢٠١٣، ص ١٣٢، د. عبد الخالق حسن احمد، الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أكاديمية شرطة دبي، سنة ٢٠٠٤، ص ٣٠٤.

٢- راجع في ذلك: د. علي فيلاي، الالتزامات، الفعل المستحق للتعويض، الجزائر، موفر للنشر، سنة ٢٠٠٧، ص ٢٨٠، شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٣٨.

٣- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٤- د. محمد سامي عبد الصادق، مرجع سابق، ص ١٣٥.

وفي هذا الصدد تجب الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاتفاقيات الدولية والتشريعات محل المقارنة-التي تبنت نظاماً خاصاً بمسؤولية المنتج عن فعل منتجاته المعيبة- قد حملت المضرور عبء إثبات علاقة السببية لإقامة مسؤولية المنتج عن عيوب المنتجات، إلا أنها قد أوجدت له من القرائن ما يسهل عليه هذا الإثبات ويقلب العبء بشأنه في بعض الحالات أو بخصوص بعض العناصر من على عاتق المضرور إلى عاتق المنتج.^(١) ومن هذه القرائن ما يلي:

أولاً-افتراض عيب المنتجات في وقت سابق على إطلاقها في التداول:

تتعلق إقامة مسؤولية المنتج عن عيوب المنتجات بالإضافة إلى ثبوت تعيب السلعة بضرورة إقامة الدليل على وجود ذلك العيب قبل إطلاق المنتج في التداول بإرادة المنتج، لذلك فإنه وبحسب الأصل يقع على المضرور عبء إقامة الدليل على وقت ظهور العيب لإثبات أن عيوب الإنتاج وإطلاقها الإرادي في الأسواق هو سبب حدوث الضرر.^(٢)

ولقد نصت المادة (١٣٨٦/١١-٢) من القانون المدني الفرنسي -يقابلها في ذلك نص المادة (السابعة فقرة ب) من التوجيه الأوروبي^(٣)- بأن "المنتج لا يعد مسؤولاً وفقاً لنصوص القانون إذا أثبت أن عيب السلعة الذي أدى إلى حدوث الضرر لم يكن موجوداً لحظة طرح المنتج في التداول بإرادته، أو إذا أثبت أن العيب ظهر بعد ذلك".^(٤)

مفاد هذا النص أن المشرع قد أقام قرينة قانونية معناها أن السلعة المتسببة في إحداث الضرر معيبة منذ إنتاجها، أي قبل إطلاقها في التداول، بحيث يكون أثر

١- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٧٦.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢١٢.

3- Article 7-b

b) that, having regard to the circumstances, it is probable that the defect which caused the damage did not exist at the time when the product was put into circulation by him or that this defect came into being afterwards.

4- Article 1386-11-2: Que, compte tenu des circonstances, il y a lieu d'estimer que le défaut ayant causé le dommage n'existait pas au moment où le produit a été mis en circulation par lui ou que ce défaut est né postérieurement ;

هذه القرينة أن ينقلب عبء الإثبات على عاتق المنتج بعدما كان يقع بحسب الأصل-على عاتق المضرور.^(١)

ولقد ذهب بعض الفقهاء إلى انتقاد هذه القرينة حيث إنه لا يوجد ما يدعو إلى افتراض أن عيب المنتج يوجد منذ وقت سابق على طرحه في التداول، خاصة وأن المضرور ليس ملزماً بإثبات العيب الداخلي في الشيء.

وحيث إنه-وبحسب الأصل-لا يوجد ما يدعم هذه القرينة، فإن هذه القرينة تبدو غير مقبولة منطقياً، خصوصاً بالنسبة للمنتجات التي مر على طرحها في التداول سنوات عدة^(٢).

وبالنظر إلى أهمية النقد السابق، فإن المشرع قد تنبه له عندما وضع حدود زمنية قصيرة للمسئولية الموضوعية للمنتج، حيث إنها تتقادم بثلاث سنوات من تاريخ العلم بالعيب وبشخصية المنتج، وتتقادم في كل الأحوال بمضي عشر سنوات من تاريخ إطلاق المنتج في التداول.^(٣)

يتضح مما تقدم إلى أن المشرع قد أقام قرينة بسيطة على وجود أحد عناصر علاقة السببية، وهو ما يسمى بالعنصر المادي، في مقابل العنصر المعنوي، والذي يتمثل في إرادة المنتج في إطلاق السلعة في التداول.^(٤)

ثانياً-افتراض أن إطلاق المنتجات في التداول قد تم بإرادة المنتج:

يعتبر إطلاق المنتجات في التداول بإرادة المنتج بمثابة العنصر المعنوي الذي تقوم على أساسه ، علاقة السببية بين الضرر وبين عيب المنتج، وبالنظر إلى صعوبة إثبات هذا العنصر المعنوي، بسبب ارتباطه بعوامل نفسية تتعلق بشخص المنتج^(٥)، بالإضافة إلى صعوبة حصول المضرور

١-د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك، مرجع سابق، ص ٣٠٣، د. حسن عبد الباسط جميعي ، شروط التخفيف والإعفاء ، مرجع سابق ص ١٥٩ .

٢- راجع في ذلك:د.حسن عبد الباسط جميعي،مسئولية المنتج،مرجع سابق،ص٢١٤. كريم بن سخرية،المسئولية المدنية للمنتج،مرجع سابق،ص٧٧.

٣-د.حسن عبد الباسط جميعي ،مسئولية المنتج ، مرجع سابق ص ٢١٤-٢١٥

٤-المرجع السابق نفسه،ص ٢١٥ .

٥-د.حسن عبد الباسط جميعي ،مسئولية المنتج ، مرجع سابق ص ٢١٨ .

على المستندات الموجودة تحت يد المنتج ؛ والتي قد تفيد في هذا الإثبات.

لذلك فقد افترض نص المادة (١٣٨٦-٥) من القانون المدني الفرنسي^(١)، تقابله نص المادة (٧-ب) من التوجيه الأوروبي^(٢) ، أن المنتجات وضعت في التداول بإرادة المنتج بمجرد تخليه عن حيازتها.^(٣)

وهذه القرينة هي قرينة بسيطة يستطيع المنتج أن يقيم الدليل على خلافها إذا أثبت أنه لم يطرح السلعة في التداول. وفقاً لما ورد به نص المادة (١٣٨٦-١/١١) من القانون المدني الفرنسي^(٤) مقابل لنص المادة (٧-أ) من التوجيه الأوروبي^(٥)، وهو ما يؤدي إلى انتفاء أحد الشروط الأساسية لقيام المسؤولية الموضوعية وفقاً لنصوص القانون.^(٦)

وكذلك يستطيع المنتج أن يستغل ظروف الحال المستمدة من طبيعة المنتج ووقت طرحه في التداول، وغير ذلك من الظروف لإثبات (من خلال الترجيح بأغلب الظن) أنه لم يقدّم بطرح المنتج في التداول بإرادته الحرة، ويستطيع المنتج كذلك أن يقيم الدليل على أن السلعة قد وضعت في التداول عن طريق شخص آخر، كأن تكون أطلقت في التداول بواسطة الشخص الذي سرقها أو الذي كان مؤتمناً عليها أو عن طريق الشخص الذي كان يقوم على إصلاحها أو عمل بعض التعديلات عليها.^(٧)

1- Article 1386-5 :Un produit est mis en circulation lorsque le producteur s'en est dessaisi volontairement. Un produit ne fait l'objet que d'une seule mise en circulation.

2- that, having regard to the circumstances, it is probable that the defect which caused the damage did not exist at the time when the product was put into circulation by him or that this defect came into being afterwards.

٣- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٧٧.

4- Article 1386-11: Le producteur est responsable de plein droit à moins qu'il ne prouve: Qu'il n'avait pas mis le produit en circulation .

5- Article 7-a: The producer shall not be liable as a result of this Directive if he a proves: that he did not put the product into circulation.

٦- د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

٧- راجع د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢١٩.

المبحث الثاني

أثر المسؤولية التقصيرية للمنتج

تمهيد وتقسيم:

إن التعويض عن الأضرار التي ترتبها المنتجات يعد وبلا ريب أهم أثر يسعى المضرور إلى الوصول إليه حينما يثير مسؤولية المنتج ومن ثم، إذا توافرت شروط مسؤولية المنتج ينشأ للمضرور من فعل المنتجات المعيبة الحق في التعويض، وذلك إذا استطاع إثبات العيب في المنتج والضرر والعلاقة السببية بينهما، ويمارس هذا الحق عن طريق دعوى المسؤولية التي يرفعها على المنتج بصفته الملتزم بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن فعل منتجاته المعيبة.^(١)

يتضح مما تقدم أن الأثر الذي يترتب على مسؤولية المنتج عن أضرار منتجاته المعيبة يتمثل في الحق في التعويض، ومن ثم سنعكف على دراسة مفهوم التعويض وصوره وقواعد تقديره وحدود المطالبة به وسيتم ذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التعويض وصوره وقواعد تقديره.

المطلب الثاني: حدود المطالبة بالتعويض .

١- راجع في ذات المعنى: مامش نادية ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ٦٣.

المطلب الأول

مفهوم التعويض وصوره وقواعد تقديره

أولاً- مفهوم التعويض:

يعرف التعويض على أنه "الحكم الذي يترتب على تحقق المسؤولية، وهو جزاؤها، ويسبق ذلك دعوى المسؤولية ذاتها".^(١) كما يعرف أيضاً بأنه: "ما يلتزم به المسئول في المسؤولية المدنية تجاه من أصابه الضرر، فهو جزاء للمسؤولية، أي أنه إذا وقع عمل غير مشروع ينشأ عنه الحق في تعويض الضرر الذي نجم عنه، أي مقابلة هذا الضرر بمال عوضاً عنه".^(٢)

وأخيراً هناك من يعرف التعويض على أنه: "جبر الضرر الذي لحق بالشخص المضرور؛ ولهذا يجب أن يكون التعويض مساوياً للضرر الذي لحق بالشخص المضرور".^(٣)

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الإماراتي قد استخدم اصطلاح الضمان عوضاً عن اصطلاح التعويض^(٤) حيث ورد ذلك في نص المادة (٢٨٢) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي، والتي تنص على أنه "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر". ويرجع استخدام المشرع الإماراتي لمصطلح الضمان إلى تأثره بالفقه الإسلامي حيث يعرف الضمان في الشريعة الإسلامية بأنه "واجب رد الشيء أو بدله بالمثل أو بالقيمة"، كما يعرف كذلك بأنه "التزام بتعويض مالي عن ضرر الغير".^(٥)

١- د. ممنوح محمد مبروك، التعويض عن أضرار التدخين، مرجع سابق، ص ٨٩.

٢- د. محمد فتح الله النشار، حق التعويض المدني بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٢م، ص ٣٥.

٣- د. عبد الخالق حسن أحمد، الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية، مرجع سابق، ص ٣١٧.

٤- د. صابر محمد سيد، المباشرة والتسبب في الفعل الضار، دراسة مقارنة، المحلة الكبرى، دار الكتب القانونية، سنة ٢٠٠٨م، ص ١٨.

٥- د. عبد الحكم فودة، التعويض المدني، المسؤولية المدنية التعاقدية والتقصيرية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٩٨م، ص ١٥٩.

وأخيراً يعرف بعض الفقهاء المحدثين الضمان بأنه " الالتزام بتعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع أو الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية " (١).

ثانياً- صور التعويض:

التعويض له صور وأشكال متعددة فقد يكون عينياً أو بمقابل، وهذا الأخير قد يكون نقدياً أو غير نقدي، وسنعكف على دراسة هذه الصور بإيجاز - حتى لا نتخطى حدود الدراسة - وذلك على النحو التالي:

أ- التعويض العيني:

التعويض العيني هو " إصلاح الضرر وإعادة الحال كما كان عليه قبل وقوع الفعل الضار، فهو يزيل الضرر الناشئ عنه " (٢).

والتعويض العيني له شروط - ليس هذا موضع عرضها - منها على سبيل المثال: أن يكون ممكناً وغير مرهق للمدين، وأن يطلبه الدائن... وذلك كإصلاح السيارة التي تم إتلافها وإعادتها إلى ما كانت عليه أو هدم الحائط الذي يحجب النور والهواء عن المضرور (٣).

والتعويض العيني (٤) هو الشائع في المسؤولية العقدية، بينما يقع استثناءً في المسؤولية التقصيرية؛ لأن التعويض النقدي هو القاعدة العامة في المسؤولية

١- راجع في ذلك: د. وهبه الزحيلي، نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار الفكر، سنة ١٩٧٠، ص ١٦.

د. محمد المرسى زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام في قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات، سنة ٢٠٠٢م، ص ١٤.

٢- د. فايز أحمد عبد الرحمن، المسؤوليتان العقدية والتقصيرية، مرجع سابق، ص ٢٨.

٣- تنص المادة (٣٨٠) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه: "يجبر المدين بعد اعترافه على تنفيذ التزامه تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكناً. - على أنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للمدين جاز للقاضي بناء على طلب المدين أن يقصر حق الدائن على عوض نقدي إذا كان ذلك لا يلحق به ضرراً جسيماً".

٤- أجاز المشرع الإماراتي بناء على نص المادة (٢٩٥) معاملات مدنية للقاضي وفقاً لظروف الحال ودون أن يلزمه، وبطلب من المضرور وليس من تلقاء نفسه، ولا بناء على طلب مرتكب الفعل الضار، أن يتكبد التعويض النقدي إلى التعويض العيني، للمزيد راجع، دعنان سرحان، مرجع سابق، ص ١٥٢.

التقصيرية، ومن ثم فإنه في الغالب يتعذر التنفيذ العيني في المسؤولية التقصيرية، فلا يكون أمام القاضي سوى الحكم بالتعويض بمقابل^(١).

ب- التعويض غير النقدي:

التعويض غير النقدي هو التعويض في أي صورة أخرى غير النقود تحقق للمضرور جبر الضرر الذي لحق به^(٢). مثال ذلك: أن يُشهر إنسان بآخر عن طريق وسائل الإعلام بأمور تحط من كرامته أو تسيء إلى سمعته، فيحكم القاضي في هذه الحالة بنشر الحكم القاضي بإدانة المسئول في الصحف على نفقته الخاصة، فيستعيد بذلك المضرور اعتباره وسمعته^(٣).

ج- التعويض النقدي:

وهو الصورة الغالبة للتعويض في دعوى المسؤولية التقصيرية، ذلك أن التعويض النقدي يصلح لجبر جميع الأضرار الجسدية والمادية والأدبية. والأصل أن يكون التعويض النقدي مبلغاً معيناً يعطى دفعة واحدة، ولكن يجوز للقاضي تبعاً لظروف الحال أن يحكم بتعويض مقسط أو في صورة إيراد مرتب مدى حياة المضرور^(٤).

مثال ذلك: أن يصاب المضرور بعاقة تقعه عن الكسب؛ فيحكم له القاضي بإيراد مدى حياته^(٥)، وفي مثل هذه الحالة يمكن للقاضي أن يلزم المسئول بتقديم تأمين لوفائه بهذا الالتزام كأن يلزمه بتقديم رهن على أحد عقاراته ضماناً لاستمراره في الأداء^(٦).

١- د. عبد الرحمن علي حمزة، مضار الجوار غير المألوفة والمسؤولية عنها دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٦، ص ٤٥٠.

٢- د. محمد إبراهيم الدسوقي، تعويض الوفاة والإصابة الناتجة عن حوادث السيارات، القاهرة، دون ناشر، سنة ٢٠٠٦، ص ٢١١.

٣- د. محمد إبراهيم دسوقي، القانون المدني، الالتزامات، مرجع سابق، ص ٣١١.

٤- د. محمد حسين عبد العال، تقدير التعويض عن الضرر المتغير، دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨، ص ١١٠، د. فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص ٤٧.

٥- راجع نص المادة (٢٩٤) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

٦- د. محمد إبراهيم دسوقي، القانون المدني، الالتزامات، مرجع سابق، ص ٣١١، د. فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص ٤٧.

ثالثاً-قواعد تقدير التعويض:

إن التعويض قد يقدّر بطريقة قانونية-وذلك حين تقوم بعض التشريعات بتضمين نصوصها أحكاماً تقضي بتقدير التعويض تقديراً إجمالياً-وهنا يحكم القاضي بالتعويض المحدد في القانون.(١)

كما أن التعويض قد يحدد بالاتفاق بين الأطراف(٢)، وهذا النوع من التعويض نجده بالذات في المسؤولية العقدية، ولا يجوز الأخذ به في المسؤولية التقصيرية كون مصدر هذه المسؤولية هو القانون والمسئول يكون غريباً عن المضرور قبل وقوع الضرر .

ويلجأ المتعاقدان إلى هذا النوع من التعويض عندما يتقنّان من واقع ظروف العقد ومدى التزاماتهما المتقابلة بأن التعويض الذي تقدّره القواعد العامة عند الإخلال بالالتزام لا يكون عادلاً بالنسبة لأحدهما أو لكليهما.(٣) والقاضي لا يتدخل بالحكم بما اتفق عليه إلا إذا طلب منه تخفيف العبء إذا وجد تعسفاً.

أما الطريقة الأخيرة لتقدير التعويض فهي الطريقة القضائية، وذلك -في حالة غياب نص أو اتفاق-وهنا يتولى القاضي مهمة تقدير التعويض بحيث تكون له سلطة تقديرية لتحديد(٤) مراعيّاً في ذلك الظروف الملابسة، أي التي تتعلق بالمضرور، وذلك لأن التعويض إنما يقدّر بقدر الضرر الذي لحق بالمضرور

١- د عدنان سرحان ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

٣- د. محمد إبراهيم دسوقي، تقدير التعويض بين الخطأ والضرر، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ٣٠٣.

٤- وفي هذا الصدد تقول المحكمة الاتحادية العليا: "إن التحقق من توافر الضرر وتقدير التعويض الجابر له هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها في هذا الخصوص على أسباب سائغة لها معينها من الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها وحسبها أن تفصح عن عناصر الضرر التي اعتدت بها في تقدير التعويض الذي لها سلطة تقديره بما يتناسب مع هذا الضرر ولا عليها أن تقدّر هذا التعويض بمبلغ إجمالي عن هذه الأضرار مادية وأدبية معاً".

راجع في ذلك: حكم المحكمة الاتحادية العليا في ١٠ مايو ١٩٩٨، الطعن رقم ٤٠١ لسنة ١٨ اق ، غير منشور، وراجع في ذلك كذلك: تمييز دبي ٧ نوفمبر ١٩٩٣م ، مجلة القضاء والتشريع ، العدد الرابع ، يونيو ١٩٩٦م ، رقم ١٢٦، ص ٧١٧.

بالذات، فيدخل القاضي في الاعتبار حالته الصحية والجسدية والعائلية وكذلك المالية، وتقدير قيمة التعويض ومقوماته وعناصره مسألة موضوعية تخضع للقواعد العامة^(١).

١- تنص المادة (٣٨٩) من قانون المعاملات المدنية للإمارات على أنه "إذا لم يكن التعويض مقدراً في القانون أو في العقد قدره القاضي بما يساوي الضرر الواقع فعلاً حين وقوعه".
كما تنص المادة (٣٩٠) من ذات القانون على أنه "يجوز للمتعاقد أن يحدد مقدماً قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق مع مراعاة أحكام القانون. - ويجوز للقاضي في جميع الأحوال بناء على طلب أحد الطرفين أن يعدل في هذا الاتفاق بما يجعل التقدير مساوياً للضرر ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك. ويقابل هذه المواد في القانون المدني المصري المادة (٢٢١) والمادة (٢٢٢).
نقض مصري في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣م، مجموعة أحكام النقض س ١٤ع، رقم ٨١، ص ٥٦٥.
مشار إليه لدى: د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٦م، ص ٥١٢.

المطلب الثاني

حدود المطالبة بالتعويض

إن معظم الاتفاقيات الدولية -محل الدراسة- قد تركت تقدير سقف التعويض للقوانين الوطنية؛ ولذلك لم يرد لهذه المسألة ذكر في اتفاقية لاهاي، كما لم تشر إليها مذكرتها التفسيرية، هذا فضلاً عن أن اتفاقية المجلس الأوروبي قد أغفلت النص على هذا الأمر؛ حيث أشارت مذكرتها التفسيرية إلى أن الاتفاقية قد تعمدت إسقاط هذه المسألة؛ لشدة تباين التشريعات الوطنية بشأنها مما يعرض الاتفاقية - في حالة وضع قواعد موحدة بخصوصها - للفشل.^(١)

على الرغم مما تقدم نلاحظ أن برلمان الاتحاد الأوروبي قد فرض في توجيهاته الصادرة في الخامس والعشرين من يوليو سنة ١٩٨٥م على وضع سقف نقدي لمسئولية المنتج عند مطالبة مجموع المضرورين بالتعويض على أساس دعوى المسئولية الناشئة عن مضار المنتجات المعيبة.^(٢)

حيث نصت المادة (٩-ب) من التوجيه الأوروبي على أن "المضرور لا يستطيع أن يدعى بالتعويض عن أضرار تقل قيمتها عن ٥٠٠ يورو" ^(٣) وهو الحد الأدنى للمطالبة بالتعويض، كما ورد نص المادة ١٦ من التوجيه نفسه واضحاً تحديداً إجمالياً للتعويض عن جميع الأضرار الجسدية والأدبية التي تنتج عن عيوب المنتجات ومقداره ٧٠ مليون يورو.^(٤)

حيث نصت هذه المادة على أن: "للدول الأعضاء الحق في أن تضع حداً لمسئولية المنتج الكلية بالنسبة للأضرار الناجمة عن الوفاة أو الإصابات الجسدية، والتي تقع

١- راجع في ذات المعنى: د. محمد عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج والموزع، الرسالة ص ٢٨٣.

٢- د. محمد سامي عبد الصادق، مسئولية منتج الدواء عن منتجاته المعيبة، ص ١٣٨.

3-Article 9: (b): damage to, or destruction of, any item of property other than the defective product itself, with a lower threshold of 500 ECU provided that the item of property:

(i) is of a type ordinarily intended for private use or consumption and

(ii) was used by the injured person mainly for his own private use or consumption

Article shall be without prejudice to national provisions relating to non-material damage.

٤- د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، ص ٣٠٨.

من منتجات مماثلة ومعيبة بذات العيب شريطة ألا يقل هذا الحد عن ٧٠ مليون يورو^(١)

يتبين مما تقدم أن التوجيه الأوروبي قد حدد سقفين للتعويض: أحدهما حد أدنى لن يستطيع المضرور أن يرفع دعوى المسؤولية الموضوعية إلا إذا تجاوزته قيمة الأضرار محل المطالبة، والثاني حد أعلى لإجمالي التعويضات المقررة على عاتق المنتج^(٢).

كما تجدر الإشارة إلى أن التوجيه الأوروبي قد اقتصر في وضع الحد الأقصى لإجمالي التعويضات بخصوص الأضرار الجسدية دون الأضرار المادية بعكس ما ذهب إليه بعض الآراء داخل المجلس الأوروبي، وقد جاء تبريراً لذلك أن الأضرار المادية يمكن توقعها والتحكم في مداها، لكن الأضرار الجسدية الناجمة عن المنتجات التي توزع على نطاق جغرافي واسع وتصل لأيدي عدد غير محدود من الناس فهي تشبه الوباء في مداها الذي لا يمكن السيطرة عليه، وتحتاج مسؤولية المنتج بالتالي إلى أن تتحدد بوضع بسقف أقصى في مواجهتها^(٣).

1- Article 16: Any Member State may provide that a producer's total liability for damage resulting from a death or personal injury and caused by identical items with the same defect shall be limited to an amount which may not be less than 70 million ECU. Ten years after the date of notification of this Directive, the Commission shall submit to the Council a report on the effect on consumer protection and the functioning of the common market of the implementation of the financial limit on liability by those Member States which have used the option provided for in paragraph 1. In the light of this report the Council, acting on a proposal from the Commission and pursuant to the terms of Article 100 of the Treaty, shall decide whether to repeal paragraph.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٢٤٦، د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣- د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مبررات قد سيقَّت لتبرير التحديد القانوني لقيمة التعويض يتمثل أهمها فيما يلي:

١- إن المسؤولية الناشئة عن عيب المنتجات هي مسؤولية موضوعية، وهي بذلك استثنائية لا تقوم على الخطأ وإنما على الضرر، وتؤدي بالتالي إلى اتساع نطاق المسؤولية والتعويض بما يؤدي إلى تحمل المنتج أعباء لم يكن ليتحملها لو أن مسؤوليته أقيمت على أساس من أخطائه الشخصية؛ ويترتب على ما تقدم أن عدم تحديد أعباء المنتج بحد أقصى سوف يزيد من تكلفة الإنتاج يؤدي إلى إحجامة عن المبادرة و التطوير مما يعرقل التطور التكنولوجي وبالتالي يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية.

٢- إن الأعباء التي يتحملها المنتج بموجب المسؤولية الموضوعية- بدون وضع أسقف لهذه المسؤولية- تؤدي إلى إضعاف موقف المنتج الأوروبي التنافسي على المستوى العالمي، وخصوصاً أمام المنتج الأمريكي الذي أقر بوجود هذه الأسقف.

٣- إن تقييد التعويض بهذه الحدود لا يجب أن ينظر إليه على أنه يخل بحماية المستهلك ورعايته، ذلك أن التمتع بالتطور التكنولوجي وما يقدمه من سلع حديثة ومتطورة يفرض على المجتمع بكل أطيافه- وبصفة خاصة المستهلكين قدراً من المخاطر والأضرار التي يجب على الجميع أن يتحملها ويشارك في أعبائها^(١).

وفي مقابل التبريرات التي قال بها أصحاب التوجه المناادي بوضع حدود للتعويض؛ فإن هناك من يقدم مبررات لعدم وضع سقف للتعويض والحفاظ على الأصل المقرر للتعويض الكامل، ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى المبررات الآتية:

١- رفض الغلو في حماية المنتج على حساب المستهلك.

٢- إن التحديد الجزافي للحد الأقصى لمسؤولية المنتج عن التعويض يعد مخرلاً بمبدأ المساواة بين المضرورين في الحق في الحصول على التعويض؛ فطالما أن المنتج يلزم بدفع التعويضات حتى يصل قيمة ما يدفعه إلى الحد الأقصى فإن ذلك سيؤدي

١- راجع في ذلك: د. على فتاك، تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتج، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة ٢٠٠٧، ص ٥٠٧، د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

إلى أن من سيصيبه الضرر مؤخرًا أو المضرور الذي يتأخر في رفع دعواه سيحرم من الحصول على أى تعويض.^(١)

والجدير بالذكر أن التوجيه الأوروبي قد جعل للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الحق في الاختيار بين الالتزام بهذه الأسقف أو عدم الالتزام بها في التشريعات الداخلية التي تصدر إنفاذاً للتوجيه.^(٢)

وأما عن موقف المشرع الفرنسي فيمكن القول بأنه كأغلب دول الاتحاد الأوروبي استفادت من الخيار الذي نصت عليه التوجيهات الأوروبية؛ بأن رفضت وضع أسقف لمسئولية المنتج، وهذا ما عليه الوضع في فرنسا.^(٣) حيث استعمل المشرع الفرنسي رخصة الاختيار التي سمح بها التوجيه الأوروبي في هذا الشأن؛ فتبنى مبدأ التعويض الكامل في نطاق المسئولية عن فعل المنتجات المعيبة، ولم يضع حدوداً دنياً ولا قصوى لمبلغ التعويض، وعلى ذلك فإن التعويض الذي يحكم به للمضرور يجب أن يجبر الضرر جبراً كاملاً مهما كان الضرر يسيراً.^(٤) ويرجع رفض المشرع الفرنسي للأسقف التي قررها التوجيه الأوروبي إلى موقفه المتميز والرائد في حماية جمهور المستهلكين، والتي كانت المبرر في إصدار التوجيه ثم التشريعات الداخلية المنفذة له.^(٥)

أي أن موقف المشرع الفرنسي السباق في مجال حماية المستهلك كان وراء رفضه وضع أسقف للتعويضات المقضي بها إعمالاً للمسئولية الموضوعية على أساس رفض المغالاة في حماية المنتج على حساب المستهلك.

١- راجع في ذلك: د. على فتاك، تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتج، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

٢... حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٣- محمد سامي عبد الصادق، مسئولية منتج الدواء عن منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٤- المرجع السابق، ص ١٣٩.

٥- د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، ص ٣٠٩.

٥- راجع في ذلك: د. شحاتة غريب شلقامى، خصوصية المسئولية المدنية في مجال الدواء، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٨، ص ٦١. د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

فموقف التوجه الأوروبي يؤدي إلى إخلال بالمساواة بين المضرور الذي يلجأ إلى رفع دعوى المسؤولية المدنية طبقاً للقواعد العامة وبين المضرور الذي يؤسس دعواه طبقاً لهذا التوجيه ؛ فالأول يستطيع رفع دعواه أيا كانت قيمة الأضرار، أما الثاني فتقيد دعواه بسقف بأن تصل قيمة الضرر إلى حد معين مما يعنى عدم جدوى وضع القواعد الجديدة طبقاً للتوجه والتي تمثل عقبة أمام حماية صغار المستهلكين.^(١)

وأما عن موقف المشرع المصري وكذلك الإماراتي فإنها لم يضعها حدوداً دنياً ولا قصوى لمبلغ التعويض -حسب القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية- ، فنلاحظ أن المشرع الإماراتي، اعتبر أن تحديد مدى وقوع الضرر وتحديد مبلغ التعويض مسألة واقع تستقل بها محكمة الموضوع، و يجب أن ينص الحكم على عناصر الضرر التي قضي بناء عليها بمبلغ التعويض ومناقشة كل واحد منها ،وهو يخضع في ذلك لرقابة محكمة التمييز^(٢)، مما يستوجب أن يكون لكل منها أصل ثابت في الأوراق^(٣)، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن يكون التعويض بقدر الضرر الذي يلحق المضرور بلا زيادة وإلا كنا بصدد إثراء بلا سبب على حساب مرتكب الضرر، أي أنه يجب أن يساوي التعويض مقدار الضرر الذي لحق المضرور^(٤).

١- راجع في ذلك: د. منى أبو بكر الصديق، الالتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، مرجع سابق، ص ٣٠٩، د. شحاتة غريب شلقامي، خصوصية المسؤولية المدنية في مجال الدواء، مرجع سابق ، ص ٦١.

٢- د. فاروق الأباصيري ، مرجع سابق ، ص ٤٨-٤٩ .

٣- تمييز دبي رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣ جلسة ١٣/٢/١٩٩٤، مجلة القضاء والتشريع، العدد الخامس ،فبراير ١٩٩٧ ص ١٤٥١ ، مشار إليه لدى د. فاروق الأباصيري ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٤- راجع في ذلك: د. فاروق الأباصيري أحكام المسؤولية التقصيرية ، مرجع سابق ، ص ٤٨ ، د. عبد الخالق حسن احمد ، الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية ، مرجع سابق ، ص ٣١٩.

المبحث الثالث

وسائل دفع المسؤولية التقصيرية للمنتج

تمهيد وتقسيم:

يستطيع المنتج في سبيل التخلص من المسؤولية الناشئة عن عيب المنتجات أن يتمسك في مواجهة المضرور ببعض الظروف التي قد تعفيه من المسؤولية الملقاة على عاتقه؛ وذلك إذا تمكن من إثبات أن الضرر لم ينشأ عن العيب الموجود في المنتج، بل نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه .

والسبب الأجنبي قد يقصد به إما القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ أو خطأ المضرور، أو خطأ الغير^(١)، فهنا تنتفي مسؤوليته أو إذا استطاع إثبات أن العيب لم ينتج عن نشاطه المهني، أو إذا استطاع أخيراً إثبات أنه لم يكن في مقدوره تفادي أخطار التطور العلمي والتقني الذي يفرضه الإنتاج.^(٢)

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: إثبات السبب الأجنبي.

المطلب الثاني: إثبات أن العيب لم ينتج عن النشاط المهني للمنتج.

المطلب الثالث: إثبات مخاطر التطور.

١- راجع في نفس المعنى: كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج وآليات تعويض الضرر، مرجع سابق، ص ١٧٦.

٢- راجع في نفس المعنى: مامش نادية، مسؤولية المنتج، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، مرجع سابق، ص ٧٧ وما بعدها .

المطلب الأول

إثبات السبب الأجنبي

تمهيد وتقسيم:

يقصد بالسبب الأجنبي أي حدث شخصي أو موضوعي يقطع العلاقة بين فعل المدعى عليه والضرر بحيث نستطيع القول بأن المتسبب في هذا الضرر هو الحدث وليس الفعل^(١).

والسبب الأجنبي له صور تتمثل في: القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، وفعل المضرور وفعل الغير وتجدر الإشارة إلى أن التشريع الإماراتي يزيد على هذه الصور صورة أخرى وهي الآفة السماوية^(٢)، وسيتم تناول هذه الصور على النحو التالي:

أولاً: القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ:

لم يرد تعريف للقوة القاهرة في التشريع الإماراتي أو الفرنسي أو المصري، لذلك يعرف بعض الفقهاء القوة القاهرة على أنها "فعل ناتج عن القوى الطبيعية لا يستطيع الإنسان تفاديه ولا توقع نتائجه"^(٣). كما يعرفها البعض الآخر على أنها "حادث خارجي لا يمكن توقعه ولا دفعه"^(٤) يؤدي مباشرة إلى حصول

١- راجع في ذلك: د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، مصادر الالتزام، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.
د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، سنة ١٩٧٧، ص ٤٨٣.

وهنا تذهب المحكمة الاتحادية العليا في حكم لها إلى القول بأنه "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كافة سماوية أو حادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو فعل الغير أو فعل المتضرر كان غير ملزم بالضمان".

راجع في ذلك: حكم المحكمة الاتحادية العليا الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية جلسة ١٥/١٢/١٩٩٦ م، مجموعة الأحكام، السنة ١٧، العدد الثالث، رقم ٣٨.

٢- تذهب المحكمة الاتحادية العليا إلى أن المصطلحات الثلاثة: الآفة السماوية والحادث المفاجيء والقوة القاهرة بمعنى واحد. راجع في ذلك حكم المحكمة الاتحادية العليا الطعن رقمي ١ و ٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٦، مجموعة الأحكام، السنة ٢٨، العدد الرابع، رقم ٢٦٨.

٣- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقيد والإطلاق، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

٤- معيار عدم التوقع أو عدم القدرة على الدفع ليس معياراً ذاتياً أو شخصياً يتعلق بالشخص المسؤول، ولكنه معيار موضوعي ينظر فيه إلى معيار الشخص المعتاد أو المتوسط.

الضرر" (١) كما تعرف بأنها "حادث غير متوقع وغير ممكن الدفع يكون مصدره خارجياً عن الشئ الضار". (٢) ويعرفها القضاء المصري على أنها "الأمر الذي لم يكن ممكناً توقعه ولا تلافيه ومن شأنه أن يجعل الوفاء بالتعهد أمراً مستحيلاً، أو بأنها حادث مستقل عن إرادة المدين ولم يكن في وسعه توقعه أو مقاومته". (٣)

ويمكن القول أن المنتج يستطيع أن يتمسك بالحادث المفاجئ أو القوة القاهرة للتخلص من مسؤوليته عن الضرر الذي وقع للمستهلك، شريطة أن يكون الحادث -فضلاً عن عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه- حادثاً خارجياً، لا يتصل بالمنتجات بعينها ولا بالمشروع الصناعي، وذلك حتى يمكن وصفه حقيقةً بالسبب الأجنبي غير المنسوب للمنتج. (٤)

ويذهب بعض الفقهاء إلى التشكيك في أهمية فكرة القوة القاهرة كدفع بالنسبة لمسؤولية المنتج، انطلاقاً مما يعترى هذا المفهوم من ضبابية، وغموض يحيط بعملية تكييفها من قبل القاضي. (٥)

بل إن هناك اتجاهاً آخر من الفقهاء يعتقد بندرة وجود تطبيق لحالة القوة القاهرة بخصوص مسؤولية المنتج في الواقع العملي، ويرى أنه لا يمكن إطلاقاً اعتبار حدوث الضرر بسبب المنتج المعيب لأول مرة (٦)، مبرراً كافياً للاعتداد به كقوة قاهرة، يتمسك بها المنتج لدفع مسؤوليته، وذلك لما لهذا الاستنتاج من خطورة تضيق مجال مسؤولية المنتج. (٧)

١- د. سليمان مرقس ، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، مرجع سابق ، ص ٤٩١ .

٢- مامش نادية، مسؤولية المنتج، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، مرجع سابق، ص ٧٨.

٣- استئناف مصر ٢٨ مارس ١٩٤٨ التشريع والقضاء ٢-٧-٧، بنها الابتدائية ١٩٥٩/١١/٢٨ نقلاً عن : سليمان مرقس ، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، القسم الأول : الأحكام العامة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٧١ م ، ص ٤٩٢ ، وإلى ذات المعنى ذهبت محكمة تمييز دبي راجع في ذلك: حكمها الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٩٢ م ، مجلة القضاء والتشريع ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٩٥ ، رقم ٢٥ ، ص ١٧٢ .

٤- راجع في ذلك: د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٩٠ ، د. نادية معوض، مسؤولية صانع الطائرة، مرجع سابق، ص ١٦١ .

٥- د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

٦- كإصابة أحمد المستهلكين بحساسية من استخدام المنتج لأول مره دون أن تعرف عنده هذه الظاهرة من قبل .

٧- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ٢٩١-٢٩٢ ، د. محمد شكري ، مرجع سابق، ص ٩١ .

ولكن الباحث يؤيد بعض الفقهاء^(١) الذين يرون أن القوة القاهرة تعد سبباً يمكن أن يثيره المنتج للتخلص من مسؤوليته، حتى وإن كان في حالات غير واسعة التطبيق، ومبرر ذلك هو قبول القضاء الفرنسي أكثر من مرة لهذا الدفع ابتداءً في مجال المسؤولية العقدية، وانتهاءً ليشمل المسؤولية التقصيرية كذلك.^(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥ والقانون الفرنسي (٩٨-٣٨٩)^(٣) لم ينص صراحةً على اعتبار القوة القاهرة سبباً من أسباب دفع مسؤولية المنتج ولكن ذهب بعض الفقهاء^(٤) إلى اعتبار القوة القاهرة سبباً من أسباب إعفاء المنتج، وذلك بالنظر إلى أن القانون الفرنسي الجديد والتوجيه الأوروبي قد فرضا على المضرور إثبات علاقة السببية بين المنتج والضرر الواقع، لذا فإن مسؤولية المنتج لا تنهض إذا أثبت أن الضرر قد وقع بحادث مستقل عنه ولا يد له فيه، ومن غير الممكن توقعه ويستحيل دفعه.

أما التشريع المصري، وكذلك الإماراتي فقد نص صراحةً على اعتبار القوة القاهرة^(٥) سبباً من أسباب دفع مسؤولية المنتج^(٦)، حيث تنص المادة (٢٨٧) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي يقابلها نص المادة (١٦٥) من القانون المدني المصري على أنه: "إذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كافة سماوية، أو حادث فجائي، أو قوة قاهرة، أو فعل الغير، أو فعل المتضرر، كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك".

١- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٩١. د. نادية معوض، مسؤولية صانع الطائرة، مرجع سابق، ص ١٦٢.

٢- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٢٩١. د. نادية معوض، مرجع سابق، ص ١٦٢.

٣- سكنت اتفاقية لاهاي عن التصدي لمعالجة مثل هذا الموضوع، واكتفت بإدراجه ضمن المسائل التي يتعين الرجوع فيها إلى القانون الواجب التطبيق بموجب أحكام هذه الاتفاقية باعتباره المرجع في تحديد حالات دفع المسؤولية (م٨). للمزيد راجع د. سالم العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٤- د. بودالي محمد، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٤٤.

٥- هناك شرطان لازمان للقوة القاهرة وهما: عدم إمكان التوقع واستحالة الدفع ومثال ذلك الحروب والزلازل والحريق... الخ.

٦- د. صابر محمد سيد، المباشرة والتسبب في الفعل الضار، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٩٦.

ثانياً- فعل المضرور:

إن خطأ المضرور ليس على درجة واحدة، ولكن تتفاوت درجاته تبعاً لتفاوت قوته وتأثيره، وهذه القوة وما يتعلق بها من تحديد لدرجة الخطأ ومدى تأثيره، ينعكس دورها وأثرها على نهوض مسئولية المسئول عن إحداث الضرر أو-على الأقل- على درجة هذه المسئولية ومقدارها، فكلما كان خطأ المضرور كبيراً ومؤثراً، كلما قلل ذلك من فرص قيام المسئولية على عاتق غيره، أو قلص من حجم تلك المسئولية.^(١) وإلى هذا ذهب اتجاه من الفقه الفرنسي في مجال مسئولية المنتج عن فعل منتجاته المعيبة، حيث رأى أن خطأ المضرور يجب أن يكون فادحاً وجسيماً لا يغتفر^(٢)، وذلك مثل أن يشرب زجاجة الدواء بدلاً من عشر نقط، أو يبلع عشرين قرصاً عوضاً عن قرص واحد، أما الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه أي شخص عادي، فلا يمكن الاحتجاج به لدفع مسئولية المنتج.^(٣)

ومن أمثلة خطأ المضرور في القضاء الفرنسي أن يقوم إنسان بفك أجزاء السلعة من قبله وإعادة تركيبها بصورة خاطئة، وقضى وفقاً لذلك أنه "من المستحيل استبعاد الافتراض الذي بموجبه قد يتدخل المشتري شخصياً أو بواسطة الغير لأجل إعادة صلاحية السيارة للسير، والذي يعتبر أصل الحوادث التي تعرضت لها فيما بعد، وبناءً عليه لا يمكن اعتبار الشركة البائعة مسئولة عنها".^(٤)

ويذهب جانب آخر من الفقه الفرنسي^(٥) إلى القول "بأن الخطأ يجب أن يصل إلى درجة القوة القاهرة، حتى يعتد به من حيث عدم إمكانية توقعه، والقابلية لدفعه".

١- د. محمد عبد الظاهر حسين، خطأ المضرور وأثره على المسئولية، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٧م، ص ٢٥.

٢- وهو ما يطلق عليه الخطأ غير المغتفر، والذي يعرف بأنه "خطأ يبلغ من الجسامة حداً غير عادياً ينشأ عن عمل إرادي يحس فيه فاعله بخطر، ولا يكون له سبب يبرره".

راجع في ذلك: د. محمد السعيد رشدي، الخطأ غير المغتفر، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٨م، ص ٣٩.

٣- د. محمد عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

٤- محكمة نانسي ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٣، دالوز ١٩٧٣-٧٢٨.

مشار إليه لدى: د. محمد عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

٥- د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

ويرد اتجاه في الفقه العربي^(١) على هذا بالقول " إن هذا التوجه قد يجد له بعض التبرير في المسؤولية عن الأشياء الخطيرة، فإنه في رأينا غير ملائم قبوله في مسؤولية المنتج، إذ سيسد الباب دون المنتجين لدفع مسؤوليتهم".

وتوجد مظاهر عديدة تدل على خطأ المضرور ولكن من المناسب عرض بعضها، والذي يتمثل في الاستعمال الخاطئ للمنتجات، أو عدم التحقق من صلاحيتها قبل الاستعمال وذلك على النحو التالي:

أ- الاستعمال الخاطئ للمنتج:

ويعني استخدام المنتج بطريقة غير عادية أو في غير الغرض المخصص له بطبيعته، مثال ذلك أن يترك المضرور أحد الأجهزة الكهربائية يعمل بشكل متواصل فترة طويلة، بالمخالفة للتحذير الواضح في هذا الشأن من جانب المنتج، الأمر الذي يترتب عليه انفجاره، ومن ثم حدوث الضرر، أو أن يتناول المضرور الكحول المخصص للاستخدامات الطبية في الشرب بغرض السكر، أو أن يستعمل الدواء بما يخالف تعليمات وإرشادات الطبيب.^(٢)

غير أنه لا يكفي للمنتج في سبيل التخلص من المسؤولية أن يثبت أيًا من مظاهر الاستعمال الخاطئ-السابق الإشارة إليها- وإنما يتعين عليه أن يقيم الدليل على أن الضرر كان بسبب هذا النوع من الاستعمال، أو بعبارة أخرى إن الضرر ما كان ليقع لولا هذا الاستعمال الخاطئ.^(٣)

ب- عدم التحقق من صلاحية المنتجات للاستعمال:

يكون المضرور مخطئاً - منطقياً - وذلك إذا استخدم المنتج بعد انتهاء التاريخ المحدد لصلاحيته^(٤)، وذلك في حالة إذا ما نفذ المنتج التزامه بالإعلام بصفة واضحة في مواجهة مستهلكي هذه المنتجات^(٥)، ومن ثم يثبت خطأ المضرور في

١- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

٢- د. أسمة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ص ١٧٩، محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص ٨٥.

٣- د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، ص ٨٥.

٤- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٧٨.

٥- د. محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص ٨٦.

هذه الحالة، أما في الحالة التي لا يلتزم المنتج فيها بالإعلام عن انتهاء التاريخ المحدد لصلاحية المنتجات، فإنه لن يتمكن من دفع مسؤوليته^(١). وقد يحدث أن يكون خطأ المضرور سبباً وحيداً ومنتجاً للضرر، وحينها يكون له أثر إيجابي في دفع مسؤولية المنتج، ولكن قد يشترك - خطأ المسؤول، أو فعله الخاطئ - في المساهمة مع خطأ المضرور في إحداث الضرر، إذا اشترك خطأ المنتج مع خطأ المضرور، فإنه يعتد بالخطأين معاً في تقرير المسؤولية، لأن كلاهما كان سبباً في وقوع الضرر، فتوزع المسؤولية بينهما بالتساوي، وهو ما يطلق عليه تسمية "الخطأ المشترك"^(٢).

وبعبارة أخرى، يمكن القول: بتقسيم المسؤولية بين المدعى عليه والمضرور طالما أن خطأ أحدهما لم يستغرق خطأ الآخر، ففي حالة وجود خطأين مستقلين لم يستغرق أحدهما الآخر، بل ساهم كل منهما على استقلال في وقوع الضرر، فإن ذلك يعني وجود سببين للضرر: خطأ المضرور، وخطأ المدعى عليه^(٣).

أما إذا كان خطأ المنتج يستغرق خطأ المضرور، فهنا لا توزع المسؤولية بينهما، وإنما يكون المنتج هو الملزم بكامل التعويض، وقد يحدث هذا الاستغراق إما لأن الأفعال الأخرى لا تصل إلى مرتبة يمكن وصفها بأنها خطأ، وبالتالي يصبح خطأ المنتج هو السبب الوحيد المؤدي إلى قيام المسؤولية، وهنا يتحمل المنتج وحده الأثر كاملاً، وقد يأتي الاستغراق من أن خطأ المضرور من الجسامة بمكان، بحيث يطغى على غيره من الأخطاء البسيطة أو اليسيرة، كما قد يأتي الاستغراق من جهة الترتيب الزمني للأخطاء المرتكبة، إذ يمكن النظر إلى الخطأ المرتكب أخيراً على أنه السبب الوحيد لقيام المسؤولية، لأنه قطع علاقة السببية بين ما سبقه من أخطاء وبين الضرر الناتج^(٤).

١- د. محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢- مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٨١.

٣- د. أيمن إبراهيم العشماوي، فعل المضرور والإعفاء الجزئي من المسؤولية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر، ص ٥٨.

٤- وللمزيد راجع في ذلك: د. محمد عبد الظاهر حسين، خطأ المضرور وأثره على المسؤولية، مرجع سابق، ص ٣٧.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اتفاقية المجلس الأوروبي قد قننت الأحكام السابقة في المادة الرابعة منها حيث ترى أنه "إذا استغرق خطأ المضرور خطأ المنتج، فلا مسؤولية عليه، وإذا اقتصر على الإسهام في الضرر يكون المنتج بريئاً بحسب مساهمة المضرور في إحداث الضرر"^(١)

أي إن المنتج يستطيع دفع مسؤوليته إذا أثبت أن الضرر قد نشأ عن خطأ المضرور أو خطأ الشخص الذي يطالب بالتعويض، أو المساهمة من قبل أي منهم فيه مع مراعاة كل الظروف المحيطة بذلك ، فإذا استغرق خطأ المضرور خطأ المنتج فلا تقوم مسؤولية المنتج. أما إذا كان خطأ المضرور لا يرقى إلى هذه الدرجة وإنما اقتصر على مجرد الإسهام في حدوث الضرر فإن المنتج لا يستطيع نفي مسؤوليته بالكامل. وإنما تخفض مسؤوليته بنسبة ما أسهم به المضرور من خطأ.^(٢)

أما بالنسبة للقانون الفرنسي (٩٨-٣٨٩) فإنه لم يستثن خطأ المضرور من تعداده للأسباب المعفية، أو المخففة لمسؤولية المنتج، وهو ما تنص عليه المادة (١٣٨٦-١٣) منه^(٣)، تقابلها المادة (٨-٢) من التوجيه الأوروبي^(٤)، والتي تنص على أن "مسؤولية المنتج يمكن أن تخفض أو تلغى، مع الأخذ في عين الاعتبار كل

1- Article 4: If the injured person or the person entitled to claim compensation has by his own fault contributed to the damage, the compensation may be reduced or disallowed having regard to all the circumstances.

The same shall apply if a person, for whom the injured person or the person entitled to claim compensation is responsible under national law, has contributed to the damage by his fault.

٢- راجع في ذات المعنى: د. سالم محمد العزاوي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ، د.قادة

شهيذة ، مرجع سابق ص ٢٩٦-٢٩٧ ، د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

3- Article 1386-13: La responsabilité du producteur peut être réduite ou supprimée, compte tenu de toutes les circonstances, lorsque le dommage est causé conjointement par un défaut du produit et par la faute de la victime ou d'une personne dont la victime est responsable.

4- Article 8-2: The liability of the producer may be reduced or disallowed when, having regard to all the circumstances, the damage is caused both by a defect in the product and by the fault of the injured person or any person for whom the injured person is responsible.

الظروف عندما يكون الضرر مشاركاً في إحداثه كل من العيب في السلعة، وخطأ المضرور، أو شخص يكون مسئولاً عنه".

والشيء الجديد، هو أن المادة تربط بين خطأ المضرور وعيب السلعة، وهذا بخلاف القواعد العامة، والتي جرت على الموازنة بين خطأ المضرور وخطأ المنتج، وكل ذلك يمنح سلطة واسعة للقاضي في تقديره لمساهمة خطأ المضرور في الحادث، ومن ثم هناك اتجاه في الفقه الفرنسي، يجعل خطأ المضرور معفياً بصفة كلية لمسئولية المنتج، حينما يصل إلى مرتبة القوة القاهرة، وجزئياً حينما لا يرقى إلى هذه المرتبة^(١).

ومما يلاحظ في النص السابق، إلحاق أخطاء من يكون مسئولاً عنهم المضرور (الأطفال أو مستخدميه) بأخطائه، والحكم في الواقع متناغم مع القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني الفرنسي (مسئولية متولي الرقابة، ومسئولية المتبوع عن التابع)^(٢).

وأما بالنسبة لموقف كل من التشريع المصري والإماراتي من خطأ المضرور^(٣) فباستقراء نص المادة (٢٨٧) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي، والمادة (٢١٦) من القانون المدني المصري؛ نلاحظ أنهما قد سلكا ذات المسلك الذي سلكته الاتفاقيات الدولية.

ثالثاً- فعل الغير:

يستطيع المنتج التخلص من المسئولية إذا استطاع أن يثبت أن الضرر الذي أصاب المستهلك يرجع إلى فعل الغير^(٤)، ومن أبرز تطبيقات هذا الفرض أن تكون

١- د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

٢- المرجع السابق نفسه، ٢٩٨.

٣- قانون المعاملات المدنية الإماراتي يستعمل لفظ (فعل المضرور) فيكفي فعل المضرور وحده لدفع مسئولية المدعى عليه بخلاف القانون المصري الذي يستعمل لفظ (خطأ المضرور) للمزيد راجع د. صابر محمد سيد، مرجع سابق، ص ١٩٩.

٤- ذهبت محكمة تمييز دبي في حكم لها إلى أن "خطأ الغير المعفي من المسئولية يشترط فيه ألا يكون في المقدور توقعه أو تناديه وأن يكون وحده المسبب للضرر" الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ القضائية جلسة ١٦/١١/١٩٩٣م، مجموعة الأحكام، السنة ١٤، العدد ٣، رقم ٢٥.

تعبئة السلعة أو تغليفها قد تمت من جانب مشروع آخر، مستقل عن المنتج، وقضي وفقاً لذلك بمسئولية متعهد الغاز، دون مسئولية منتج الأنابيب عن انفجار أنبوبة غاز، ذلك أنه كان يجب على متعهد الغاز الذي يستخدم هذه الأنبوبة منذ أكثر من عشرين عاماً أن يراجع قدمها ويفحص درجة استهلاكها.^(١)

ومن تطبيقات هذا الفرض أيضاً أن يقع الضرر نتيجة تدخل أو معالجة الغير للسلعة، وقد قضي وفقاً لذلك بعدم مسئولية الشركة البائعة عن الحادث الذي سببه انفجار محرك السيارة، بعد أن ثبت أن إين المشتري قد قام بعد ثمانية أيام من الشراء بفكه وإعادة تركيبه بصورة خاطئة، ونتج الضرر عن هذا التركيب الخاطئ.^(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن صفة الغير تشمل كل شخص من غير المتضرر والمدعى عليه، وكذا من يسألون عنهم قانوناً أو اتفاقاً، وفي فرضنا هذا قد يكون الصانع المتدخل في مرحلة سابقة، والذي يمد المؤسسة الإنتاجية بالمواد الخام، أو ببعض الآلات التي تدخل في تركيب المنتج، أو المتدخل في مرحلة تالية للتصنيع، المركب للجهاز، أو الموزع الذي يخزن المنتجات في ظروف غير ملائمة.^(٣)

ويمكن القول أن إعفاء المنتج من المسئولية ليست بالأمر البسيط، ذلك أن الفروض التي يرتبط فيها الوسطاء والمتدخلون بالمنتج ليست من الحالات التي تتدر في الواقع العملي، فلا ننسى الصعوبات التي ترافق عملية تحديد المرحلة التي وقع فيها العيب، ومن ثم تحديد المسئول عن الضرر، بل الأهم من كل ذلك هو تحديد الخطأ الذي أنتج الضرر في حالة تراحم خطأ الغير مع خطأ المدعى عليه أو حتى المضرور.^(٤)

١- محكمة Douai ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣، جازيت دي باليه ١٩٦٤، ص ٢٣١.

٢- مشار إليه لدى: د. محمد عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

٣- محكمة نانسي ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٣، دالوز ١٩٧٣-٧٢٨.

٤- مشار إليه لدى: د. محمد عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

٥- د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٩٩، مامش نادية، مرجع سابق، ص ٨٣.

٦- د. قادة شهيدة، المرجع السابق، ص ٢٩٩.

إن صعوبة إثبات مدى مساهمة فعل الغير أو استغراقه لعب السلعة تؤدي من الناحية العملية إلى استمرار مسؤولية المنتج المنفردة عن الأضرار الناجمة عن عيوب منتجاته، أما إذا تمكن المنتج أن يثبت خطأ الغير، وأن هذا الغير هو المسئول الوحيد عن وقوع الضرر، فإن ذلك يؤدي إلى انتفاء مسؤوليته^(١). وأما عن موقف القانون المدني الفرنسي من فعل الغير فتنبص المادة (١٣٨٦-١٤) والتي تقابل المادة رقم: (٨) من التوجيه الأوروبي على أن: "مسؤولية المنتج لا ينتقص منها مساهمة فعل الغير في إحداث الضرر"^(٢). يتضح من هذا النص أن المشرع الفرنسي، وبالرغم من أنه لم ينص على فعل الغير كسبب يدفع به المنتج مسؤوليته، إلا أنه اعتبر أن الفرض التي يستغرق فيه فعل الغير عيوب السلعة، قد يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة، من حيث عدم التوقع، وعدم القدرة على الدفع، وحينها يكون سبباً يعفي المنتج من المساءلة^(٣). وأما بالنسبة لموقف كل من التشريع المصري والإماراتي من خطأ الغير فبإستقراء نص المادة (٢٨٧) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي^(٤)، والمادة (٢١٦) من القانون المدني المصري نلاحظ أنهما قد أخذتا بالمسؤولية عن فعل الغير - بما تقدم بيانه - .

١- د. كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٧٩.

2- Article 1386-4: Un produit est défectueux au sens du présent titre lorsqu'il n'offre pas la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre. Dans l'appréciation de la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre, il doit être tenu compte de toutes les circonstances et notamment de la présentation du produit, de l'usage qui peut en être raisonnablement attendu et du moment de sa mise en circulation. Un produit ne peut être considéré comme défectueux par le seul fait qu'un autre, plus perfectionné, a été mis postérieurement en circulation.

٣- د. عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٥٨، د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ٣٠١.

٤- "تتقطع علاقة السببية بين الفعل الضار والضرر نتيجة تدخل فعل آخر من الغير وفي هذه الصورة قد يستغرق فعل الغير فعل الشخص المدعى عليه بحيث يكون الأول هو المسئول دون الثاني، ولكن يشترط في فعل الغير الذي ينفي المسؤولية أن يكون هو السبب المباشر في حدوث الضرر"

تميز د. بي رقم ١٧٤ السنة ١٩٩٧ جلسة ١٩٩٧/١١/٨ مجلة القضاء والتشريع، العدد الثامن، أبريل ١٩٩٩، ص ١٤٠٥، مشار إليه لدى: د. فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص ٤٤.

المطلب الثاني

إثبات أن العيب لم ينتج عن النشاط المهني للمنتج

لم يتطرق المشرع الإماراتي وكذلك المصري سواء في القانون المدني أو قانون حماية المستهلك أو اللائحة التنفيذية له إلى أسباب خاصة تعفي المنتج من المسؤولية عن عيب منتجاته؛ حيث اقتصرنا على أسباب الإغفاء العامة -والتي تقدم الحديث عنها في المطلب السابق- ومن ثم فإن الأمر يقتضي تسليط الضوء على التجربة الفرنسية في هذا المجال من خلال ما جاء به القانون رقم ٩٨-٣٨٩ المتعلق بفعل المنتجات المعيبة، وما جاءت به الاتفاقيات الدولية والتي أسست لهذه الأسباب تأسيساً قانونياً خاصاً. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن المنتج يستطيع أن يدفع عن نفسه المسؤولية وفق القانون الفرنسي والاتفاقيات الدولية، إذا أثبت أن العيب لم ينتج عن نشاطه المهني، وذلك عن طريق ما يلي:

أولاً- الدفع بعدم طرح المنتج للتداول :

بالرجوع إلى المادة (١٣٨٦-١١) من القانون المدني الفرنسي (١)

- ١- تنص المادة ١٣٨٦-١١ من القانون المدني الفرنسي على أن: "المنتج يكون مسؤولاً بقوة القانون إلا إذا أثبت: -أنه لم يضع المنتج في التداول .
- أنه وبالنظر إلى الظروف المحيطة، فإنه لم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العيب الناجم عنه الضرر لم يكن ليوجد في الوقت الذي عرض فيه المنتج للتداول، وأن هذا العيب نشأ لاحقاً.
- أن المنتج لم يكن مخصصاً للبيع أو أي شكل آخر من أشكال التوزيع.
- أن حالة المعرفة العلمية والتقنية، وقت عرض المنتج للتداول لم تكن تسمح باكتشاف وجود العيب.
- أو أن العيب يرجع إلى مطابقة المنتج للقواعد الأمرة المنبثقة عن التشريع أو التنظيم.
- و لا يكون منتج الجزء المركب مسؤولاً، إذا أثبت أن العيب يرجع إلى تصور المنتج الذي أدمج فيه الجزء السابق، أو جاء تنفيذاً للتعليمات الصادرة عن المنتج".

Article 1386-11: Le producteur est responsable de plein droit à moins qu'il ne prouve :

- (1) Qu'il n'avait pas mis le produit en circulation .
- (2) Que, compte tenu des circonstances, il y a lieu d'estimer que le défaut ayant causé le dommage n'existait pas au moment où le produit a été mis en circulation par lui ou que ce défaut est né postérieurement .
- (3) Que le produit n'a pas été destiné à la vente ou à toute autre forme de distribution
- (4) Que l'état des connaissances scientifiques et techniques, au moment où il a mis le produit en circulation, n'a pas permis de déceler l'existence du défaut ;
- (5) Ou que le défaut est dû à la conformité du produit avec des règles impératives d'ordre législatif ou réglementaire.=

والمادة السابعة من التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥^(١) المتعلقة بفعل المنتجات المعيبة والمادة الخامسة^(٢) من اتفاقية المجلس الأوروبي^(٣) نلاحظ أن المنتج يستطيع أن يدفع مسؤوليته بإقامة الدليل على أنه لم يطرح المنتج في التداول، أو بإثبات أنها طرحت للتداول رغماً عنه بسبب سرقتها، أو خيانة المؤتمن عليها لهذه الأمانة، لأن ثبوت إطلاق المنتجات في التداول بإرادة المنتج الحرة دليلاً منه على إقامة العلاقة السببية بين الضرر، وعيب السلعة^(٤).

وهو ما أقرته المادة (١٣٨٦-٥) من القانون المدني الفرنسي^(٥) والتي تنص على أنه: "يعرض المنتج للتداول عند تخلي المنتج بصفة إرادية عنه، و لا يكون المنتج محلاً إلا لعرض واحد للتداول".

ولا يعد طرحاً للتداول، قيام شخص آخر بإجراء تجارب على المنتج أو قيام مختبر أو مركز بحث بعمل بعض الاختبارات عليه باعتبار أن المنتج لم يخرج عن سيطرة ورقابة المنتج، فتعتبر عملية الطرح وكأنها لم تحدث بعد^(٦)، وهو ما أكدته المادة (١٣٨٦-٥-٢) من القانون المدني الفرنسي و التي تنص على أن: "المنتج لا يكون محلاً إلا لعملية طرح للتداول واحدة، تتحدد إما بتسليم المنتج إلى الموزع أو إلى المستهلك النهائي"^(٧).

=Le producteur de la partie composante n'est pas non plus responsable s'il établit que le défaut est imputable à la conception du produit dans lequel cette partie a été incorporée ou aux instructions données par le producteur de ce produit.

1- Article 7- The producer shall not be liable as a result of this Directive if he proves: that he did not put the product into circulation....

2- Article 5: A producer shall not be liable under this Convention if he proves that the product has not been put into circulation by him.

٣- يتشابه الموقف بين الاتفاقيتين الأوربيتين إلى حد ما بصدد معالجتهم للحالات التي يستطيع فيها المنتج نفي مسؤوليته بينما سكتت اتفاقية لاهاي عن التصدي لمعالجة مثل هذا الموضوع واكتفت بإحالتها إلى القوانين الوطنية. للمزيد راجع في ذلك: د. سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٦٠ وما بعدها.

٤- شرياف محمد، مرجع سابق، ص ١١١، مامش نادية، مرجع سابق، ص ٨٥.

5- Art. 1386-5: Un produit est mis en circulation lorsque le producteur s'en est dessaisi volontairement. Un produit ne fait l'objet que d'une seule mise en circulation.

٦- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٣٠٣. د. أسامة بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ١٧٩.

7- Art. 1386-5-2: Un produit ne fait l'objet que d'une seule mise en circulation.

هذا وتبقى المشكلة ظاهرة في حالة المنتج المركب، والذي يتدخل فيه أكثر من منتج، و الرأي الراجح في الفقه ، هو الاعتداد بلحظة التنازل عن السلعة من المنتج النهائي، فإذا ثبت عدم طرح هذا الأخير السلعة في التداول انتفت مسؤوليته بصفة كلية^(١).

ثانياً-عدم طرح المنتج للتداول بقصد الربح:

يستطيع المنتج أن يتخلص من المسؤولية؛ وذلك إذا اثبت أنه لم يقد بطرح المنتج للتداول بقصد الربح أو لممارسة نشاطه المهني بل طرحه بهدف إجراء التجارب أو أنه قام بالإنتاج لأسباب شخصية^(٢) وهو ذات ما نصت عليه المادة (١٣٨٦-١١-٣) من التقنين المدني الفرنسي بالقول: "أن المنتج لم يكن مخصصاً للبيع أو أي شكل آخر من أشكال التوزيع"^(٣).

ويقابل هذا النص المادة السابعة الفقرة "ب" من التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥ والمتعلقة بفعل المنتجات المعيبة^(٤) حيث يستطيع المنتج أن يتخلص من المسؤولية؛ إذا دلل على أنه لم يطرح المنتج بقصد الربح أو لممارسة نشاطه المهني، بل طرحه بغية إجراء التجارب ، أو أنه قام بالإنتاج لأغراض شخصية. وبمعنى آخر تنتفي مسؤولية المنتج إذا أقام الدليل على أن المنتج طرح للتداول ولم يكن موجهاً للبيع أو لأي وجهة من أوجه التوزيع^(٥).

ويرى بعض الفقهاء^(٦) أن النصين (الأوروبي والفرنسي) أتيا أضيق في حكمهما من نص المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة، حيث نصت المادة (٣-٥) من الاتفاقية على "إمكانية دفع المنتج لمسؤوليته إذا أثبت أن السلعة لم تصنع للبيع أو الإيجار أو لأي شكل من أشكال التوزيع لغرض اقتصادي للمنتج،

١- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤.

٢- كريم بن سخرية ، المسؤولية المدنية للمنتج ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.

3- Art. 1386-11-3: du code civil français : « ...Que le produit n'a pas été destiné à la vente ou à toute autre forme de distribution ...»

4- Article 7- (b): that, having regard to the circumstances, it is probable that the defect which caused the damage did not exist at the time when the product was put into circulation by him or that this defect came into being afterwards.

٥- د. بودالي محمد ، مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة مرجع سابق، ص ٤٣.

٦- د. قادة شهيدة، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

كما أنها لم تصنع أو توزع ضمن نشاط المنتج المهني." وبكل تأكيد إن هذا الدفع يهدف المنتج من خلاله، إلى إثبات أن المنتج المطروح في التداول لم يكن من فعله أو من طرحه.^(١) وهو دفع قد يكون عديم الجدوى في أغلب الأحيان لأنه يعني أن المنتج لم يقصد تحقيق الربح من وراء تصنيع منتجه وهو أمر نادر الحدوث عملياً.^(٢)

ثالثاً - الدفع بعدم وجود عيب لحظة طرح المنتج للتداول:

يستطيع المنتج دفع المسؤولية إذا أثبت أن العيب في المنتج الذي تسبب في حصول الضرر لم يكن موجوداً في الوقت الذي عرض فيه المنتج للتداول أو أن العيب قد أصاب المنتج في وقت لاحق^(٣) لذلك تنص المادة (١٣٨٦-١١-٢) من القانون المدني الفرنسي على أنه: "بالنظر إلى الظروف المحيطة، فإنه لم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العيب الناجم عنه الضرر، لم يكن ليوحد في الوقت الذي عرض فيه المنتج للتداول وأن هذا العيب نشأ لاحقاً"^(٤). وذات الحكم نجده وقد ترسخ في نص المادة (٥-١) من اتفاقية المجلس الأوروبي والتي تنص على أنه: "مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف فإنه يمكن تقدير أن العيب المفضي للضرر لم يكن موجوداً وقت طرح المنتج للتداول من قبل المنتج أو أن العيب يرجع إلى مرحلة لاحقة للطرح"^(٥)، وقد كرس التوجيه الأوروبي في المادة السابعة نفس المبدأ حيث نص على أنه: "إذا ثبت أنه في ضوء ظروف الحال فإن عيب السلعة الذي أدى إلى حدوث الضرر لم يكن موجوداً لحظة إطلاق السلعة في التداول بواسطة أو إذا أثبت أن العيب قد ظهر بعد ذلك".^(٦)

١- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٣٠٦. د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

٢- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

٣- د. سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٦١.

4- Art. 1386-11\2 du code civil français : « ...Que, compte tenu des circonstances, il y a lieu d'estimer que le défaut ayant causé le dommage n'existait pas au moment où le produit a été mis en circulation par lui ou que ce défaut est né postérieurement ...»

5- Article 5: « A producer shall not be liable under this Convention if he proves that the product has not been put into circulation by him.....»

6- Article 7: The producer shall not be liable as a result of this Directive if he proves:

(a) that he did not put the product into circulation; or=

يتضح مما تقدم أن المنتج (المدعى عليه) حتى يتمكن من دفع مسؤوليته؛ عليه إثبات عدم تسببه في العيب، فهو مطالب بإقامة الدليل على أن العيب نشأ في مرحلة تالية لعملية طرح المنتج للتداول، وبالتالي يرجع إلى خطأ المضرور أو الغير أو لظروف أخرى، ويعود سبب تحميل المنتج عبء الإثبات في هذا الصدد إلى كونه محترفاً وقادراً على إقامة الدليل بالخبرة على أن سلعته كانت خالية من العيوب وقت طرحها للتداول.^(١)

=(b) that, having regard to the circumstances, it is probable that the defect which caused the damage did not exist at the time when the product was put into circulation by him or that defect came into being afterwards .or =

(c) that the product was neither manufactured by him for sale or any form of distribution for economic purpose nor manufactured or distributed by him in the course of his business; or

(d) that the defect is due to compliance of the product with mandatory regulations issued by the public authorities; or

(e) that the state of scientific and technical knowledge at the time when he put the product into circulation was not such as to enable the existence of the defect to be discovered; or

(f) in the case of a manufacturer of a component, that the defect is attributable to the design of the product in which the component has been fitted or to the instructions given by the manufacturer of the product.

١- قادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق ، ص ٣٠٥-٣٠٦، شرياف محمد ، مسؤولية المنتج،

مرجع سابق، ص ١١٤ ، مامش نادية ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

المطلب الثالث

إثبات مخاطر التطور

يقصد بمخاطر التطور: "عدم المعرفة العلمية والتقنية التي تمكن المنتج من الوقوف على حالة المنتج وقت تداوله؛ وبالتالي عدم القدرة على الإحاطة بمخاطره، والفرض في هذه الحالة أن بالمنتج عيباً أدى إلى الإضرار بمستعمله إلا أن المنتج لم يكتشفه بعد أن بذل ما في وسعه في حدود المتاح من المعطيات العلمية والتقنية، وفي هذه الحالة يعفى من المسؤولية استناداً إلى أن هذا العيب من مخاطر التطور".^(١)

أي أن المنتج - ومن في حكمه - لم يتمكن من اكتشاف العيب الموجود في المنتج أو تجنبه؛ لأن حالة المعرفة الفنية والعلمية المتوفرة وقت طرح المنتج للتداول لم تساعد في ذلك، والنتيجة هي انتفاء مسؤوليته.^(٢)

ولقد أخذ المشرع الفرنسي بهذا السبب للإعفاء من المسؤولية، حيث نص في المادة (١٣٨٦-١١) من التقنين المدني الفرنسي على أنه: "المنتج يكون مسئولاً بقوة القانون إلا إذا أثبت أن حالة المعارف العلمية والتقنية وقت عرض المنتج للتداول لم تكن تسمح باكتشاف وجود العيب".

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي لم يأخذ بالإعفاء من مخاطر النمو أو التطور على إطلاقه^(٣)، بل اعتبره سبباً نسبياً للإعفاء، ويتجلى ذلك في عدم الاعتداد به في حالتين:

الحالة الأولى،^(٤) أن المنتج لا يمكنه التمسك بمخاطر التطور العلمي لدفع مسؤوليته تجاه المضرور، إذا كان الضرر قد نجم عن عناصر أو منتجات الجسم الإنساني، وقد أخذ المشرع الفرنسي بهذا الاستثناء؛ نتيجة لما خلقتَه قضية الدم

١- د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية، قويسنا، مطبعة حمادة الحديثة، سنة ٢٠٠٨م، ص ٨٠.

٢- راجع في ذلك: د. حسن حسين البراوي، مخاطر التطور بين قيام المسؤولية والإعفاء منها، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨، ص ص ١٤-١٥.

٣- د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

٤- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، ص ١٨٣ وما بعدها.

الملوث بفيروس السيدا (الإيدز)^(١) من أثر سيء على الرأي العام، الذي لم يكن ليقبل بإعفاء مركز نقل الدم من المسؤولية، فضلاً عن أن محكمة النقض الفرنسية سبق لها وأن ذهبت إلى أن العيب الداخلي في الدم حتى ولو كان غير قابل للكشف، فإنه لا يشكل سبباً معيافاً للمسؤولية.

والحالة الثانية، أن المنتج لن يستطيع الاستناد إلى أسباب مخاطر التقدم العلمي لدفع مسؤوليته ، إذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة ما يتم الكشف عنه من عيب خلال العشر سنوات التالية للحظة طرح المنتج للتداول للحد من أخطاره.^(٢)

هكذا ألقى المشرع الفرنسي على عاتق المنتج التزاماً يتتبع منتجه بعد إطلاقه للتداول (Obligation de suivi)^(٣)، ويعني ذلك أن يتتبع المنتج ما يسفر عنه التقدم العلمي المستمر من نتائج قد تتعلق بمنتجه الذي طرحه للتداول. وذلك لإيجاد نوع من التوازن يقابل الحماية القانونية للمنتج نتيجة إعفائه من المسؤولية عن مخاطر التطور العلمي.^(٤)

ولقد أخذ التوجيه الأوروبي أيضاً بمخاطر التطور كسبب لدفع المسؤولية وذلك في المادة (٧-٥) ولكن مع إعطاء الخيار في الوقت نفسه للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بين إعفاء المنتج من المسؤولية أو الإبقاء عليها.^(٥)

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع العملي للقضاء الفرنسي والأوروبي يؤكدان على الأخذ بالمعيار الموضوعي في تحديد مدى المعارف العلمية والتقنية المطلوب إدراكها من المنتج حتى يقبل دفعه، فلا يكفي الاستناد على حالة المعرفة العلمية والتقنية المتاحة لدى القطاع الإنتاجي الذي ينتمي إليه المنتج محل المساءلة، ولا

١- حسن عبد الباسط جميعي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

٢- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، ص ١٩٠، د. قادة شهيدة ، مرجع سابق، ص ٣١٠

٣- تقوم مسؤولية المنتج إذا ظهر العيب خلال ١٠ سنوات التي تحسب من لحظة إطلاق المنتج في التداول .

٤- د. أسامة أحمد بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، ص ٩٤-٩٥ .

٥- وفي هذا الصدد نصت المادة ١٥ من التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٨٥ على أنه: لكل دولة من الدول الأعضاء أن تقرر بالمخالفة للمادة الثامنة الإبقاء أو النص في تشريعها على أن المنتج يكون مسؤولاً حتى ولو أثبت أن حالة المعرفة العلمية والفنية في لحظة طرح المنتج للتداول لم تكن لتسمح بالكشف عن قصور"، مشار إليه

لدى شرياف محمد ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

أيضاً على مدركات ومعلومات المهني المثارة مسئوليته، بل إن العبرة وفقاً لرأي محكمة العدل الأوروبية "بالحالة الموضوعية الأكثر تطوراً للمعرفة العلمية والتقنية المتوفرة حال طرح المنتج للتداول".^(١)

بعد أن بينا موقف الفقه والقضاء الأوروبي والفرنسي من مخاطر التطور العلمي ، يثور التساؤل عن موقف كل من القانونين المصري والإماراتي من هذه المسألة ؟

ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأنه إذا كان المنتج الفرنسي والأوروبي بصفة عامة يُعفى من مسئوليته عن فعل منتجه المعيب بسبب مخاطر التطور العلمي والتي تقترن غالباً بمنتجات حيوية وهامة كالأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة الإلكترونية الحديثة فلا نجد لمثل هذا الإعفاء مثيلاً في القانونين المصري والإماراتي^(٢). ثم يسترسل هذا الرأي قائلاً " فإذا كانت المادة العاشرة من قانون حماية المستهلك الإماراتي تلزم المزود بضمان مطابقة السلعة أو الخدمة التي يزود بها المستهلك للمواصفات القياسية المعتمدة المعلن عنها. فلا اقل من أن تتوافق هذه المواصفات والمقاييس للمعايير الدولية المعلن عنها في الدوائر العلمية العالمية والمعتمدة بحيث يكون المزود الإماراتي مسئولاً عن الأضرار التي تصيب المستهلك بسبب مخاطر التطور العلمي إذا كان في مقدوره تجنبها لو اتبع في إنتاجه المواصفات القياسية المعتمدة المعلن عنها وتكون مساءلته عن عدم إتباعها من عدمه بما هو معلن عنه من هذه المواصفات القياسية ساعة طرح منتجه للتداول".^(٣)

أما بالنسبة للقانون المصري فإنه لا يفرض الضمان على المنتج أو المورد كما أنه ربط بين التزام المورد في هذا الشأن وبين أن يطلب منه المستهلك ذلك (الضمان).^(٤)

١- راجع د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص ٣١١ وما بعدها.

٢- د. أسامة أحمد بدر، مسئولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

٣- المرجع السابق ، ص ٢٠٤.

٤- راجع نص المادة الثامنة من قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ .

الفصل الثالث

الأساس القانوني للمسئولية التقصيرية للمنتج

تمهيد وتقسيم:

يقصد بالأساس القانوني لمسئولية المنتج تلك القواعد القانونية التي يؤسس المضرور عليها طلب تعويضه عن الأضرار التي سببتها له المنتجات المعيبة، وهذه القواعد تستخلص في معظم الدول من تكيف القواعد العامة للمسئولية المدنية (العقدية والتقصيرية)، أو من النصوص القانونية الخاصة والتي كرستها بعض التشريعات والإتفاقيات الدولية حين تصديها لمعالجة هذا الموضوع (١).

ويتراوح الأساس القانوني لمسئولية المنتج بين فكرة الخطأ وذلك على أساس أن الفرد مهما أصابه من ضرر، فليس له أن يطالب بالتعويض عنه، إلا إذا كان ناتجاً عن سلوك منحرف من شخص محدد، وبين فكرة المخاطر (تحمل التبعة) وذلك على أساس أن من يباشر نشاطاً ما ويغنم من وراء هذا النشاط، فإن عليه أن يتحمل الأخطار التي يحدثها هذا النشاط، حتى وإن كان سلوكه منزهاً عن الانحراف (الخطأ) (٢).

فضلاً عما تقدم، فإن هناك محاولات فقهية وقضائية لإقامة المسئولية التقصيرية عن طريق تجريدتها من فكرة الخطأ، وإقامتها على فكرة حراسة الأشياء الخطرة.

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة، وذلك كما يلي:

المبحث الأول: الخطأ كأساس لمسئولية المنتج.

المبحث الثاني: المخاطر (تحمل التبعة) كأساس لمسئولية المنتج.

المبحث الثالث: الحراسة كأساس لمسئولية المنتج.

١- راجع في ذلك: كريم بن سخرية، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٨٨.

٢- د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٥٠ وما بعدها.

المبحث الأول

الخطأ كأساس لمسئولية المنتج

إن الشخص لا يكون مسؤولاً عن تعويض ضرر أصاب شخصاً آخر إلا إذا كان هذا الضرر قد حدث بسبب خطئه^(١) واستناداً إلى هذا المبدأ ظلت فكرة الخطأ، ولفترة ليست بالقصيرة، كمبرر فني وقانوني لإلقاء عبء التعويض على المسئول عن الضرر، واستطاعت في ذلك الوقت ببساطتها وتوافقها مع الطابع الحرفي للأنشطة الصناعية، والرغبة في عدم عرقلة النمو الصناعي أن تعطي الحلول لكثير من الإشكالات التي أثارها المسئولية المدنية^(٢).

ولكن سرعان ما أدى التطور التكنولوجي والصناعي الهائل إلى تزايد وتعاظم حوادث المنتجات، والتي طالت سلامة وأمن الإنسان وأمواله، إلى التشكيك فيها، فوفقت فكرة الخطأ غير قادرة على مسايرة التطور التكنولوجي من جهة، وعاجزة عن توفير حماية كافية لشرائح متنامية من المضرورين من جهة أخرى، لذا أصبح لا مفر من البحث عن أساس قانوني جديد يضمن تعويض ضحايا حوادث المنتجات^(٣).

وفي ضوء ما تقدم وللتعرف على الخطأ كأساس لمسئولية المنتج سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الخطأ.

المطلب الثاني: صور خطأ المنتج.

المطلب الثالث: تراجع فكرة الخطأ كأساس قانوني لمسئولية المنتج.

١- د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه ، النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام ، المصادر غير الإرادية ، المنصورة ، مكتبة الجلاء ، دون تاريخ نشر ، ص ٣٣.

٢- د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٥١.

٣- راجع في ذات المعنى: د. محمد نصر رفاعي، الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، سنة ١٩٧٨م ، ص ٥٣ وما بعدها.

المطلب الأول

مفهوم الخطأ

أولاً- مفهوم الخطأ بصفة عامة:

لم تضع التشريعات -محل المقارنة- تعريفاً يوضح معنى الخطأ لذلك اختلفت الآراء الفقهية حول تحديد معنى الخطأ، وسيتم التعرض للآراء الأكثر شيوعاً في هذا الصدد.

إن أشهر تعريفات الخطأ وأكثرها استحساناً هو ذلك التعريف الذي يذهب إلى أن الخطأ هو "الإخلال بالتزام مقرر سلفاً".^(١) وهناك أيضاً رأي شائع بين الفقهاء يعرف الخطأ بأنه "هو العمل الضار غير المشروع أو العمل الضار المخالف للقانون".^(٢) وقد استقر الفقه والقضاء في فرنسا على تعريف الخطأ بأنه "إخلال بالتزام قانوني ببذل عناية، وهو أن يراعي الشخص في سلوكه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير، فالخطأ هو انحراف الشخص عن السلوك الواجب عن إدراك وتمييز".^(٣)

ولقد عرف معظم الفقه والقضاء الخطأ تعريفاً شخصياً لم يتأثر بالنظريات المادية، على أنه "إخلال بواجب قانوني سابق مقترن بإدراك المخل إياه"، فالخطأ يتكون من عنصرين: أحدهما نفسي وهو التمييز أو الإدراك، والثاني مادي، وهو فعل الإخلال بواجب قانوني، لذا يشترط في المسؤول أن يكون مميزاً.^(٤) ولقد عرفت محكمة النقض المصرية الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية على أنه " الانحراف عن السلوك العادي المألوف وما يقتضيه من يقظة وتبصر

١- د. محمد فؤاد عبد الباسط، تراجع فكرة الخطأ كأساساً لمسئولية لمرقق الطبي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٣م، ص ١٠.

٢- فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

٣- المرجع السابق، ص ٤٣٦، د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٨١-٨٨٢.

٤- د. محمد أحمد عبيد، دور الخطأ في تأمين إصابات العمل، دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٣م، ص ١٧.

حتى لا يضر بالغير".^(١) كما عرفت في حكم آخر بأنه "الإخلال بالتزام قانوني يفرض على الفرد أن يلتزم في سلوكه بما يلتزم به الأفراد العاديون في اليقظة والتبصر حتى لا يضررون بالغير، فإذا انحرف عن السلوك الذي يتوقعه الآخرون وقيمون تصرفاتهم على أساس مراعاته يكون قد أخطأ".^(٢)

ثانياً-مضمون خطأ المنتج:

إن ضابط السلوك المطلوب من الشخص عدم الانحراف عنه هو سلوك الشخص العادي، أي متوسط الذكاء والفطنة واليقظة، بحيث يقاس به سلوك الشخص الذي نسب إليه التعدي، فإذا لم ينحرف في مسلكه عن المألوف في مسلك الشخص المعتاد، فلا يكون الشخص متعدياً.^(٣)

أي أن معيار الانحراف يتمثل في سلوك الرجل العادي من جمهور الناس، فلا هو صاحب الذكاء الخارق شديد الفطنة؛ فيرتفع إلى الذروة، ولا هو قليل الفطنة خامل الهمة فيتدنى إلى الحضيض، فننظر إذن إلى السلوك المألوف لهذا الرجل العادي لو وضع في نفس الظروف الخارجية للمدعى عليه دون الاعتداد-كقاعدة- بالظروف الشخصية ونقيس التعدي أو الانحراف الذي ينسب إلى هذا الأخير.^(٤)

أما حين يتعلق الأمر بالمنتج فإن العناية والحرص التي تقتضيها تفوق بكل تأكيد صاحب المستوى الأول، أي الرجل العادي، وتعاذل العناية والحرص التي تتطلبها أصول المهنة؛ والتي جرى القضاء الفرنسي على تقديرها بالسلوك الفني المألوف عن أوسط المهنيين علماً ودراية ويقظة.^(٥)

١-راجع في ذلك في هذا المعنى: نقض مدني ١٥/١/١٩٩٠ مجموعة أحكام النقض ٤١ عدد ٢٦ ص ١١٥، ونقض جنائي ١٥/٢/١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض الجنائي ٢٧ ق ٤٣، ص ٢١٥ بند ١، نقض جنائي ١/١١/١٩٧٦ المجموعة السابقة ٢٧ قاعدة ١٨٦، ص ٨١ بند ٢.

٢-نقض مدني ٣٠/١٠/١٩٧٨ منشور في: محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الأول، الالتزامات، طبعة نادي القضاء، سنة ١٩٨٠م، ص ٥٢٨.

٣-أحمد شوقي محمد، الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

٤-محمد محمد أحمد عجيز، دور الخطأ في تأمين إصابات العمل، مرجع سابق، ص ١٩.

٥-كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٩٢.

وبالتالي، يتحدد خطأ المنتج بأنه إخلال بواجب قانوني أو تقصير في مسلك المنتج لا يقع من أي منتج يقظ وفطن يتعرض لذات المعطيات والظروف التي أحاطت بالمنتج المسؤول.^(١) ولقد كان بعض الفقهاء في كل من مصر وفرنسا قد أقام في فترة من الفترات تفرقة بين ما يسمى بـ "الخطأ العادي"، و "الخطأ المهني"، بشأن مسؤولية أصحاب المهن الحرة.^(٢) فالخطأ العادي هو: "ذلك الخطأ الذي يمكن أن يؤخذ على المنتج منظوراً إليه كشخص عادي، أو بعبارة أخرى تقصيره في اتخاذ الحيطة الواجبة لتجنب الإضرار بالغير، فقد لا يصادف المضرور كبير صعوبة في إثباته".

فالمنتج - على سبيل المثال - يكون مخطئاً بلا شك، إذا قصر في التحقق من سلامة المواد الأولية التي تدخل في صناعة منتجاته، ومن باب أولى، لو أدخلها فيها بالفعل مع علمه بعدم سلامتها، أو إذا سارع إلى إخراج هذه المنتجات للسوق قبل إجراء الكشف عليها، أو على عينة منها، أو تجربتها للتأكد من صلاحيتها.^(٣)

أما الخطأ الفني فهو الخطأ الذي يرتبط بفن العملية الإنتاجية نفسها^(٤) وإثبات المضرور له أشد صعوبة من الخطأ العادي، إلا أن هذه التفرقة لم تستمر لوقت طويل من الزمن، فبعدما كان ينظر إلى مخالفة المنتج لواجب الحيطة والحذر - الذي يلتزم به الشخص المعتاد، وبما لا يخل بالأصول الفنية لمهنته - على أنه خطأ مهني، أصبح الاتجاه الغالب أن أي مخالفة من المهني المحترف للأصول المتعارف عليها يعتبر في حد ذاته خطأ مهنياً موجباً لمسئوليته، يستوي أن يكون هذا الخطأ يسيراً أو جسيماً.^(٥)

ولقد سعى الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا إلى التوسع في فكرة الخطأ كأساس لمسئولية المنتج، فقد اعتبر المهني مسئولاً عن جميع أخطائه المهنية، حتى وإن كانت أخطاؤه يسيرة.

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١١٦.

٢- المرجع السابق، ص ١١٧.

٣- د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، مرجع سابق، ص ٥٦.

٤- المرجع السابق، ص ٥٧.

٥- د. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١١٧.

ففي بادئ الأمر ذهب بعض الفقهاء إلى القول بعدم قيام مسؤولية المنتج عن أخطائه المهنية اليسيرة حتى لا يؤدي تخوفه من المسؤولية إلى تقييد نشاطه وممارسته للمهنة بطمأنينة وثقة. إلا أن الرغبة في حماية المضرورين نتيجة أخطاء المهني (المحترف) قد أدت إلى التحول عن الرأي السابق، وتبنى مسؤولية المهني حتى عن أخطائه اليسيرة.^(١)

ولا ريب أن السعي نحو توسيع فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية التقصيرية للمنتج، ينطلق من تعليل منطقي، وهو أن مقتضيات العدالة تستوجب توفير درجة حماية واحدة للمضرورين من المنتجات المعيبة، سواء الذين تربطهم علاقات تعاقدية بالمنتج، أو الذين لا يرتبطون معه بهذا النوع من العلاقات^(٢).

د-١. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١١١.

د-٢. محمد سامي عبد الصادق، مسؤولية منتج الدواء عن مضار منتجاته المعيبة، مرجع سابق، ص ١١٩.

المطلب الثاني

صور خطأ المنتج

إن تطور الصناعة وانتقالها من الطابع الحرفي إلى الإنتاج الآلي المركب، وتعدد المنتجين في العملية الإنتاجية الواحدة أدى إلى زيادة فرص وقوع الأخطاء المرتبة لمسئولية المنتج عن عيب المنتجات، وإن تعدد أخطاء المنتجين تجعل عملية الإحاطة بها شاقة، وهي في الجملة تتراوح بين الخطأ أو القصور في الدراية الفنية (التصميم) أو الخطأ في الصناعة أو خطأ في تغليف السلعة أو تغليبها، أو قصور في فحص السلعة ومراقبتها، أو التنبيه لأخطارها، أو حتى عدم سحبها من السوق حين الإطلاع على عيوبها.(١) وبعد هذا العرض الإجمالي لنماذج خطأ المنتج سيعكف الباحث على إيضاح أهمها وذلك على النحو التالي:

أولاً- الخطأ في تصميم المنتج:

هو خطأ يتعلق بعدم مسابقة التصميم لما وصل اليه التقدم العلمي والتكنولوجي وقت صنع المنتج من جهة، كما قد يتعلق بالخرائط والرسومات والمواد والمواصفات من جهة أخرى.(٢) ومن أمثلة الخطأ في التصميم أن يكون في التصميم خطأ فني أو أن يكون دون المستوى العلمي وقت التصميم(٣)، أو أن يأخذ صورة عدم الإستخدام الكافي للمواد التي صممت بها المنتجات، أو عدم وجود الأمان والسلامة الكافيان في التصميم.

وإن أغلب القضايا التي يرفعها المضررون لنقص العناية المطلوبة من المنتج في تصميمه بالدرجة التي تحقق الأمن والأمان للأشخاص والأموال(٤)، وذلك مثل عدم التزام صانع الطائرة بتصميم منتج آمن، وصالح للملاحة الجوية وفقاً للاستخدام العادي والمتوقع لها .

١- د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ١٩١.

٢- يسرية عبد الجليل، المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن عيوب تصنيع الطائرات، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٧، ص ٩٦ وما بعدها.

٣- د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢١٤.

٤- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٦٦.

ثانياً- الخطأ في صناعة المنتج:

إن خطأ المنتج مرتبط بصورة أساسية بعملية تصنيع المنتجات بطريقة تجعلها معيبة وشديدة الخطورة لمن يستخدمها^(١)، وذلك كأن يهمل صانع الطائرة في اتخاذ جميع الإحتياطات الواجبة لتفادي ظهور أية عيوب في صناعتها، وذلك بسوء اختيار المواد الداخلة في التصنيع، أو عن طريق سوء تركيبها. ومثل منتج المصاعد الكهربائية الذي لا يزود منتجاته بوسائل الوقاية والأمان المعروفة سلفاً في مجال هذا النوع من الإنتاج.^(٢)

وتطبيقاً لذلك ، رأت محكمة استئناف باريس في عدم تزويد المصعد بما يكفل إحكام غلق الباب الخارجي للمجرى الذي يتحرك فيه ، خطأ جسيماً من جانب المنتج، وكذلك عدم تركيب ما يكفل امتصاص القدر الممكن من صدمة ارتطام الكابينة بالأرض إذا ما تعرض المصعد للسقوط، أو عدم تركيب حواجز معدنية على جانبي الدراجات البخارية، يكون من شأنها أن تعزل ما بين ساقى راكبها وتقل هذه الآلة إذا ما سقط بها على الأرض^(٣). ومن ثم يجب على المنتج أن يقوم بتجريب منتجاته بالقدر الكافي قبل طرحها في الأسواق، و إجراء الرقابة عليها من طرف هيئة تابعة للشركة المنتجة أو هيئة خارجية تتكفل بعملية الفحص و الرقابة التقنية.^(٤)

ثالثاً- الخطأ في التحذير:

ينبغي على المنتج الذي يقوم بتصنيع منتجات ذات طبيعة خطيرة والتي تتطلب دقة كبيرة في استعمالها أن يصرح بهذه الطبيعة الخطرة لها، وذلك مثل:

١-راجع في ذلك: شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج وفقاً لأحكام القانون المدني الجزائري، مرجع سابق، ص ٤٥، د.يسرية عبد الجليل، المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن عيوب تصنيع الطائرات، مرجع سابق ، ص ٩٩، د.قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٢-د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، مرجع سابق، ص ٥٨. 3-Paris23, I, 1924 D. 1924-2-84.

مشار إليه لدى : د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، مرجع سابق، ص ٥٨ .

٤-راجع في ذلك: د.قادة شهيدة ، مرجع سابق، ص ١٦٦، د.يسرية عبد الجليل، مرجع سابق، ص ٩٩.

صانع الطائرة الذي يُلزم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بطريقة استعمال هذه الأخيرة استعمالاً صحيحاً، والتحذير مما قد ينتج عن استعمالها من مخاطر وأضرار، والتحذير من عدم مراعاة احتياطات حيازتها واستعمالها، وهذا الالتزام بالتحذير هو التزام شخصي يجب على الصانع أو المنتج أو المحترف القيام به بنفسه، ولا يجوز أن يعهد به للغير أو للموزع وإلا عُدَّ مُهْمِلاً إهمالاً جسيماً.^(١)

رابعاً- الخطأ في طريقة التعبئة أو التغليف، وكذا طريقة عرض المنتج للتداول:

يتحقق خطأ المنتج في هذه الحالات عند عرض السلعة للبيع، وإن كانت فنياً خالية من الأخطاء (العيوب)، ولكنها تتعارض مع التركيب الكيميائي للشيء المنتج، كما هو الحال في عرض زجاجة من البلاستيك تحتوي على مادة ملتهبة من الممكن بفعل حرارة الجو أن تصيب المشتري أو الغير بأضرار، وكذلك عرض دواء معين لمدة معينة، مما يترتب عليه فساد وعدم صلاحيته أو تعريض منتجات معينة للحرارة، مما يؤدي إلى أن تسبب أضراراً للمستهلك أو المستعمل أو حتى الغير بسبب انفجارها بفعل الحرارة.^(٢)

كذلك، يجب إتباع أسس فنية معينة في التعبئة والتغليف، بحيث يشكل عدم إتباع تلك الأسس الفنية خطأ يوجب مساءلة المنتج، ويتصور ذلك الخطأ مثلاً إذا استعمل المنتج عبوات معينة تعبأ فيها منتجاته إذا كان من شأن هذه العبوات أن تتفاعل كيميائياً مع الشيء المنتج، مما يؤدي إلى تعييبها، وبالتالي إلى عدم صلاحيتها للاستعمال المقصود من جانب المستهلك، لذا يجب على المنتج أن يتبع في طرق التعبئة والتغليف ما يتوافق مع الشيء المنتج.^(٣)

١-راجع في ذلك: د. محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص ٣٠، شرياف محمد، مرجع سابق، ص ٤٥، د. يسرية عبد الجليل، المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن عيوب تصنيع الطائرات، مرجع سابق، ص ١٠٠ وما بعدها.

٢-راجع في ذلك: د. ثروت فتحي إسماعيل، المسؤولية المهنية للبائع المهني الصانع والموزع، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، سنة ١٩٨٧م، ص ٥٤، كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٩٢.

٣- د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص وما بعدها ٣٢٠.

المطلب الثالث

تراجع فكرة الخطأ كأساس قانوني لمسئولية المنتج

لقد ظلت فكرة الخطأ- وإلى وقت قريب- تشكل الأساس القانوني والفني الكافي لإنشاء حق المضرور في التعويض، وتوافق هذا مع اعتبارات العدالة والأخلاق والقانون، والتي تأبى أن تنتسب الضرر إلى غير المخطئ، وقد توافقت هذه الأساس لبساطته ومنطقه مع واقع القرن التاسع عشر، حينما لم تكن الأنشطة الصناعية والإنتاجية تحمل أخطاراً تهدد سلامة وأمن الإنسان وأمواله، وكان من السهولة بمكان إثبات السلوك الخاطئ ونسبته إلى الشخص المسؤول.^(١)

ولكن سرعان ما تبدل هذا الوضع، حيث تطورت المسؤولية المدنية تطوراً عميقاً خلال القرن العشرين، ودار تطورها حول فكرة الخطأ، فأخذت هذه الفكرة تتراجع شيئاً فشيئاً، حتى كادت تختفي في بعض الحالات، مرة تحت ستار الخطأ المفروض فرضاً يقبل إثبات العكس، وثم تحت ستار الخطأ المفروض فرضاً لا يقبل إثبات العكس، بل حتى اختفت تماماً، وتركت مكانها لنظرية تحمل التبعة^(٢) لتصبح مسئولة موضوعية تؤسس على الفعل المادي وعلاقة السببية، فيكون مسئولاً ذلك الذي تسبب مادياً في إحداث الضرر دون حاجة إلى تطلب شرط آخر.^(٣)

ويعود ضعف الخطأ في المسؤولية المدنية إلى أسباب متعددة منها: التقدم التكنولوجي، وتعاظم استعمال الآلات الميكانيكية في جميع نواحي النشاط الإنساني، وإنتاج وتوزيع الأجهزة والمنتجات القابلة للانفجار والاشتعال، وما صاحب ذلك من زيادة عدد الحوادث زيادة كبيرة، واستحالة إسناد الضرر إلى شخص بعينه، أو بقاء سبب الحادث مجهولاً، كل ذلك في الوقت الذي أصبحت فيه

١- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٧٤.

٢- د. عبدالرزاق السنهوري، مصادر الإلتزام، مرجع سابق، ص ٨٦٧.

٣- راجع في ذلك: د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين بين قواعد المسؤولية الفردية واعتبارات التضامن الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠١م، ص ١٧١ وما بعدها.

د. أيمن إبراهيم عبد الخالق العسماوي، تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسئولية المدنية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، سنة ١٩٩٨م، ص ٢٢.

الحاجة إلى التعويض تمثل ضرورة اجتماعية، وبدأت فيه الوظيفة التعويضية للمسئولية المدنية تفوق وظيفة الردع.^(١)

ولقد دفعت الأوضاع السابقة إلى اختفاء الخطأ؛ ليترك مكانه للضرر كعنصر في نظام جديد للمسئولية يبحث عن إلزامه بدفع التعويض بأي ثمن كان.^(٢) ومن ثم، تراجعت فكرة الخطأ كأساس قانوني لمسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة^(٣) إلى أن وصل بها الفقه إلى القول بمساءلة المنتج بمجرد أن تحدث مخاطر للغير بسبب نشاطه مؤسسين ذلك على نظرية الغرم بالغنم، أي أن المنتج يتحمل جزءاً من التعويض نتيجة المخاطر التي قد يتعرض لها الغير مقابل ما يجنيه من مكاسب من نشاطه، وفي ظل ذلك ظهرت نظرية المخاطر أو تحمل التبعة.^(٤)

١- د. محمد أحمد محمد عجيز، دور الخطأ في تأمين إصابات العمل، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

٢- د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ٦.

٣- البداية كانت مع القانون المتعلق بحوادث العمل في فرنسا الصادر في ١٨٩٨/٤/٩، وثم القانون المتعلق بالتعويض عن حوادث المرور الصادر سنة ١٩٨٥، تلاه القانون الخاص بضحايا الإصابات بداء فقدان المناعة بسبب نقل الدوم الملوثة الصادر في ١٩٩١/١٢/٢١، وفي ١٩٩٨/٥/١٩ صدر القانون رقم ٩٨-٣٨٩ الخاص بالمسئولية عن فعل المنتجات المعيبة، للمزيد راجع د. قادة شهيد، مرجع سابق، ص ١٧٥.

٤- كريم بن سخرية، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٠٧.

المبحث الثاني

المخاطر (تحمل التبعة) كأساس لمسئولية المنتج

إن التطور العظيم في الآلة وتنوع علاقات و وسائل الإنتاج، وما صاحب الأنشطة الصناعية والتجارية من وجود مخاطر، سواء تعلقت بالمهنة أو باستعمال أشياء تنسم بالخطورة، مما يتطلب عناية خاصة لحراستها، كل هذه المعطيات أدت إلى ظهور مسؤولية اجتمعت كلمة الفقه والقضاء على تأسيسها على عنصر الضرر، متى توافرت رابطة السببية بينه وبين النشاط محدثه، بغض النظر عن وصف هذا النشاط بكونه مشروعاً أو غير مشروع، مخالفاً للقوانين واللوائح، أم أن هذا النشاط يدور في إطار المشروعية القانونية، حيث تتعقد المسؤولية في جانب من قام بهذا النشاط، دون أن يدفعها بإثباته أنه قد بذل العناية الواجبة والحرص اللازمين في استعماله لهذا الشيء المتسبب في الضرر، فهي مسؤولية-كما قيل- يختفي الخطأ فيها.(١).

أي أنه يمكن تصور وجود مسؤولية بدون خطأ، وهذه هي الفكرة الأساسية التي تركز عليها نظرية تحمل التبعة، أو نظرية المسؤولية غير الخطئية، أو نظرية المخاطر أو المسؤولية الموضوعية، كل هذه التسميات هي تسمية لمصطلح واحد هو "تأسيس المسؤولية من دون خطأ".(٢)

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مضمون نظرية المخاطر.

المطلب الثاني: تقدير نظرية المخاطر.

المطلب الثالث: تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في الاتفاقيات الدولية والقانون المقارن.

١- د. أحمد محمود سعد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٤م، ص ٣٠٥.

٢- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٠٨. د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

المطلب الأول

مضمون نظرية المخاطر

لقد ظهرت نظرية تحمل التبعة^(١) في أواخر القرن التاسع عشر بفرنسا علي يد الفقيهين سالي (Saleilles) وجوسران (Josserand).^(٢) كأساس للمسئولية يواجه عجز البناء التقليدي للمسئولية عن مواكبة التطور، وذلك في إطار البحث عن أساس جديد للمسئولية يضمن تعويض الضحايا والمضرورين من جراء الثورة الصناعية، وما أدت إليه من انتشار واسع في استعمال الآلات الميكانيكية والقوى المحركة في الإنتاج والتوزيع والنقل والصناعة، وتعاطم المخاطر والأضرار الناجمة عن تلك المنتجات^(٣).

ولقد نادى أنصار هذه النظرية بضرورة جبر الضرر وتعويضه، وأنه حتى في حالات الأضرار التي يصعب فيها الإلقاء بعبء تعويض المضرور على عاتق شخص معين لصعوبة إثبات الخطأ، فإن العدالة تستوجب تعويض هذا الضرر، وأنه يجب لذلك إحلال نظرية تحمل التبعة محل المسؤولية الخطئية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية التعويضية، وتحقيقاً للتوازن بين مراكز المواطنين مضرورين ومنفعين من الأنشطة التي تنتج عنها هذه الأضرار.^(٤)

وترتكز هذه النظرية على أساس أن صاحب النشاط الذي استحدث بنشاطه مخاطر يجب عليه أن يتحمل عبء نتائجها، ويعوض المضرور عن الأضرار التي أصابته من هذا الخطر ولا يُطلب من المضرور إلا إثبات الضرر وعلاقة السببية بين الضرر والتبعة، فهذه النظرية لا تعنى أصلاً بالخطأ بل تعنى بالضرر الذي يصيب شخصاً من جراء تبعة أوجدها شخص آخر فيلزمه أن يتحمل ما ينجم عنها.^(٥)

١- لقد إرتبط ظهور هذه النظرية في البداية بظاهرة الحوادث (إصابات العمل، حوادث المرور، حوادث البيئة و أضرار المنتجات والخدمات) ، للمزيد راجع د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ وما بعدها .

٢- د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٦م، ص ٤١٩، د. محمد عبدالقادر الحاج ، مسؤولية المنتج والموزع ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

٣- د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ٧ وما بعدها.

٤- المرجع السابق، ص ٨. د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٩-٨٧٠ .

٥- د. فتحي عبد الرحيم، شرح النظرية العامة للالتزامات مرجع سابق، ص ٤١٩.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن كل شخص يجب أن يتحمل مخاطر فعله وتصرفه ونشاطه بغض النظر عن كون الفعل خاطئاً أم غير خاطئ طالما قامت علاقة سببية بين الفعل والضرر. فالشخص تبعاً لهذه النظرية يعد مسؤولاً عن نتائج أفعاله أياً كانت أي سواء كانت تتصف بالخطأ أو لم تتصف به. (١)

ولقد اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من المبادئ القانونية، كما ساهم في ظهورها العديد من المبررات وسنعكف على دراسة أهم تلك المبادئ والمبررات على النحو التالي:

أولاً-المبادئ القانونية:

إن أهم المبادئ القانونية التي تقوم عليها فكرة المخاطر تتمثل فيما يلي:

١-قاعدة الغرم بالغرم:

يتلخص مضمون قاعدة الغرم بالغرم في أن من يستفيد من مصادر معينة يجب عليه أن يتحمل مغارمها عندما تسبب أضراراً للغير، والغرم بالغرم (٢). فمن يغرم من تشغيل مشروع له عليه أن يغرم التعويض للضرر الناتج عن هذا التشغيل دون أن نرهق المضرور في البحث عن الإثبات لاستحقاقه التعويض. (٣)

أي أن الشخص يجب أن يتحمل تبعه النشاط الاقتصادي الذي يصب في مصلحته ولفائدته؛ فيتحمل بالالتزام بتعويض الضرر الناجم عنه مادام هو الذي يعود عليه نفعه ويكسب منه دون حاجة إلى إرتكاب خطأ من جانبه، فليس من العدل الاجتماعي في شيء أن يقطف صاحب النشاط الاقتصادي ثمرته ويستأثر بما يدره من فوائد ومنافع ويترك لغيره من الناس أن يتحملوا مخاطره فأولى به أن يتحمل تلك المخاطر فمن له النفع وجبت عليه التبعة. (٤)

١- د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ٨.

٢- د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٩.

٣- راجع في ذلك: د. أحمد محمود سعد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، مرجع سابق، ص ٣١٠، د. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٥٧، ف ٢٦٢. مشار إليه لدى: د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٩، كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٢، د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٧٩، د. محمد شكري سرور، مرجع سابق، ص ٧٣.

٤- راجع في ذلك: د. أحمد محمود سعد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، مرجع سابق، ص ٣١١، د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢- مبدأ الخطر المستحدث:

ويعد هذا المبدأ أكثر توافقاً مع انتشار وتنوع الحوادث، ومعناه أن كل من استحدث خطراً للغير سواء أكان بنشاط الشخص أو باستخدامه أشياء خطيرة يلزم بتعويض من لحقه ضرر من جرائها حتى وإن إبتعد سلوكه عن الانحراف والخطأ.^(١) وبعبارة أخرى يمكن القول أن كل من يستحدث خطراً متزايداً للغير باستخدامه آلات تتصف بالخطورة فإن عليه تحمل تبعه هذه الآلات.^(٢)

ثانياً- المبررات التي أدت لظهور هذه النظرية:

إن مبررات ظهور نظرية المخاطر عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١- إذا وقع الضرر دون خطأ من أحد. فمن الذي يجب أن يتحمله؟ هل يجب أن يتحمله المضرور وهو الذي خضع لتبعة لم يكن سبباً في إيجادها، كما أنه ليس هو من يستفيد منها؟ أم يتحمله المتسبب في الضرر وهو الذي أوجد هذه التبعة وهو الذي يغنم منها؟^(٣) إن العدالة تأبي أن يتحمل المضرور ما وقع من ضرر إذ ليس من العدالة أن ينتفع الإنسان من ملكه بينما لا يتحمل أضراره.^(٤)

٢- ينبغي أن يقع الالتزام بالسلامة على محدثي المخاطر في المجتمع .

٣- إن عدم تحميل مخاطر الإنتاج للمنتجين واستفادتهم من مسئولية مخففة يتعارض مع التوجه القضائي والفقه والقانوني المستقر والسائر باتجاه تشديد التزامات المنتجين بغية تعزيز حماية ضحايا أضرار المنتجات والخدمات.^(٥)

٤- إن من يؤسس أي مشروع عليه أن يكون مسئولاً عن الضرر الناجم عنه حتى ولو لم يكن قد ارتكب خطأ فذلك هو مقابل ماله من سلطة.^(٦)

١- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٧٩.

د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢- د. أحمد محمود سعد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

٣- د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٩.

٤- راجع في ذلك: كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٢.

د. أحمد محمود سعد، مرجع سابق، ص ٣١٠.

٥- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٦- د. أحمد محمود سعد، مرجع سابق، ص ٣١٢.

إن مسلك نظرية المخاطر يتناغم مع الاتجاه السائد حالياً في القوانين
الوضعية، والقاضي بضرورة الاهتمام بوضعية المضرورين في مختلف المجالات
ذات الصلة بالحوادث وأهمها ما ترتبه المنتجات المعيبة وهو ما يتوافق أيضاً مع
ما يسمى حالياً بمبدأ "الثروة تلزم" ومؤداه أن من يملك أكثر مطالب بحماية
المضرورين والذي تحول لاحقاً إلى فكرة من يملك القدرة على التأمين عليه تحمل
تبعات الأخطار الماسة بغير المؤمنين. (١)

١- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٠

المطلب الثاني

تقدير نظرية المخاطر

إن نظرية تحمل التبعة لها محاسنها ومزاياها فضلاً عن أنها قد تعرضت لبعض المآخذ والانتقادات، وسنعكف على دراسة المزايا والمحاسن أولاً ثم الانتقادات، وذلك على النحو التالي:

أولاً-مزايا نظرية المخاطر:

١- لا يمكننا أن ننكر التحول الذي أحدثته هذه النظرية في نظام المسؤولية المدنية، ومعها مسؤولية المنتج، بحيث يعود لها الفضل في الرعاية التي أولتها للأطراف الضعيفة في العلاقات القانونية القائمة، كالعمال والمستهلكين وعابري الطريق.^(١)

٢- بفضل هذه النظرية يمكن مواجهة العيوب التي أفرزتها الرأسمالية والتي تتركز في عدم المساواة في توزيع الثروات نحو إقامة توازن معقول بين أولئك الذين يملكون الأموال والثروات، وينشئون بأموالهم مشروعات جديدة؛ فتنشأ تبعاً لذلك مخاطر جديدة ومجالات مختلفة للخطر، وأولئك المحرومون الذين لا يملكون ولا ينشئون، لكنهم يتحملون مخاطر الاستغلال التي ينشئها غيرهم وتضعهم الظروف تحت وطأتها. فيمكن إذن وفقاً لنظرية المخاطر وباعمالها وكأثر لها، تحقيق التوازن المعقول والمنشود من بين فئة محدثي الضرر وهم الأقل عدداً والأكثر عدة والفئة الأخرى وهي الأكثر عدداً والأقل عدة والأكثر تحملاً ونقصد بهم ضحايا الضرر.^(٢)

٣- يبدو جلياً أثر هذه النظرية على نظام مسؤولية المنتج ذلك أن فكرة الخطر المستحدث تستوجب أن كل من أوجد شيئاً خطراً بطبيعته أو لعب فيه، نشأ عنه ضرر يلتزم بالتعويض، بغض النظر عما إذا كان مخطئاً أو غير مخطئ طالما أن المنتج يحقق دائماً الربح، وبهذا تعتبر فكرة المخاطر أكثر توافقاً مع المستجدات الحالية التي تؤسس المسؤولية على فكرة تحمل التبعة، والتي لا تلزم المضرور

١- شرياف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج وفقاً لأحكام القانون المدني الجزائري، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢- محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ١٠.

بإقامة الدليل عل خطأ المنتج، خاصة وأنه إثبات عسير بالنظر إلى تجاوز السلع والمنتجات للطابع الحرفي^(١).

٤- تتوافق هذه النظرية مع النزعة الاجتماعية والمادية في القانون والتي تقويم العلاقات القانونية ليس بين شخصين لكن بين ذمتين ولا مكان فيها لتقدير السلوك الفردي^(٢).

٥- إن الأخذ بغير هذه النظرية يرهق المضرور باشتراط تقديم أدلة في غالب الأحيان ما تستعصى عليه، خاصة إذا اشترك في صناعة المنتج عدة منتجين تتوزع بينهم المسؤولية، ويصعب بالتالي تحديد مصدرها كما أن تشديد مسؤولية المنتج يحثه على العناية بالإنتاج ويدفعه لاتخاذ الوسائل الكفيلة بالوقاية من أخطاره، يضاف إلى ذلك أن المنتج إذا أطلق دعاية حول المنتج فقد أوجد ظاهراً ثقة بوليها المستهلك له ويقبل بسببها على الشراء، منه ومن العدالة أن يتحمل نتائج هذه الثقة التي أوجدها، ولا ضرر عليه من تحمل هذه المسؤولية؛ لأنه يستطيع التأمين ضدها وإضافة قسط التأمين إلى ثمن السلعة الذي يقتضيه من المستهلك فيكون المستهلكون هم في الواقع الذين يتعاونون فيما بينهم على دفع التعويض لمن أصابه ضرر منهم^(٣).

٦- إن هذه النظرية ساهمت في تيسير عمل القضاء خاصة وأن مؤداها يتركز حول إثبات الضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر دون الحاجة إلى إثبات الخطأ، ومن ثم فهي تتجنب التعقيدات التي تنشأ من الصعوبة التي يواجهها المرء في تعريفه للخطأ فهي تخفف من عبء الإثبات وتسهل تعويض الأضرار التي تنتج عن الحوادث^(٤).

١- راجع في ذلك: د. علي علي سليمان ، دراسات في المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٢م، ص ٨٩ ، د. قادة شهيدة ، مرجع سابق ، ١٨٢ ، شريف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج ، مرجع سابق، ص ٥٠.

٢- د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ١١.

٣- د. عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢١٢

٤- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٥

٧- لقد أكدت نظرية المخاطر قابلية أفكارها للتطبيق العملي على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تهدد بطريقة أو بأخرى سلامة وأمن الأشخاص والأموال.^(١)

ثانياً- الإنتقادات التي وجهت لنظرية المخاطر:

إذا كانت نظرية المخاطر تصلح إلى حد ما أن تكون كأساس قانوني لمسئولية المنتج عن الأضرار التي تحدثها منتجاته المعيبة إلا أنها لم تسلم من النقد إذ سجلت عليها جملة من المآخذ^(٢) يمكن إبرازها على النحو التالي:

١- إنها نظرية غير صالحة للتطبيق في الواقع العملي؛ لأن القاضي في حاجة إلى أفكار محددة مضبوطة لا أفكار ذات صبغة فلسفية أو اقتصادية، كما أن فرض الالتزام بالتعويض استقلاً عن كل تقييم لسلوك محدث الضرر، يعرض النظام الاجتماعي الذي يركز على ضمير الأفراد أو التهديد بتوقيع الجزاء لآثار مدمرة، وفضلاً عن ذلك فإن إلقاء تبعة المخاطر على عاتق من يقومون بالنشاط الإقتصادي والصناعي قد يستتبع من الناحية الاقتصادية آثاراً سلبية جسيمة.^(٣)

٢- إن تحميل الشخص معظم الأضرار التي تلحق بالغير من طرح منتجاته سيؤدي وبدون تردد إلى وقف المبادرة الفردية ويقتل الرغبة والحافز للإبداع والتطوير التكنولوجي ويؤدي إلى الجمود.^(٤)

٣- إن محاولة أنصار نظرية تحمل التبعة تسويغها من منظور العدل بفكرة التقابل بين المغارم والمغانم -من تكون له المغانم يجب أن يتحمل المغارم- أضعفت هيكلها النظري وأخرجتها بمظهر أكثر ارتباطاً باعتبارات مادية اقتصادية لا اعتبارات أخلاقية مبررة.^(٥)

١- كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٦.

٢- د. عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع مرجع سابق، ص ٢١٢.

٣- د. حسن عبد الرحمن قدوس، الحق في التعويض مقتضياته الغائية ومظاهر التطور المعاصر في النظم الوضعية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر، ص ١٤٤.

٤- راجع في ذلك: د. عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع مرجع سابق، ص ٢١٢. د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٤.

٥- د. حسن عبد الرحمن قدوس، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٤- يرى منتقدوا هذه النظرية أن تأسيس المسؤولية المدنية بدون خطأ من جانب المدعى عليه هو في حد ذاته ظلم وجور اجتماعي لأن هذه المسؤولية تساوي في نظر القانون المدني إدانة شخص بريء في القانون الجنائي، حقاً إن المضرور يحتاج إلى رعاية ولكن المدعى عليه يحتاج بدوره أيضاً إلى ذات الرعاية إذا لم يكن قد ارتكب فعلاً الخطأ.^(١)

^١ -راجع في ذلك: د. عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٢١٢.

كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٧.

المطلب الثالث

تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في الإتفاقيات الدولية والقانون المقارن

لقد تقدم الحديث عن مضمون فكرة المخاطر أو تحمل التبعة وأهم المزايا و المآخذ التي وجهها أنصار نظرية الخطأ إليها، لكن يبقى الحديث عنها في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون المقارن، وسنعكف على بيان ذلك على النحو التالي:

أولاً-تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في الاتفاقيات الدولية:

أ- اتفاقية المجلس الأوروبي:

لقد ذهبت اتفاقية المجلس الأوروبي حين تصدت لمعالجة أساس مسؤولية المنتج إلى أن العيب في الإنتاج هو السبب الموجب لمسئولية المنتج بالتعويض عن الأضرار البدنية الناشئة عن منتجاته المعيبة، وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة بالقول: "يكون المنتج مسئولاً عن تعويض الأضرار الناجمة عن الإصابات البدنية والوفاة الناشئة عن العيب في المنتجات"^(١).

ولقد أوضحت المذكرة التفسيرية للاتفاقية ما دار في لجنة الصياغة من مناقشات بين الأعضاء حول أساس المسؤولية ، وكيف أن الأغلبية رجحت الأخذ بالمسئولية الموضوعية أي بتحمل التبعة كأساس للمسئولية وذلك لأن فكرة الخطأ سواء كانت مفترضة أو واجبة الإثبات لم تعد تصلح أساساً لمسئولية المنتج بعد أن تكثف الإنتاج وتطورت وسائل الدعاية وتنوعت أساليب البيع مما نجم عن ذلك من مخاطر لا يمكن إبقاؤها على عاتق المستهلك أو المستعمل.^(٢)

إلا أن اللجنة لم تأخذ بنظرية تحمل التبعة على إطلاقها، وإنما اشترطت لقيامها أن يكون الضرر قد نشأ عن عيب في السلعة، ومن ثم لكي يحصل الضرر على

١- Article 3: The producer shall be liable to pay compensation for death or personal injuries caused by a defect in his product..

٢-راجع في ذلك: د. سالم محمد رديعان العزاوي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ٢٥١، د. عبد القادر الحاج،مسئولية المنتج والموزع دراسة مقارنة ،مرجع سابق،ص٢٢١، د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج ،مرجع سابق ، ص١٨٦.

التعويض ينبغي عليه أن يثبت الضرر والعيب في الإنتاج وعلاقة السببية بينهما^(١).

ولما كان العيب في الإنتاج هو أساس المسؤولية ونقطة الارتكاز فيها فقد وضعت الاتفاقية ضابطاً لهذا العيب حتى يسهل على المضرور إثباته فنصت في (الفقرة ج من المادة الثانية) على أنه "يعتبر الإنتاج معيباً إذا لم تتوافر فيه السلامة التي ينبغي مراعاتها مع ملاحظة كل الظروف ومن بينها طريقة عرض الإنتاج"^(٢). ولم تنص الاتفاقية على الوقت الذي يجب أن تتوافر فيه السلامة ويمكن تعليل سكوتها بأنها لا تعتبر مخاطر التطور العلمي معفية لمسئولية المنتج عن الأضرار التي لم يسمح العلم باكتشافها^(٣).

ب- إتفاقية دول السوق الأوروبية المشتركة:

أما بالنسبة لاتفاقية دول السوق الأوروبية المشتركة فقد جاءت أكثر صراحة ووضوحاً من اتفاقية المجلس الأوروبي عند اختيارها لنظرية تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج، حيث أكدت على أن المنتج يكون مسئولاً عن الضرر الذي تسبب فيه العيب في المنتج سواء أكان يعلم بهذا العيب أم لا أو كان ينبغي عليه العلم به، بل تقوم مسئوليته حتى ولو كان المنتج لا يعتبر معيباً بموجب وسائل العلم والتقنية السائدة وقت إطلاقه في التداول^(٤).

١-راجع في ذلك: د. سالم محمد العزاوي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ٢٥٢ وما بعدها، د. عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٢٢٣، كريم بن سخرية، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١١٩، د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٧.

2- Article 2: a product has a "defect" when it does not provide the safety which a person is entitled to expect, having regard to all the circumstances including the presentation of the product a product has been "put into circulation" when the producer has delivered it to another person.

للمزيد راجع في ذلك: د. عبد القادر الحاج، مرجع سابق، ص ٢٢٣ وما بعدها، د. سالم محمد رديعان العزاوي، مرجع سابق، ٢٥٣، كريم بن سخرية، مرجع سابق، ص ١١٩. د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٨٧.

٣- قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٤- راجع في ذلك: د. عبد القادر الحاج، مسئولية المنتج والموزع، مرجع سابق، ص ٢٢٦، د. سالم محمد رديعان العزاوي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ٢٥٥.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن هذه الاتفاقية تأخذ بنظرية تحمل التبعة كأساس للمسئولية إلا أنها لم تجعلها مطلقة وإنما اشترطت لقيامها أن يكون الضرر قد نشأ بسبب عيب في المنتج؛ شأنها في ذلك شأن اتفاقية المجلس الأوروبي^(١)؛ ولذلك جاءت المادة الرابعة من الاتفاقية بتعريف لهذا العيب فنصت على " إن المنتج يكون معيباً إذا لم تتوافر فيه عناصر الأمان والسلامة المتوقعة أو المنتظرة من قبل المستهلك والواجب مراعاتها من جانب المنتج من أجل حماية الأشخاص والممتلكات بما فيها طريقة عرض المنتجات والوقت الذي وضعت فيه للتداول"^(٢).

ج- التوجيه الأوروبي:

إن اتفاقية التوجيه الأوروبي لم تأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطأ في النظام القانوني لمسئولية المنتج، حيث نصت المادة الأولى من التوجيه على أنه: "يسأل المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة"^(٣).

ومن ثم يتضح أن مسؤولية المنتج عن فعل منتجاته المعيبة وفق أحكام التوجيه الأوروبي تقام على الأساس الموضوعي المرتبط بفكرة الحماية من المخاطر فهي مسؤولية بقوة القانون تعمل على خلق توازن عام لفكرة الضرر بين كل من المنتج والمستهلك^(٤)، وذلك أن المستهلك المتضرر من افتقاد السلامة والأمان له أن يثير مسؤولية المنتج بإقامة الدليل على أن الضرر اللاحق به أو بأمواله يرجع إلى نقص الأمان المطلوب في المنتج^(٥).

١- د. محمد عبد القادر الحاج، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٢٢٧، د. سالم العزاوي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

2- Article .T. The producer of an article shall be liable for damage caused by a defect in the article whether or not he know or could have known of the defect .

3-Article 1: The producer shall be liable for damage caused by a defect in his product.

٤- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٩. د. نادية

معوض، مسؤولية صانع الطائرة، مرجع سابق، ص ١٢.

٥- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ١٨٩.

ثانياً-تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في القانون المقارن:

أ- القانون الفرنسي:

تنص المادة (١٣٨٦-١) من القانون رقم: (٩٨-٣٨٩) المدني الفرنسي على أن: "يسأل المنتج عن الأضرار الناتجة عن منتجاته المعيبة، سواء ارتبط مع المضرور بعقد أم لا"^(١). يتضح من النص السابق أن ثبوت عيب المنتج لا ينظر إليه على أنه قرينة على خطأ المنتج ولكنه يعد في حد ذاته أساساً لقيام المسؤولية^(٢). ومن ثم فالقانون الفرنسي لا يؤسس مسؤولية المنتج عن فعل منتجاته المعيبة على أساس فكرة الخطأ بل على أساس فكرة المخاطر أو تحمل التبعة^(٣). لذلك فإن تحديد العيب لا يتم على أساس من تقدير درجة الأمان التي كان يمكن للمنتج الوصول إليها لو أنه قام باتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات المطلوبة وبذل أقصى جهده وعنايته في شأنها وإنما يتم تحديد العيب كأساس للمسئولية المقررة بموجب القانون على أساس التوقعات المشروعة للمستخدمين أي بمعيار موضوعي^(٤).

فالمشرع الفرنسي قد أنشأ مسؤولية موضوعية تقوم على أساس من ثبوت المسؤولية بمجرد ثبوت الضرر منسوباً إلى عيب السلعة ولا يحتاج فيه المضرور إلى إثبات خطأ المنتج. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الهدف الرئيس الذي حرص عليه القانون الفرنسي هو إعفاء المضرور من عيوب المنتجات من إثبات الخطأ الشخصي للمنتج بصفة عامة، وبالتالي وبصفة خاصة من إثبات خطأ المنتج عن تخلف مواصفات الأمان والسلامة في المنتج الذي تم إطلاقه للتداول^(٥).

١- Article 1386-1: Le producteur est responsable du dommage causé par un défaut de son produit, qu'il soit ou non lié par un contrat avec la victime.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.

٣- راجع في ذلك: كريم بن سخرية ، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

شريف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج ، مرجع سابق ، ص ٥١، د.قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٩٦ .

٤- راجع في ذلك: د.حسن عبد الباسط جميعي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨٠ .

كريم بن سخرية ، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

٥- د.حسن عبد الباسط جميعي ، مسؤولية المنتج ، مرجع سابق ، ص ١٧٩

د.قادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق ، ص ١٩٨، كريم بن سخرية ، مرجع سابق، ص ١٢٤.

ب- القانون المصري:

تنص لمادة (٦٧-١) من قانون التجارة المصري الجديد على أنه: "يسأل منتج السلعة وموزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج، إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج".^(١)

يتضح من النص السابق أن القانون المصري لا يشترط على المضرور إثبات خطأ من جانب المنتج وتابعيه بل إنه على العكس من ذلك وتسهيلاً على المضرور في الحصول على حقه في التعويض ألزمه فقط بإثبات أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج من دون أي تفرقة بين ما إذا كان هذا العيب يرجع إلى المنتج أو الموزع طالما أنه لم تراعى في المنتج أو العملية الإنتاجية الحيلة الكافية في التصميم أو التركيب، أو حتى في طريقة العرض.^(٢)

ومن ثم فالمشرع المصري قد أقر نظاماً خاصاً لمسؤولية المنتج أسسه على فكرة المسؤولية الموضوعية المرتبطة بفكرة الضرر الناتجة عن عيب في المنتج في أي مرحلة من مراحل الإنتاج أو التسويق أو العرض النهائي له، لذا فالحكم الذي رسخه القانون الجديد للتجارة يبدو جد متوافق مع نظرية الخطر المستحدث والتي تقيم التعويض على فكرة تحمل المخاطر.^(٣)

ج- القانون الإماراتي:

لقد تقدم القول بأنه لا يوجد تشريع في دولة الإمارات العربية المتحدة خاص بمسؤولية المنتج يمكن الرجوع إليه للوقوف على الأساس القانوني لمسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة ومن ثم وجب الرجوع إلى القواعد العامة.

وبالرجوع إلى القواعد العامة (سواء للمسؤولية العقدية أو التقصيرية) يتبين لنا أن قانون المعاملات المدنية الإماراتي قد تبنى فكرة المسؤولية الموضوعية حيث يستمد أحكامه من الفقه الإسلامي، وهذه الفكرة يتركز كل اهتمامها على

١- راجع في ذلك: د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠، د. هاني دويدار، مرجع سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

٢- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠، شريف محمد، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٥٢.

٣- د. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

حماية المضرور وضمن تعويضه عما أصابه من ضرر^(١)، أما تقويم سلوك مرتكب الفعل الضار فلا تلتفت له إلا عرضاً^(٢)، ومن ثم فمسئولية من يلحق الضرر بغيره مسؤولية لا تقوم على الخطأ بل على الضرر^(٣).

كما نصت المادة (٩) من قانون حماية المستهلك الإماراتي رقم: (٢٤) لسنة ٢٠٠٦ على أنه "يسأل المزود عن الضرر الناجم عن استخدام السلعة وإستهلاكها". ومن ثم يكاد يتفق التشريع الإماراتي في جوهره بالنسبة لمسئولية المنتج مع التشريعات السابقة في الأخذ بالمسئولية الموضوعية . بالإضافة إلى ما تقدم فإنه يمكن تأسيس مسؤولية المنتج في التشريع الإماراتي عن أضرار منتجاته المعيبة أيضاً على فكرة الحراسة بحسبانه حارساً لها- وهذا ما سيتناوله الباحث في المبحث القادم- من هذا الفصل.

١- تنص المادة رقم : (٢٨٢) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه " كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر "

٢- د. عدنان سرحان ، المصادر غير الإرادية للالتزام، في قانون المعاملات المدنية الإماراتي وفقاً لأصوله من الفقه الإسلامي ، الشارقة ، مكتبة الجامعة ، سنة ٢٠١٠، ص ١٧.

٣- راجع في ذلك: محمد شريف احمد ، مصادر الالتزام في القانون المدني ، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٩٩، ص ٢١١.

المبحث الثالث

الحراسة كأساس لمسئولية المنتج

تمهيد وتقسيم:

لقد أدت الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر، وما صاحبها من تزايد الاهتمام بصناعة الآلات الميكانيكية والمعدات واطراد الحوادث الناجمة عنها إلى تبني التشريعات المدنية في غالبية دول العالم لمفهوم متطور لفكرة حراسة الأشياء كأساس لمسئولية أي شخص تتسبب الأشياء التي تخضع لحراسته في الإضرار بالغير.^(١)

ولقد كان يوجد تمييز بين الأشياء الخطرة، والتي يقوم بشأنها افتراض الخطأ وبين الأشياء غير الخطرة التي لم تكن تدخل في نطاق تطبيق المسئولية عن حراسة الأشياء، غير أنه في مرحلة لاحقة أصبح الخطأ مفترضاً في شأن كافة الأشياء وبغض النظر عن خطورتها.^(٢)

ففي فرنسا بعد أن كان القضاء الفرنسي ينظر إلى المادة (١٣٨٤-١) من التقنين المدني الفرنسي على أنها مجرد تمهيد للمواد الخاصة بمسئولية كل من حارس الحيوان، وحارس البناء، أصبح القضاء يتوسع في تفسير هذه المادة، بحيث أدخل في تطبيقها جميع الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة، كالآلات الميكانيكية والأسلحة والمواد الكيميائية والزجاج وأسلاك الكهرباء، ومن ثم تغطي المضرورين من هذه الأشياء والذين لا يستطيعون إثبات خطأ الحارس نظراً للجهل بمسببات الضرر.^(٣)

أما في مصر، فقد أخذ التقنين المدني المصري الجديد بتقرير المسئولية عن حراسة الأشياء، كما تبني أيضاً افتراض خطأ حارس الشيء^(٤)، أي أن أساس

١- د. محمد سامي عبد الصادق، مسئولية منتج الدواء، مرجع سابق، ص ١٢١، د. أمجد محمد منصور، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٢- راجع في ذات المعنى: د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة في المسئولية المدنية، دراسة مقارنة، القاهرة، دون ناشر، سنة ٢٠٠٤م، ص ٢٢.

٣- د. محمد سامي عبد الصادق، مسئولية منتج الدواء، مرجع سابق، ص ١٢١.

٤- د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص ١٥٤.

المسئولية عن الأشياء الخطرة هو الخطأ المفترض من جانب حارس هذه الأشياء^(١)، وهو ما نصت عليه المادة (١٧٨) بالقول: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو آلات ميكانيكية يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة"^(٢).

وأما في الإمارات العربية المتحدة، فنجد أن قانون المعاملات المدنية الإماراتي قد أخذ أيضاً بتقرير المسؤولية عن حراسة الأشياء حيث نصت المادة (٣١٦) منه على أن "كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها، أو آلات ميكانيكية يكون ضامناً لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر، إلا ما لا يمكن التحرز منه وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة".

ولكن المسؤولية عن حراسة الأشياء في التشريع الإماراتي لا تقوم كما هو الحال في التشريع المصري على فكرة الخطأ المفترض، وإنما تقوم على المسؤولية الموضوعية المبنية على ضمان الضرر^(٣). وبعبارة أخرى يمكن القول بأن المسؤولية عن حراسة الأشياء في التشريع الإماراتي تقوم على فكرة الإضرار بال مباشرة و فكرة الغرم بالغرم والتي مقتضاها أنه من كان الشيء تحت سلطته وتصرفه فكما ينتفع من هذا الشيء فيغنم؛ عليه في المقابل أن يتحمل نتائج الضرر الذي يصيب الغير فيغنم^(٤). واعتبار الشيء من الأشياء التي تقتضي عناية خاصة تعتبر مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض^(٥).

١- د. فاروق الأباصيري، أحكام المسؤولية التقصيرية، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢- قررت محكمة النقض المصرية بأن النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني يدل على أن الحراسة على الأشياء الموجبة للمسؤولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والرقابة والتوجيه لحساب نفسه، الطعن رقم ٥٥٤، لسنة ٥٩ ق، جلسة ١٧/١٢/١٩٩٥ م، س ٤٦، ع ٢٤ ص ١٣٩٦، مشار إليه لدى د. أسامه بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ٦١.

٣- المرجع السابق، ص ٧٦.

٤- د. عدنان سرحان، المصادر غير الإرادية للالتزام، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٥.

٥- د. عبد الخالق حسن أحمد، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

وهذا ما ذهبت إليه محكمة تمييز دبي في حكمها الصادر في ٢٧ مايو عام ١٩٩٥م بقولها " أن مفاد نص المادة (٣١٦) من قانون المعاملات المدنية أنه متى وقع الضرر وكان ناتجاً عن شيء من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة وأثبت المضرور توافر علاقة السببية بين الضرر الذي لحق به وبين الشيء الذي في حراسة المدعى عليه فإن مسؤولية هذا الأخير تتحقق ليس على أساس خطأ مفترض في جانبه وإنما على أساس قاعدة الغرم بالغنم، ولذلك لا يلزم لقيام تلك المسؤولية إثبات التعدي أو التقصير في جانب حارس الشيء اكتفاء بتدخل ذلك إيجابياً في إحداث الضرر باعتبار أن مسؤولية الحارس عن الضرر في هذه الحالة تكون بطريق المباشرة وليس التسبب "(١).

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري، قد جعل قرينة خطأ المسئول عن حراسة الأشياء قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس إلا بإثبات السبب الأجنبي أو القوة القاهرة(٢)، كما أن المشرع الإماراتي جعل حارس الأشياء الخطرة لا يمكنه أن ينفي مسؤوليته عن الضرر الذي يصيب الغير إلا إذا استطاع إثبات وجود السبب الأجنبي(٣) بقوله " كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها، أو آلات ميكانيكية يكون ضامناً لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر، إلا ما لا يمكن التحرز منه، وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة "(٤).

١- تمييز دبي في ٢٧ مايو سنة ١٩٩٥م مشار إليه لدى:

د. ناصر محمد سلطان ، المسؤولية عن فعل الأشياء التي تتطلب عناية خاصة والآلات الميكانيكية في ضوء قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات ومقارنة بالقانون المدني المصري ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سنة ٢٠٠٥، ص ١٧٣.

٢- د. محمد حسين منصور ، النظرية العامة للالتزام ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥٨-٧٨٩.

٣- د. محمد المرسي زهرة ، المصادر غير الإرادية للالتزام ، مرجع سابق ، ٤٤١.

٤- إن إعتبار الشيء من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة أم لا، تعد مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض ، راجع د. عبد الخالق حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨.

وتجدر الإشارة إلى أن نص القانون المصري والإماراتي يختلفان عن نص المادة (١٣٨٤) من القانون الفرنسي في أنهما لم يقررا المسؤولية المفترضة بشأن جميع الأشياء غير الحية، ولكنهما قصرّا المسؤولية على الأشياء الخطرة أي التي تتطلب حراستها عناية خاصة، سواء لطبيعتها أو بالنظر للظروف والملابس التي تجعلها مصدراً لخطر يستوجب عناية خاصة أيّاً كان نوعها وأياً كان مصدر الطاقة المحركة لها.^(١)

وحيث أن فكرة الخطورة لا ترتبط بالضرورة بطبيعة الشيء ذاته بل قد توجد بوجود عيب من عيوب التصنيع؛ فقد ظهر أن النصوص التقليدية التي تنظم أحكام المسؤولية عن الأشياء الخطرة بطبيعتها غير قادرة على توفير حماية للشخص المضرور في مواجهة الأشياء التي وإن لم تكن خطرة بطبيعتها إلا أن احتوائها على عيب من عيوب التصنيع جعلها تشكل مصدر خطورة له^(٢).

وقد نتج عن ذلك الوضع أن أضحت مقاضاة حارس الشيء أكثر يسراً وسهولة من مقاضاة المنتج الذي يقع على عاتق المضرور عبء إثبات خطئه. وحيث تؤدي هذه النتيجة إلى اختلال واضح في ميزان العدالة، وتؤدي إلى تحمل الحارس المادي للشيء للمسؤولية عن المخاطر التي تنجم عن عيوب الشيء التي تسبب فيها المنتج نتيجة لخطأ في التصميم أو التصنيع؛ لذلك فقد اتجه الفقه والقضاء إلى الأخذ بنظرية تجزئة الحراسة.^(٣)

وفي ضوء ما تقدم وللتعرف على فكرة الحراسة وتجزئتها سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك كما يلي:

المطلب الأول: فكرة الحراسة.

المطلب الثاني: تجزئة الحراسة.

١- راجع في ذلك: د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٢- د. فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص ٧٤.

٣- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٣٨.

المطلب الأول

فكرة الحراسة

إن فكرة الحراسة هي الأساس الذي يعبر عن فكرة المسؤولية بقوة القانون بسبب بعض السلطات على الشيء، وذلك فالسلطة على الشيء تحدد فكرة الحراسة من جانب، كما تعين الحارس المسئول من جانب آخر.^(١) وفي ضوء ما تقدم سنعكف على تعريف الحارس أولاً، ثم أنواع وصور الحراسة ثانياً، وذلك على النحو التالي:

أولاً- تعريف الحارس:

يعرف الحارس بأنه "من تكون له وقت حدوث الضرر-سيطرة فعلية على الشيء ذاته، وعلى استعماله لحساب نفسه".^(٢) والسيطرة الفعلية على الشيء تعني سلطة استعماله وإدارته ورقابته بصفة مستقلة، أي يسيطر على الشيء لحساب نفسه.^(٣)

وفي هذا قالت محكمة النقض المصرية بأن "الحارس هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً أو استقلاً، ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله، إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة، ويجعل المتبوع وحده هو الحارس للشيء، كما لو كان هو الذي يستعمله ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسؤولية على أساس الخطأ المفترض هي لسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه".^(٤)

١- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ٢٧ وما بعدها.

٢- راجع في ذلك: د. عدنان سرحان، المصادر غير الإرادية للالتزام، مرجع سابق، ص ٦٠، د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، النظرية العامة للالتزامات مرجع سابق، ص ١٢٨.

٣- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٧٤٩.

٤- نقض مدني مصري في ١٢/٤/١٩٧٩ م، طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤٥، غير منشور:

مشار إليه لدى: د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، النظرية العامة للالتزامات مرجع سابق، ص ١٥٨.

وأما الحارس في الفقه الفرنسي فهو من يملك السيطرة المادية على الشيء، والمعنى هنا ينصرف إلى الحائز للشيء، وحتى ولو لم تكن له القدرة على استعماله ورقابته^(١). وأما محكمة النقض الفرنسية فقد عرفت أنه "من له الحراسة القانونية المتميزة بالاستقلال الكامل في السيطرة على الشيء وسلطة توجيهه وإصدار الأوامر والتعليمات المتعلقة به"^(٢).

ثانياً-أنواع وصور الحراسة:

من خلال التعريفات المتقدمة، يمكن تقسيم الحراسة إلى حراسة قانونية وحراسة مادية (فعلية)، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

أ-الحراسة القانونية:^(٣)

الحارس بناء على نظرية الحراسة القانونية هو:صاحب السلطة القانونية على الشيء في الاستعمال والرقابة والتوجيه، يستمدّها من حق عيني على الشيء أو حق شخصي متعلق به، ويستوي أن يكون مصدر حقه عقداً أو أي مصدر آخر من مصادر الحقوق.^(٤)

وحق الحارس في الاستعمال والرقابة والتوجيه معناه حقه في إصدار الأوامر والتوجيهات الخاصة باستخدام الشيء في نشاط خاص به يباشره بصورة مستقلة، أي لا يخضع لسلطة شخص آخر فيما يتعلق باستخدامه لهذا الشيء، ويستطيع الحارس-بناء على هذه السلطة-أن يمنع حدوث أي ضرر ناتج من استخدامه.^(٥)

١- راجع في ذلك:كريم بن سخرية،المسئولية المدنية،مرجع سابق،ص٥٣، د.قادة شهيدة،المسئولية المدنية،مرجع سابق،ص١٢٠.

2- cass.civ.,30mar1897,Seing 1897-1-60,comm.Esmen.

مشار إليه لدى كل من : د.قادة شهيدة،المسئولية المدنية،مرجع سابق،ص١٢٠، كريم بن سخرية،المسئولية المدنية،مرجع سابق،ص٥٣.

٣-لقد سادت نظرية الحراسة القانونية في القضاء الفرنسي في الفترة السابقة على حكم Franck،الصادر من الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤١.

٤-د. محمد عبد القادر الحاج ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ وما بعدها .

٥-د.أحمد شوقي محمد عبد الرحمن،حدود الارتباط بين مسئولية المتبوع والمسئولية الشئئية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي،الإسكندرية،منشأة المعارف،سنة٢٠٠٧م،ص٧٣ .

ويكفي وجود هذه السلطة القانونية لثبوت الحراسة، ولا يتطلب مباشرتها بالفعل^(١)، وعلى ذلك، فإن عدم إمام الشخص بالأصول الفنية المتعلقة بالشئ لا يتضاد مع اعتباره حارساً، طالما أن له سلطة في الرقابة والتوجيه، وإن لم يستطع مباشرته بالفعل بسبب جهله الفني. ويترتب على الأخذ بفكرة الحراسة القانونية نتيجتان هامتان: **النتيجة الأولى**: أن التابع لا يمكن أن يكون حارساً، فهو لا يملك على الشئ حقاً في الإدارة والرقابة، بل يقوم بتسييره ومراقبته فقط، وهي أمور مادية يمارسها لحساب متبوعه دون أن يكون له في ذلك حق مستقل، فهناك تعارض إذن بين صفة الحارس وصفة التابع. وأما **النتيجة الثانية**: فتتمثل في أن هناك قرينة تقوم على اعتبار المالك حارساً حتى يثبت العكس^(٢).

غير أن الأخذ بالحراسة القانونية ينتج عنها عدة مثالب، فمثلاً يظل المنتج هو الحارس والمسئول عن الضرر الذي تحدثه منتجاته، حتى ولو كان المستهلك هو السبب في حدوث الضرر، وكذلك في حالة انتقال الحراسة بفعل مادي، كالسرقة، فهذا ظلم بين، كما أن علم المجرم بالإعفاء من المسؤولية التي تنتج عن الأشياء المسروقة سيدفعه إلى عدم الإكتراث واللامبالاة في استخدامها، والرغبة في الحصول على الشئ بأية وسيلة، وأمام هذه الانتقادات ظهر اتجاه يناهز بضرورة الأخذ بالحراسة المادية^(٣).

ب- الحراسة الفعلية:

لقد تحول القضاء والفقهاء^(٤) في فرنسا من نظرية الحراسة القانونية إلى نظرية الحراسة الفعلية، ابتداء من حكم (Franck) الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١م من الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية^(٥). وفي هذا الجانب حتى تنهض

١- د. ناصر محمد سلطان، المسؤولية عن فعل الأشياء، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢- د. محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٣- مامش نادية، مسؤولية المنتج دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٦، د. ناصر محمد سلطان، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

٤- د. أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، حدود الارتباط بين مسؤولية المتبوع والمسؤولية الشينية، مرجع سابق، ص ٧٨ د.

ناصر محمد سلطان، المسؤولية عن فعل الأشياء، مرجع سابق، ص ٨٢.

s-CH.Reunies, 2Dec1941.D.C.1942.25. not Ripert

لقد أخذ القضاء الفرنسي في قضية فرانك، بفكرة الحراسة المادية، وتلخص وقائع هذه القضية، في أن الابن القاصر للدكتور فرانك أخذ سيارة والده، وذهب بها لقضاء سهرة ليلة عيد الميلاد في سنة ١٩٢٩ بمدينة نانسي، ودخل أحد=

مسئولية الحارس في حالات الحراسة المادية ينبغي أن تكون للحارس سلطة واقعية وفعلية في استعمال الشيء وفي توجيهه وفي رقابته ليس إلا، فمن له السلطة الفعلية لا يشترط أن يكون له حق قانوني في ذلك.^(١)

ويترتب على معيار الحراسة الفعلية أنها يمكن تنتقل من شخص إلى آخر على سند من انتقال السلطة الفعلية إلى هذا الآخر ، وإن كانت الحراسة الفعلية محلاً للانتقال إلا أنها لا تقبل التعدد، فهي وحدة واحدة ، تكون في وقت واحد وعلى ذات الشيء، لأشخاص مختلفين في سند حراستهم حيث أن أساسها السلطة الفعلية ، التي تتمثل في توجيه الشيء ورقابته والتصرف في أمره^(٢).

ويسلم الفقه والقضاء في مصر بمعيار الحراسة الفعلية^(٣)، وفي هذا الاتجاه ذهب كذلك المشرع الإماراتي عندما نص في المادة (٣١٦) على أن: " كل من كان تحت تصرفه ..."، فالتعبير بلفظ (كل) يعنى به من له سيطرة فعلية على الشيء سواء كان مالك أم غير مالك^(٤).

=الملاهي بها و ترك سيارته أمام مبنى الملهى، فسرقتها مجهول، و انطلق بها مسرعا فدهس ساعي البريد المسمى كونو فقتله و فر بالسيارة هاربا، فرفعت أرملة القتل دعوى أمام محكمة نانسي تطالب فيها الدكتور فرانك بالتعويض باعتباره مالكا للسيارة، و حارسها القانوني، طبقا للمادة ١/١٣٨٤، فرفضت محكمة نانسي طلبها باعتبار الدكتور فرانك فقد السيطرة على سيارته عقب سرقتها، و أن السارق هو المسئول عن الحادث لا المالك، و أيدت محكمة استئناف نانسي الحكم، فرفعت الأرملة طعنا بالنقض، فنقضت الدائرة المدنية لمحكمة النقض الحكم مستندة إلى أن المالك لا السارق هو الحارس القانوني للسيارة، و أحالت الدعوى إلى محكمة استئناف بيزانسون فأيدت هذه المحكمة الرأي الذي أخذت به محكمة استئناف نانسي و لم تأخذ بالحراسة القانونية، فأوجب ذلك تدخل الدوائر مجتمعة لحسم الخلاف فأصدرت حكمها بتاريخ ١٩٤١/١٢/٠٢ قالت فيه: "وحيث إن فرانك لم تكن له على سيارته سلطات الاستعمال و التسيير و الرقابة، و بالتالي لم تكن عليه الحراسة فيترتب عليه ألا يخضع للقرينة المنصوص عليها بالمادة ١/١٣٨٤، و بما أن محكمة الاستئناف قد قضت بذلك فإنها تكون طبقت حكم القانون"

راجع في ذلك: علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام ، مصادر الالتزام، مرجع سابق، ص ١١٣-

١١٥

١-د.محمد نصر الدين منصور، ضمانات تعويض المضرورين، مرجع سابق، ص ١٤٢، د. أسامة بدر ، فكرة الحراسة، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٢-د. أسامة بدر ، فكرة الحراسة ، مرجع سابق ص ٣٦ .

٣-د.أحمد شوقي محمد، حدود الارتباط، مرجع سابق، ص ٧٩.

٤-د. ناصر محمد سلطان ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

المطلب الثاني

تجزئة الحراسة

بسبب غياب صفة الحارس عن المنتج على أثر غياب سلطات الحراسة الثلاث، المتمثلة في الاستعمال والإدارة والتوجيه والرقابة نتيجة لانتقال حيازة المنتج بالبيع إلى شخص آخر، وعدم إمكانية إثارة مسؤوليته^(١) ظهر اتجاه ينادي بضرورة التفرقة بين نوعين من الحراسة هما: حراسة التكوين الداخلي للشيء أو المنتج من جهة، وحراسة استعمال الشيء من جهة أخرى، فإذا ما نشأ الضرر نتيجة لعيب في التكوين الداخلي للمنتج، فإن عبء المسؤولية يتحمله الحارس المسؤول عن تكوين المنتج أو صناعته أو تركيبه، وإذا ما نشأ الضرر بسبب الاستعمال فإن الحراس المسؤولين عن استعماله هم الذين يتحملون عبء هذه المسؤولية قبل المتضرر من هذا المنتج، أو كما يقول جانب من الفقه بأنه تمييز بين حراسة جوهر الشيء وحراسة استعمال الشيء^(٢).

ويقصد بحراسة التكوين: حراسة العناصر الداخلية التي يتكون منها المنتج، وطريقة تصميمه وتركيبه وصناعته بالشكل النهائي. أما حراسة الاستعمال، فهي: حراسة تشغيل المنتج بعد صناعته وتكوينه، أي السيطرة الفعلية على المنتج أثناء عملية استعمال الشيء^(٣).

والأمثلة في هذا المجال كثيرة، منها على سبيل المثال: أن يكون تاجر التجزئة قد سلم إلى المشتري علبة زجاجية مملوءة بالمرطبات التي تتكون من سوائل غازية؛ فتنفجر العلبة الزجاجية بين يدي المشتري عند محاولة فتحها، وكان سبب الانفجار يرجع لعيب في صناعة العلبة أو التعبئة أو طريقة تكوين السوائل الغازية في المصنع، أو عدم إحكام سدادة غطاء العلبة.

١- د. سالم محمد رديعان العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٧٨.

٢- راجع في ذلك: د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١١١، د. سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٧٩، د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣- د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٧٥٥، د. ناصر محمد سلطان، مرجع سابق، ص ٩٨، سالم محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ١٧٩.

فهنا تظهر أهمية التفرقة بين الشخص المسئول عن حراسة التكوين الداخلي للمنتج المتمثل بالمنتج صاحب مصنع العلب الزجاجية، أو مصنع السوائل الغازية والتعبئة وبين حراسة استعمال الشيء، المسئول عنها في هذا المثال تاجر التجزئة أو المشتري.^(١)

وتقوم التفرقة بين حراسة التكوين وحراسة الإستعمال في الفقه الفرنسي على مبرر رئيسي مقتضاه أن مسؤولية الحارس تتركز في التشريع الفرنسي على قرينة الخطأ في الحراسة أو في الاستعمال، وهي قرينة يصعب إعمالها في حالة إذا ما كان الضرر ناتجاً عن عيب في الشيء محل الحراسة لعدم تصور قيام خطأ في جانب الحارس في هذه الحالة.^(٢)

ولقد بدت أهمية نظرية الفصل بين حراسة التكوين والحراسة المادية في شأن تحديد وتوزيع المسؤولية عن الحراسة بين مالك الشيء وبين حائزه القانوني (المستأجر أو المستعير)، حتى لا يتحمل الحائز المسؤولية إلا في حدود السلطة الجزئية الممنوحة له في السيطرة على الشيء وإدارته.

فبينما يتحمل الحارس الحائز للشيء في ظل النظرية التقليدية للحراسة المسؤولية نتيجة لافتراض الخطأ في السيطرة على الشيء، بالإضافة إلى ضمان تعويض الأضرار الناجمة عن عيوب الشيء، فإنه وفي ظل هذه النظرية الحديثة لن يتحمل حائز الشيء إلا المسؤولية عن السلوك الخارجي للشيء، أما العيوب الداخلية، فتقع على عاتق المالك بوصفه المسيطر على هذه العيوب.^(٣)

ولقد ظل القضاء الفرنسي متردداً بشأن نظرية تجزئة الحراسة إلى حراسة تكوين وحراسة استعمال، إلا أنه وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين قد أخذ بهذه الفكرة، وذلك في تطبيق لمحكمة النقض الفرنسية بمناسبة قضية الأكسجين السائل.^(٤)

١- د. سالم محمد العزاوي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٧٩.

٢- راجع في ذلك: د. محمد المرسي زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، مصادر الالتزام غير الإرادية، مرجع سابق، ١١٢.

٣- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٤١.

٤- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١١٣ وما بعدها، د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٢٢ =

ومنذ صدور الحكم السابق، تواترت أحكام المحاكم، وعلى رأسها محكمة النقض الفرنسية على قبول حراسة التكوين أساساً لمسئولية المنتج التقصيرية في مواجهة الغير المضرور.^(١)

ولقد ذهبت معظم الأحكام القضائية الفرنسية^(٢) إلى قصر مسئولية حارس التكوين على الأشياء والمنتجات التي تتسم بالفعالية الذاتية أو الخطورة الذاتية، ومن ذلك الأشياء القابلة للانفجار أو الاشتعال، والأشياء السامة ومنها على سبيل المثال: الآلات، والأجهزة التي يستخدم فيها الغاز، أو تحتوي على مشتقات بترولية.^(٣)

= وتتلخص وقائع هذه القضية الهامة في أن إحدى شركات إنتاج أسطوانات الأكسجين السائل قد تعاقدت مع شركة من شركات النقل لإرسال شحنة إلى أحد العملاء، وأثناء تفريغ الشعب انفجرت إحدى الأسطوانات، مما تسبب في إصابة أحد العمال التابعين لشركة النقل وعامل آخر من عمال المشتري؟ لذلك أقام العاملان دعواهما على الشركة المنتجة وشركة النقل، استناداً إلى المسئول عن حراسة الأشياء. ولقد دفعت الشركة المنتجة بانتفاء صفتها كحارس للأسطوانات بالنظر إلى انتقال السيطرة المادية عليها إلى الشركة الناقلة وفقاً لمفهوم الحراسة الفعلية. وفي المقابل فقد ادعت شركة النقل بانتفاء مسئوليتها استناداً إلى أن السبب في الحادث لا يرجع إلى سيطرتها المادية على الشيء، وإنما للعيوب الداخلية التي لا يسيطر عليها إلا المنتج. وبناء على ما تقدم، فقد قضت محكمة الموضوع برفض الدعوى المقامة على الشركة المنتجة استناداً إلى انتقال الحراسة الفعلية إلى الشركة الناقلة.

كما قضت برفض الدعوى بالنسبة إلى الشركة الناقلة استناداً إلى أنه لم يمكن الاستدلال على أسباب الانفجار، إلى أنه وإن صح ادعاء المدعين بأن السبب في الحادث هو عيوب داخلية في الأسطوانة التي انفجرت، فإن ذلك لا يعد أساساً لمسئولية الناقل الذي لم يكن باستطاعته العلم بهذه العيوب، وحيث أيدت محكمة الاستئناف قضاء محكمة أول درجة، فقد طعن العاملان على هذا الحكم أمام محكمة النقض.

ولقد انتهت محكمة النقض في شأن هذه الدعوى إلى إصدار حكمها بنقض حكم محكمة الاستئناف وإلزام الشركة المنتجة بالتعويض استناداً إلى مسئوليتها عن حراسة الأسطوانات، لأن صفة الحارس تثبت فيمن يسيطر على الشيء مادياً أو فعلياً، ولا تتنفي هذه الصفة عن الحارس إلا إذا أمكنه إثبات فقدائها بغير إرادته أو انتقالها إرادياً إلى الغير وبشرط أن يكون انتقالها كاملاً، وأن يعطي من انتقلت إليه هذه السيطرة القدرة على توقي الأضرار أو تلافيها وهكذا، فقد أرسى هذا الحكم دعائم تجزئة الحراسة إلى حراسة التكوين والحراسة المادية (حراسة الاستعمال).

-C.A.Limoges, 20 Nov. 1961, R.T.; Civ., 1962, p647, No23. Obs.A.TUNC.

١- مشار إليه لدى: د. قادة شهيدة، المسئولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٤٥.

2- Paris. 7juill. 1989, J.C.P., 1989, 4, p342

مشار إليه لدى: د. محمد المرسي زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام، مرجع سابق، ص ٣٨١.

٣- د. كريم بن سخرية، المسئولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٤٥، د. حسن جميعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

يرى بعض الفقهاء^(١) أنه لا يمكن القبول باقتصار نطاق تطبيق حراسة التكوين على المنتجات القابلة للانفجار، أو تلك ذات الفعالية أو الخطورة الذاتية؛ لأن ذلك يتعارض مع أهداف القضاء من تجزئة الحراسة من جهة، كما أنه يفوت على المضرور فرصة الاستفادة من افتراض خطأ المنتج بوصفه حارساً للتكوين في الحالات التي ينتج فيها الضرر عن عيب في أحد المنتجات التي لا تتمتع بالفعالية الذاتية، أو لا تعتبر خطرة بذاتها من جهة.

ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن القول بأن القضاء قد تبنى هذا المفهوم الضيق لنطاق تطبيق حراسة التكوين، حيث أن العديد من أحكام القضاء الفرنسي وعلى رأسها أحكام محكمة النقض قد أخذت بمسئولية حارس التكوين في صدد حالات كثيرة لم يتوفر فيها هذا المعيار، وإنما كان الشيء محل الحراسة فيها شيئاً لا يحمل بذاته بحسب الأصل أي خطورة أو عيوب مثل: العربات المعدة لخدمة العملاء في المحلات العامة، وسخانات المياه وعربات السكك الحديدية، بل وغيرها من المنتجات ذات الطبيعة الساكنة؛ والتي لا تتمتع بفعالية ذاتية أو تمثل بذاتها خطراً على المستخدمين، مثل مخلفات المصانع والأنقاض.

والباحث يميل إلى هذا الرأي ويؤيد اتساع نطاق الخطأ في حراسة التكوين إلى جميع المنتجات، بغض النظر عن تعييبها أو فعاليتها الذاتية، وذلك نظراً لقوة الحجج التي يستند إليها، ولأنها تُيسر للمضرور الحصول على التعويض .
ومن الأمور العادية أن يشترك أكثر من شخص بشكل متتابع أو متعاصر في إنتاج منتج معين، فإذا أحدث هذا المنتج ضرراً بمن يستهلكه أو يستعمله بسبب

١- منهم على سبيل المثال: د. حسن عبد الباسط جيمعي، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ١٥٢. د. جابر محجوب علي، المسؤولية التقصيرية للمنتجين والموزعين، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ، ص ١٠٨. مشار إليه لدى: كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٦. د. محمد المرسي زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام، مرجع سابق، ص ٣٨١. د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، مصادر الالتزام غير الإرادية، مرجع سابق، ١١٢.

وجود عيب أو خلل في تكوينه، فإن السؤال يثور عن من يعتبر حارساً لهذا التكوين، بحيث يلتزم بهذه الصفة بتعويض الضرر؟.

ولا تثار أي مشكلة حينما يمكننا تحديد الجزء والذي كان عيبه سبباً في حدوث الضرر من بين مكونات المنتج، فمنتج الجزء المعيب بلا جدال هو حارس التكوين.^(١)

أما إذا أوكل لشخص آخر حراسة هذا الجزء، فالمنتج النهائي هو الذي كان يجب عليه أن يتفحص الأجزاء المختلفة، ويتحقق من سلامتها قبل تجميعها أو بعد القيام بهذا التجميع، وقبل إطلاق المنتج النهائي في التداول^(٢)، ولكن يبقى السؤال مطروحاً في حالة ما إذا كان السبب الدقيق لحصول الحادث مجهولاً؟.

يرى بعض الفقهاء أنه يجب في هذا الفرض أن تنسب المسؤولية عن الأضرار إلى جميع المنتجين الذين تدخلوا في تصنيع العناصر المختلفة، إضافة إلى المنتج الذي قام بتجميع هذه العناصر وكون منها السلعة النهائية، والتي قام بطرحها للتداول بعد أن وضع علامته عليها، فهؤلاء الأشخاص يسألون جميعاً في مواجهة المضرور عن سبيل التضامن.^(٣) وهذا ما تم النص عليه في التوجيه الأوروبي، لاسيما في المادة الخامسة منه، والتي جاء فيها "في حالة تعدد المسؤولين عن نفس الضرر تكون مسؤوليتهم تضامنية"^(٤).

في حين يرى آخرون أنه لا حاجة لإدانة الجميع، خاصة أمام مبدأ أن الحراسة تبادلية لا جماعية، وبما يناقض هذا المبدأ أن يعتبر حارساً للتكوين جميع

١- مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٤٢، د. قادة شهيدة، مرجع سابق، ص ١٢٣، د. أسامة بدر فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١١٩.

٢- د. جابر محجوب علي، المسؤولية التقصيرية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٣- د. زاهية حورية سي يوسف، المسؤولية المدنية للمنتج، دار هومة للطباعة والنشر، سنة ٢٠٠٩م، ص ٢٦٧.

مشار إليه لدى: مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٤٣، د. أسامة بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية، مرجع سابق، ص ١٩٩.

4-Article 5: Where, as a result of the provisions of this Directive, two or more persons are liable for the same damage, they shall be liable jointly and severally, without prejudice to the provisions of national law concerning the rights of contribution or recourse.

من اشترك في إنتاج السلعة، بل حتى الشخص الذي يقوم بتوزيعها أيضاً، لذلك يرى هذا الاتجاه، احتراماً لهذا المبدأ أن تتسبب حراسة التكوين في الفرض الذي نحن بصدد المنتج النهائي الذي أطلق السلعة في التداول، حيث كان يتعين على هذا الأخير أن يتحرى خلو الأجزاء المختلفة من أي عيب، وأن يتيقن من سلامة المنتج النهائي، وعدم قابليته لإحداث الضرر.^(١)، وقد قضي في هذا الشأن بأن سائق السيارة الذي أصيب في حادث جراء عيب فني في نظام الفرامل، يستطيع أن يرجع على صانع السيارة بالتعويض ، الذي له صانع السيارة -أن يرجع بعد ذلك على صانع هذا الجزء المعيب .^(٢)

ويميل الباحث إلى هذا الرأي، حيث لا يعد ذلك ظلماً للمنتج، وذلك لكونه ملئاً ويستطيع دفع التعويض، ومؤمناً لدى شركة التأمين، كما أنه قادر عند تحديد الجزء المعيب أن يرجع بما دفعه من تعويض على منتج هذا الجزء الذي كان سبباً في إحداث الضرر .

أما القانون المصري^(٣)، فقد نص في الفصل الخاص بالعمل غير المشروع على تضامن المسؤولين في مجال المسؤولية التقصيرية عند تعددهم وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض، فضلاً عن أن القانون الفرنسي وجانب من الفقه يقرران التضامن^(٤)، ويشكل الأمر بالنسبة لوضع التقنين المدني كأنه مبدأ لا يحتمل النقاش، فلو كان لديهم رغبة في إستبعاده لما فاتهم الإشارة إلى ذلك في نص خاص، وقد أخذ القضاء الفرنسي في أول الأمر بهذا الاتجاه مقررراً أن مسؤولية المشتركين في الخطأ تكون تضامنية، ورتب على ذلك آثار التضامن.^(٥)

١- راجع في ذلك: د. زاهية حورية سي يوسف، المسؤولية المدنية للمنتج، مرجع سابق، ص ٢٤٨. مشار إليه

لدى: مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٤٣. كريم بن سخرية، المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ٥٨

٢- د. محمد شكري سرور ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

٣- راجع المادة رقم ١٦٩ من القانون المدني المصري .

٤- راجع . د أسامة بدر، ضمان مخاطر المنتجات الطبية ، مرجع سابق ، هامش ص ١٩٩ .

٥- د. أحمد شوقي محمد، تضامن الشركاء في المسؤولية التقصيرية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٦م، ص ٥ وما بعدها.

أما القانون الإماراتي، فقد أقر قاعدة توزيع المسؤولية على محدثي الضرر إذا تعددوا حيث تنص المادة (٢٩١) من قانون المعاملات المدنية على أنه "إذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار كان كل منهم مسئولاً بنسبة نصيبه فيه وللقاضي أن يحكم بالتساوي أو بالتضامن أو التكافل فيما بينهم". وقد نص قانون حماية المستهلك على مسؤولية المنتج والبائع التضامنية عن الضرر الناجم عن استخدام السلعة واستهلاكها في حال ما إذا كانت السلعة منتجة محلياً^(١).

وأخيراً، يبقى أن نتساءل: هل يمكن اعتبار الموزع والبائع المحترف حارساً للتكوين؟

يذهب بعض الفقهاء^(٢) إلى أنه لا يمكن التعميم بالقول بأن كل من الموزع والبائع المحترف وكل من تدخل في سلسلة توزيع المنتج بداية من صانعه وانتهاءً بالمستهلك حارساً لتكوين هذا المنتج. ذلك أنه لا يتصور أن ينسب إلى أي من هؤلاء الأشخاص افتراض القدرة على فعل ما لا يمكنهم فعله، بمعنى أن حراسة التكوين تعني القدرة على مراقبة المحتوى الداخلي لمكونات المنتج، وهم ليست لديهم هذه المكنة، وعليه لا يمكن محاسبتهم عن الضرر الذي حدث بسبب فعل المكونات الداخلية لهذا المنتج بدعوى عدم قدرتهم على الحيلولة دون وقوعه، وإن كانوا لا يملكون سلطة المراقبة، فلا يعقل أن تسند إليهم المسؤولية. غير أن هناك حالتين يمكن فيها للموزع والبائع المحترف أن يكون حارساً للتكوين، الحالة الأولى: عندما يكون الموزع أو البائع المحترف يملك سلطة المراقبة وفقاً لتخصصه المهني، وتعهده للمشتري بمتابعة المنتج بالصيانة وإجراء الفحص الفني بعد تسليمه إياه، وهو ما يطلق عليه "بخدمة ما بعد البيع"^(٣).

١- تنص المادة التاسعة من قانون حماية المستهلك الإماراتي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ على أنه "يسأل المزود عن الضرر الناجم عن استخدام السلعة واستهلاكها، وإذا كانت السلعة منتجة محلياً قامت مسؤولية المنتج والبائع التضامنية عما سبق".

٢- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٣- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١٣٢.

والحالة الثانية: إذا كان دور الموزع أو البائع المحترف لا يقتصر على نطاق البيع، وإنما يتعداه إلى القيام بتعبئة السلعة أو تغليفها أو وضعها في زجاجات، فهو فهو في هذه الحالة يتعامل مع مكونات المنتج ويخرجه بصورته النهائية التي يقدم فيها إلى المستهلك.^(١)

وفي نهاية الأمر تجدر الإشارة إلى أن نظرية تجزئة الحراسة المطبقة في مجال مسؤولية المنتج التقصيرية عن الأضرار التي تحدثها منتجاته المعيبة قد تعرضت لانتقادات حادة، من قبل بعض الفقهاء حيث يرون أن هذه النظرية لا تحقق نتائج مثمرة مقارنة بالصعوبات التي تثيرها عن تطبيقاتها، فالواقع التطبيقي لهذه النظرية يجعل من التمييز بين حراسة التكوين وحراسة الاستعمال سراباً خادعاً، لاسيما وأن المضرور إذا ما أراد أن يرفع دعواه فلا بد من تحديده للشخص المسؤول. ومن ثم، فالمضرور هنا يواجه صعوبة في تحديد مصدر الضرر وما إذا كان يرجع إلى تكوين الشيء أو استعماله.^(٢)

كما أن صعوبة تعيين الحارس المسؤول تبدو أيضاً عندما ينجم الضرر عن أسباب ترجع في آن واحد إلى خطأ استعمال الشيء وإلى عيوب ذاتية في تكوينه، وهو الذي يتعذر فيه القول بثبوت الحراسة لشخص واحد بعينه.

وفيما يتعلق بالمنتجات التي يجوز تجزئة حراستها، فالقضاء لم يتوصل إلى وضع معيار محدد بشأنها، فإذا كان القضاء يحرص على التفرقة بين الأشياء التي تتمتع بفاعلية ذاتية والقابلة للظهور بصورة خطرة، فإنه لم يضع معياراً محدداً لهذه الفعالية، وهذا ما جعل الفقه يتردد بين عدة معايير؛ لخطورة الشيء وطبيعة تكوينه، أو ضرورة ترك السلطة التقديرية لقضاء الموضوع.^(٣)

كما ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن الاتجاه القضائي الذي طبق نظرية تجزئة الحراسة في مجال المسؤولية عن المنتجات الخطرة إنما هو أقرب إلى أن

١- مامش نادية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٤١.

٢- راجع في ذلك: د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١٣٥، د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ٧٥٦.

٣- راجع في ذلك: د. كريم بن سخرية، مسؤولية المنتج، مرجع سابق، ص ٦٢.

يكون إنشاءً لنوع من المسؤولية المفترضة يتعلق بمنتج الأشياء الخطرة، وأنه اتجاه يكاد يكون من شأنه أن يبقى صفة الحارس مصاحبة للمنتج لا ينفصل عنها أبداً مهما بعدت صلته بالمنتجات التي أنتجها.^(١)

وأخيراً نشير إلى النطاق الزمني لحراسة التكوين، فاعتبار المنتج حارساً للتكوين جاء نتيجة رغبة القضاء في التيسير على المضرورين في الحصول على قدر من الحماية، متيحاً له إمكانية الرجوع على المنتج بصفته حارساً للتكوين، ولكن العدالة تقتضي كذلك أن لا يضل المنتج بصفته حارساً لتكوين المنتج مهدداً بدعوى المسؤولية عن حراسة المنتجات لمدة طويلة بما يعرقل استمراريته في الإنتاج ويهدد مبادراته في الأخذ بمعطيات التكنولوجيا والنقد العلمي^(٢)، فإذا كان حارس الاستعمال يمكنه أن ينقل الحراسة إلى الغير بمقتضى تصرف قانوني وتنتقل المسؤولية بانتقال هذه الحراسة، فلا يقبل منطقاً أن يظل المنتج مسؤولاً عن حراسة تكوين المنتج دون تحديد مدة زمنية، خاصة وأنه لا يستطيع نقل هذه الحراسة لأن العيب في تكوين الشيء يوجد بوجود الشيء.^(٣)

لذا فإن القضاء والفقه قد تنبها إلى أن تحقيق مصلحة المضرور يجب ألا تتم على حساب مصلحة المنتج بشكل يخل بميزان العدالة، لذا ذهب القضاء الفرنسي إلى أن مسؤولية المنتج باعتباره حارساً للتكوين لا يمكن أن تستمر إلا لمدة محدودة^(٤)، فلا يمكن أن تنسب حراسة التكوين لشخص قد ترك الشيء الذي أنتجه منذ سنوات^(٥)، والظاهر أن القضاء قد ترك تحديد المدة الزمنية لظروف الحال وتبعاً للملابسات المتعلقة بكل قضية على حده مع مراعاة نوع وخطورة المنتج.^(٦)

١- د. جابر محجوب علي، المسؤولية التقصيرية، مرجع سابق، ص ١٥١.

٢- د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥، وفي نفس المعنى راجع د. عبد الحميد الديسطي عبد الحميد، حماية المستهلك في ضوء القواعد القانونية لمسؤولية المنتج، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، طبعة ٢٠١٠، ص ٤٦٥.

٣- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٤- د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

٥- د. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٦- د. حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ١٥٧.

الخاتمة

إن دراسة الأضرار التي تسببها المنتجات موضوع لم يتطرق إليه الفقه والقضاء إلا حديثاً، وذلك عندما لفت التقدم التكنولوجي المتزايد في العصر الحديث الأنظار إلى ضرورة حماية جمهور المستهلكين، مما يأتي به هذا التقدم من منتجات تعرض حياة الناس وأموالهم لأخطار لم تكن معروفة من قبل، وتتعاظم هذه الأخطار ويزداد أثرها كلما كانت السلعة معدة للتجارة الدولية أو كانت واسعة الانتشار والاستعمال بين الناس.

ولقد انتبه المشرع في العديد من الدول المتقدمة إلى المخاطر التي تترتب على المنتجات بكافة أنواعها، فوضع تشريعات خاصة تنظم المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن عيوب المنتجات، كذلك فقد ساهم الفقه والقضاء بشكل مستمر في تطوير النصوص التشريعية بما يحقق حماية الأشخاص والأموال وتعويض المضرور من عيوب هذه المنتجات.

ونظراً لأن المخاطر والأضرار الناجمة عن المنتجات لا يتوقف أثرها على من يتعاقد مع المنتج، وإنما يمتد إلى أشخاص آخرين (من الغير) يستخدمون هذه السلع أو يتواجدون في أماكن تخزينها أو عرضها، فقد اهتم الفقه والقضاء وإلى جانبهما التشريع بتحقيق قدر متساو من الحماية للمتعاقدين وغير المتعاقدين ممن يصيبهم الضرر من جراء عيوب المنتجات. وإذا كانت بعض الدول الصناعية المتقدمة قد عالجت هذه المسألة بوضع نصوص خاصة في تشريعاتها أو بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية الخاصة بالمسؤولية عن فعل المنتجات، فإن أكثر الدول لا يوجد بها تشريع خاص لمعالجة هذه الأضرار، وإنما تخضع للقواعد العامة لأحكام المسؤولية المدنية.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول أن هذه الدراسة قد توصلت إلى نتيجة جوهرية مؤداها أن القواعد العامة التي تحكم المسؤولية المدنية بوجه عام لا تكفي لحماية المضرورين من المنتجات المعيبة في مواجهة منتجها، فضلاً عن أنها لا توفر درجة حماية واحدة بالنسبة لهم، سواء لمن يرتبط منهم مع منتجي السلع بعلاقة تعاقدية أو من لا يرتبط بأي تعاقد، ولذلك لجأت الدول محل المقارنة إلى

إقرار نظام جديد خاص بالمسؤولية الموضوعية للمنتج عن المضار الناشئة عن منتجاته المعيبة، والذي أزال كافة مظاهر التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية بالنسبة للمضورين، بحيث لم تشغل هذه المسؤولية بالبحث في طبيعة العلاقة التي تربط المنتج بالمضور بقدر انشغالها بالفعل الناشئ عن المنتجات المعيبة، وبالتالي فإن المضور من المنتجات المعيبة يحصل على التعويض المناسب بمجرد إثباته لما بهذه المنتجات من عيوب وللضرر الذي أصابه، فضلاً عن علاقة السببية بينهما.

وبهذا النظام الجديد تكون تشريعات الدول المقارنة قد عيّنت بتحديث أحكامها الخاصة بمسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة. وفي ضوء ما تقدم، يوصي الباحث بما يلي:

١. دعوة المشرع الإماراتي إلى إدخال أحكام المسؤولية الموضوعية الناشئة عن فعل المنتجات المعيبة، بحدودها وضوابطها التي أخذت بها دول الاتحاد الأوروبي والقانون الفرنسي ضمن أحكام قانون المعاملات المدنية. فما من ريب أن هذا التطور في أحكام المسؤولية من شأنه أن يقيم قدر من التوازن بين مصلحة المنتجين ومصلحة المستهلكين، فضلاً عن أنه سيؤدي إلى توحيد الحماية القانونية لمستهلكي المنتجات المعيبة، إذ لا يقبل أن نفرق بين المضورين بحسب طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمسئول عن إنتاج السلع المعيبة، وسيزيل الغموض عن بعض المفاهيم مثل وقت طرح المنتج للتداول، وهل يشترط في هذا الطرح قصد تحقيق الربح ؟....

٢. ضرورة تأسيس مسؤولية المنتجين وباقي المتدخلين في عرض السلع في السوق على فكرة السلامة والأمان، حيث يمكن لكل شخص متضرر من طرح سلعة لم يراع فيها الأمان المتوقع، والمشروع، والمنتظر - أن يثير مسؤولية هؤلاء للتعويض عن الأضرار الماسة بشخصه أو أمواله.

٣. يجب أن يراعى التنظيم القانوني للمسؤولية المدنية للمنتج في حالة إضافته لقانون المعاملات المدنية إقامة توازن معقول بين حق المستهلك في

الحصول على منتج سليم ونزيه وآمن ومصالح المنتجين في استمرار نشاطهم المهني المرتبط دوماً بالتطوير والابتكار.

٤. النص على إعفاء المنتج من المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن عيوب المنتجات، إذا لم تكن حالة المعرفة العلمية والفنية السائدة وقت طرح المنتج في التداول تسمح بالتنبؤ بوجود العيب الذي كشف عنه التطور العلمي اللاحق، وغيرها من الأسباب الخاصة للإعفاء التي وردت في القوانين .

٥. أن يفرض على عاتق المنتج التزام بمتابعة ما يسفر عنه تطور حالة المعرفة العلمية من نتائج تتعلق بمنتجه المطروح في التداول، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوقي الآثار الضارة للعيب، وذلك بتحذير المستهلكين من المخاطر الجديدة للمنتج، أو سحبه من الأسواق مؤقتاً لإجراء تعديلات عليه، أو سحبه نهائياً إذا استعصى على التعديل، على ألا يتقيد هذا الالتزام بمدى زمني معين.

٦. التشريعات والقوانين وحدها لا تكفي لحماية المستهلكين ، وإنما يجب أن تكون هناك أدوات ووسائل لضمان متابعتها و تطبيقها ، وأرى أن ذلك لن يتحقق إلا بأمرين :

أ- إنشاء هيئة إتحادية مستقلة مالياً وإدارياً تعنى بحماية المستهلك، تعمل على مراقبة الأسواق، وتنقيف المستهلكين والمنتجين بحقوقهم و واجباتهم ، وتقوم بإجراء الدراسات والبحوث ورسم السياسات والنظم، وإقتراح — (تعديل أو إصدار) التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك ورفعها للجهات المختصة .

ب- إنشاء دوائر قضائية متخصصة ، تعنى بالدعوى الناجمة عن تطبيق قانون حماية المستهلك والقوانين الأخرى التي تتعلق بالإستهلاك والمستهلكين ، وذلك على غرار الدوائر المتخصصة الموجودة حالياً ، كدوائر فض المنازعات الإجارية ، والأوراق المالية ، والإنشاءات وغيرها ، وبذلك ستكتمل منظومة حماية المستهلك بداية بقوانين وتشريعات حديثة ، ثم جهاز إداري فاعل و مستقل ، وانتهاءً بمحاكم متخصصة .

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ- الكتب

د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل

-المسئولية المدنية بين التقيد والإطلاق، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٠.

د. أسامة أحمد بدر

-ضمان مخاطر المنتجات الطبية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٥.
-فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية، دراسة مقارنة، سنة ١٩٩٣.

د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي

-مصادر الالتزام غير الإرادية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، الشارقة، الآفاق المشرقة ناشرون سنة ٢٠١٣.

د. أحمد محمود سعد

-إستقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٤م.

د. أمجد محمد منصور

-النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، دراسة مقارنة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٦.

د. أنور رسلان

-الموجز في النظرية العامة للالتزام، مصادر
الالتزام، الإسكندرية، دار المطبوعات
الجامعية، سنة ١٩٩٨.

د. أحمد شوقي محمد

-البحوث القانونية في مصادر الإلتزام الإرادية
وغير الإرادية، دراسة فقهية وقضائية،
الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٢.

-حدود الارتباط بين مسئولية المتبوع
والمسئولية الشئنية في الفقه في القضاء
المصري والفرنسي، الإسكندرية، منشأة
المعرف، سنة ٢٠٠٧.

-تضامن الشركاء في المسئولية التقصيرية
الشئنية في الفقه في القضاء المصري
والفرنسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة
٢٠٠٦.

د. أيمن إبراهيم العشماوي

-فعل المضرور والإعفاء الجزئي من
المسئولية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون
تاريخ نشر.

د. بودالي محمد

-مسئولية المنتج عن منتجاته المعيبة دراسة
مقارنة، الجزائر، دار الفجر للنشر
والتوزيع، سنة ٢٠٠٥.

د. حسام الدين كامل الأهواني

- النظرية العامة للالتزام، ج ١، مصادر
الالتزام، القاهرة، بدون ناشر، سنة ١٩٩٨.

د. حسن حسين البراوي

- مخاطر التطور بين قيام المسؤولية والإعفاء
منها، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨.

د. حسن عبد الباسط جميعي

- مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها
منتجاته المعيبة، القاهرة، دار النهضة العربية،
سنة ٢٠٠٠.

- شروط التخفيف والإعفاء من ضمان العيوب
الخفية، دراسة مقارنة، القاهرة، دون ناشر،
سنة ١٩٩٣.

د. حسن عبد الرحمن قدوس

- الحق في التعويض مقتضياته الغائية ومظاهر
التطور المعاصر في النظم الوضعية، القاهرة
، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر.

د. زهير زكريا حرج

- الخطأ في المسؤولية المدنية، رسالة
دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين
شمس، سنة ١٩٩٩ م.

د. سالم محمد رديعان العزاوي

- مسؤولية المنتج في القوانين المدنية
والاتفاقيات الدولية، عمان، دار الثقافة، سنة
٢٠٠٨.

د. سعيد سعد عبد السلام

- حقوق المضرور في قانون التأمين الإجباري
رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٨.

د. سليمان مرقس

- المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية،
القاهرة، معهد البحوث والدراسات
العربية، سنة ١٩٧٧.

- الوافي في شرح القانون المدني، الفعل
الضار والمسؤولية المدنية، المجلد السادس،
بيروت، المنشورات الحقوقية، سنة ١٩٩٨.

د. شحاتة غريب شلقامي

- خصوصية المسؤولية المدنية في مجال
الدواء، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة
الجديدة، سنة ٢٠٠٨.

د. صابر محمد سيد

- المباشرة والتسبب في الفعل الضار، دراسة
مقارنة، في الفقه الإسلامي والقانون المدني
، المحلة الكبرى، دار الكتب القانونية
، سنة ٢٠٠٨.

د. عبد الحكم فودة

- التعويض المدني، المسؤولية المدنية التعاقدية
والتقصيرية، الإسكندرية، دار المطبوعات
الجامعية، سنة ١٩٩٨ م.

د. عبد الرزاق السنهوري

- الوسيط في شرح القانون المدني
الجديد، نظرية الضمان، المجلد
الثاني، بيروت، منشورات الحلبي
الحقوقية، الطبعة الثالثة الجديدة، سنة ٢٠١١.

د. عبد الحميد الديسبي عبد الحميد

- حماية المستهلك في ضوء القواعد القانونية
لمسؤولية المنتج ، دراسة مقارنة ، دار الفكر و
القانون سنة ٢٠١٠ .

د. عبد الخالق حسن أحمد

- الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أكاديمية
شرطة دبي، سنة ٢٠٠٤.

د. عبد الرحمن علي حمزة

- مضار الجوار غير المألوفة والمسؤولية عنها
دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون
المدني، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٦.

د. عبد الرشيد مأمون

- المسؤولية العقدية عن فعل الغير، القاهرة، دار
النهضة العربية، دون تاريخ نشر.

د. عدنان سرحان

-المصادر غير الإرادية للالتزام، في قانون المعاملات المدنية الإماراتي وفقاً لأصوله من الفقه الإسلامي، الشارقة، مكتبة الجامعة، سنة ٢٠١٠.

د. علي بولحية بن بوخميس

-القواعد العامة لحماية المستهلك والمسئولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، الجزائر، دار الهدى، سنة ٢٠٠٠م.

د. علي علي سليمان

-دراسات في المسئولية المدنية في القانون المدني الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢م.

د. علي فتاك

-تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتج، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة ٢٠٠٧.

أ. د. علي هادي العبيدي

-شرح أحكام عقد البيع وفقاً لقانون المعاملات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٢.

د. علي فيلاي

-الالتزامات، الفعل المستحق للتعويض،
الجزائر، موفر للنشر، سنة ٢٠٠٧.

د. فاروق الأباصيري

-أحكام المسؤولية التقصيرية في قانون
المعاملات المدنية الإماراتي، الشارقة، مكتبة
الجامعة، سنة ٢٠١٠.

د. فايز أحمد عبد الرحمن

-المسؤوليتان العقدية والتقصيرية ومدى أحقية
المضرور في الجمع أو الخيرة بينهما،
القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٦.

د. فتحي عبد الرحيم

-شرح النظرية العامة للالتزامات، الكتاب
الأول، مصادر الالتزام، الإسكندرية، منشأة
المعارف، سنة ٢٠٠٦م.

د. قادة شهيدة

المسؤولية المدنية للمنتج، دراسة مقارنة،
الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٧.

د. كريم بن سخرية

-المسؤولية المدنية للمنتج وآليات تعويض
الضرر، الإسكندرية، دار الجامعة
الجديدة، سنة ٢٠١٣م.

د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه

- النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، المصادر غير الإرادية، المنصورة، مكتبة الجلاء، سنة ١٩٩٨.
- حقيقة أزمة المسؤولية المدنية، ودور تأمين المسؤولية، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، سنة ١٩٩٣.

د. محمد إبراهيم الدسوقي

- القانون المدني، الالتزامات، أسـيوط، دار الطباعة الحديثة، سنة ٢٠٠١م.
- تعويض الوفاة والإصابة الناتجة عن حوادث السيارات، القاهرة، دون ناشر، سنة ٢٠٠٦.
- تقدير التعويض بين الخطأ والضرر، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

د. محمد السعيد رشدي

- الخطأ غير المغتفر، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ٢٠٠٨م.

د. محمد المرسى زهرة

- حماية المستهلك في القانون المصري والعـماني، العين، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٣م.
- المصادر غير الإرادية للالتزام في قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات، سنة ٢٠٠٢م.

د. محمد حسين عبد العال

-تقدير التعويض عن الضرر المتغير، دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨.

د. محمد شكري سرور

-مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، القاهرة دار الفكر العربي، سنة ١٩٨٣.

د. محمد عبد الظاهر حسين

-المسئولية التقصيرية للمتعاقد دراسة فقهية قضائية في العلاقة التبادلية بين نوعي المسئولية، القاهرة، دون ناشر، سنة ٢٠١٢م.
-خطأ المضرور وأثره على المسئولية، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٧.

د. محمد عبد القادر الحاج

-مسئولية المنتج والموزع، دراسة في قانون التجارة الدولية مع المقارنة بالفقه الإسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٢.

د. محمد حسين الشامي

-ركن الخطأ في المسئولية المدنية، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٠م.

د. محمد حسين منصور

- النظرية العامة للالتزام "مصادر
الالتزام"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة
للنشر، سنة ٢٠٠٦.

د. محمد سامي عبد الصادق

- مسئولية منتج الدواء عن مضار منتجاته
المعيبة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٢.

محمد شريف أحمد

- مصادر الالتزام في القانون المدني، دراسة
مقارنة بالفقه الإسلامي، عمان، دار الثقافة
للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٩.

د. محمد فؤاد عبد الباسط

- تراجع فكرة الخطأ كأساساً لمسئولية لمرفق
الطبي العام، الإسكندرية، منشأة
المعارف، سنة ٢٠٠٣ م.

د. محمد فتح الله النشار

- حق التعويض المدني بين الفقه الإسلامي
والقانون المدني، الإسكندرية، دار الجامعة
الجديدة، سنة ٢٠٠٢ م.

د. محمد كمال عبد العزيز

- التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء، الجزء
الأول، الالتزامات، طبعة نادي
القضاة، سنة ١٩٨٠ م.

د. محمد محمد أحمد عجيز

- دور الخطأ في تأمين إصابات العمل، دراسة
مقارنة بين القانونين المصري
والفرنسي، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٣ م.

د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم

- مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من
المسئولية، قويسنا، مطبعة حمادة
الحديثة، سنة ٢٠٠٨ م.
- نطاق الضرر المرتد، دراسة تحليلية لنظرية
الضرر المرتد، الإسكندرية، دار المطبوعات
الجامعية، سنة ٢٠٠٧ م.

د. محمد نصر الدين منصور

- ضمان تعويض المضرورين بين قواعد
المسئولية الفردية واعتبارات التضامن
الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠١ م.

د. محمود جريو

- المسئولية المدنية الناشئة عن أضرار التلوث
الكهرومغناطيسي، الإسكندرية، دار الجامعة
الجديدة، سنة ٢٠١٠ م.

د. محمود جمال الدين زكي

- مشكلات المسئولية المدنية، القاهرة، مطبعة
جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨، ج ١.

د. مصطفى العدوى

-النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام،
القاهرة، دون ناشر، سنة ١٩٩٦.

د. ممدوح محمد علي مبروك

-التعويض عن أضرار التدخين، دراسة
مقارنة، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٢ م.

د. منى أبو بكر الصديق

-الالتزام بإعلام المستهلك عن
المنتجات، الإسكندرية، دار الجامعة
الجديدة، سنة ٢٠١٣ م.

د. ناصر محمد سلطان

-المسؤولية عن فعل الأشياء التي تتطلب
عناية خاصة والآلات الميكانيكية في
ضوء قانون المعاملات المدنية لدولة
الإمارات ومقارنة بالقانون المدني
المصري بيروت، منشورات الحلبي، سنة ٢٠٠٥

د. نادية محمد معوض

-مسؤولية صانع الطائرة، القاهرة، دار النهضة
العربية، سنة ٢٠٠٠.

د. هاني دويدار

-القانون التجاري، التنظيم القانوني للتجارة،
الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠٠٤.

د. وهبه الزحيلي

-نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية
والجنائية في الفقه الإسلامي، القاهرة،
دار الفكر، سنة ١٩٧٠.

د.يسرية عبد الجليل

-المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن عيوب
تصنيع الطائرات، منشأة
المعارف، الإسكندرية، دون طبعة، ٢٠٠٧.

ب- الرسائل العلمية:

د. أيمن إبراهيم عبد الخالق العشماوي

-تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسئولية المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٨.

د. ثروت فتحي إسماعيل

-المسئولية المهنية للبائع المهني الصانع والموزع، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، سنة ١٩٨٧م.

شريف محمد

-المسئولية المدنية للمنتج وفقا لأحكام القانون المدني الجزائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية و الإدارية، المركز الجامعي بخميس مليانة معهد العلوم القانونية والإدارية، سنة ٢٠٠٨.

عامر اللوز

-المسئولية الجزائية للمنتج، رسالة لنيل شهادة ختم الدروس بالمعهد الأعلى للقضاء التونسي الفوج الثاني عشر، السنة القضائية، سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

مامش نادية

-مسئولية المنتج،دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي،رسالة ماجستير،جامعة مولود معمري،تيزي وزو، كلية الحقوق،سنة ٢٠١٢م.

محمد علي محمد جباري

-مسئولية متولي الرقابة في القانون المدني اليمني،دراسة مقارنة بالقانون المصري والشرعية الإسلامية،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،سنة ٢٠٠٢.

د. محمد فوزي فيض الله

-المسئولية التقصيرية بين الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر،سنة ١٩٦٢.

د.محمد نصر رفاعي

-الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة ١٩٧٨م.

مني عولي

-مسؤولية المنتج المدنية في ظل المادة ١٤٠مكرر من القانون المدني الجزائري،"مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الرابعة عشر،الجزائر،سنة ٢٠٠٦

ج-المقالات

د.حمدي عبد الرحمن

-نحو نظرية جديدة إلى مدخل الدراسة
القانونية المقارنة، مجلة العلوم القانونية
والاقتصادية، العدد الثاني، السنة ١٧ يوليو ١٩٨٥.

د.خمس خضر

-تنوع المسؤولية إلى عقدية ونقصيرية، مجلة
القانون والاقتصاد، عدد مارس ويونيو
عام ١٩٧٦.

د.فتحي عبد الرحيم

-نظام تعويض الإضرار التي تلحق بأمن
وسلامة المستهلك والقانون المدني المصري
والمقارن، مجلة البحوث القانونية
والاقتصادية، العدد ٥، سنة ١٩٩٩م.

د.وديع فرج

-الاتجاه الحديث في العقد والمسؤولية
الخطئية، مجلة القانون والاقتصاد، السنة ١٥.

د- الندوات والمؤتمرات

د. أسامة أحمد بدر

-رؤية حول حماية المستهلك في القانون الفرنسي والمصري والإماراتي، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧ م .

-مسؤولية المنتج والموزع ، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧ م .

د. عدنان أحمد ولي

النظام القانوني لحماية المستهلك في القانون الإماراتي، دراسة مقارنة بالقانونين المصري واللبناني، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر، عام ٢٠٠٧ م

د. فتيحة محمد توراري

الحماية للمستهلك من الإعلانات المضللة دراسة في القانون الإماراتي والمقارن، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧ م .

د. نوري حمد خاطر

عرض وتعليق على قانون حماية المستهلك الإماراتي، في بحوث ندوة حماية المستهلك المنعقدة بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٣-٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٧م.

ثانيا-المراجع الأجنبية:

- Beatrice HARICHAUX DETOURDONNET, responsabilité de pharmacien, Edition de Juris-Classeur, 23, Septembre 2003.

-Bulletin des communautés européennes ,responsabilité du fait des produits; supplement 11-76

- Christian LARROUMET, la responsabilité du fait des produits défectueux, Recueil DALLOZ, 1998, 3^{eme} cahier CHRONIQUE, Paris.

- CHRISTIAN LARROUMET, unification des responsabilités délictuelle et contractuelle , petites affiches, 28 Dec 1998, 387^{eme} année, N° 155.

-François XAVIER Testu et J HUBERT MOITRY, commentaire de la loi 98 -389 du 19 mai 1998,la revue DALLOZ affaires.

- Le Grand Usuel LAROUSSE, Dictionnaire encyclopédique, Edition Avril 1998, volume 4, 199

-M.FALLON, Les accidents de la consommation et le droit ,Bruxelles ,Bruylant, note165

http://www.hcch.net/index_en.php?act=conventions.text&cid

م	الموضوع	الصفحة
مقدمة		١
المبحث التمهيدي	ماهية المسؤولية التقصيرية	٥
المطلب الأول	مفهوم المسؤولية التقصيرية	٧
المطلب الثاني	تطور المسؤولية التقصيرية	١٤
الفصل الأول	نطاق المسؤولية التقصيرية للمنتج	٢٢
المبحث الأول	نطاق المسؤولية من حيث الأشخاص	٢٣
المطلب الأول	المنتج	٢٤
المطلب الثاني	المضرور	٣٨
المبحث الثاني	نطاق المسؤولية من حيث المنتجات	٤٥
المطلب الأول	المنتج في الإتفاقيات الدولية	٤٧
المطلب الثاني	المنتج في القانون المقارن	٥٠
الفصل الثاني	شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج وأثرها و وسائل دفعها	٥٤
المبحث الأول	شروط المسؤولية التقصيرية للمنتج	٥٥
المطلب الأول	وجود عيب في المنتج	٥٦
المطلب الثاني	الأضرار التي تغطيها مسؤولية المنتج	٦٥
المطلب الثالث	علاقة السببية بين الضرر والعيب	٧١
المبحث الثاني	أثر المسؤولية التقصيرية للمنتج	٧٥
المطلب الأول	مفهوم التعويض وصوره و قواعد تقديره	٧٦
المطلب الثاني	حدود المطالبة بالتعويض	٨١
المبحث الثالث	وسائل دفع المسؤولية التقصيرية للمنتج	٨٦
المطلب الأول	إثبات السبب الأجنبي	٨٧
المطلب الثاني	إثبات أن العيب لم ينتج عن النشاط المهني	٩٧
المطلب الثالث	إثبات مخاطر التطور	١٠٢
الفصل الثالث	الأساس القانوني للمسؤولية التقصيرية للمنتج	١٠٥
المبحث الأول	الخطأ كأساس لمسؤولية المنتج	١٠٦
المطلب الأول	مفهوم الخطأ	١٠٧

١١١	صور خطأ المنتج	المطلب الثاني
١١٤	تراجع فكرة الخطأ كأساس قانوني لمسئولية المنتج	المطلب الثالث
١١٦	المخاطر (تحمل التبعة) كأساس لمسئولية المنتج	المبحث الثاني
١١٧	مضمون نظرية المخاطر	المطلب الأول
١٢١	تقدير نظرية المخاطر	المطلب الثاني
١٢٥	تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في الإتفاقيات الدولية والقانون المقارن	المطلب الثالث
١٣١	الحراسة كأساس لمسئولية المنتج	المبحث الثالث
١٣٥	فكرة الحراسة	المطلب الأول
١٣٩	تجزئة الحراسة	المطلب الثاني
١٤٧		الخاتمة
١٥٠		قائمة المراجع
١٧٠		الفهرس

١١١	صور خطأ المنتج	المطلب الثاني
١١٤	تراجع فكرة الخطأ كأساس قانوني لمسئولية المنتج	المطلب الثالث
١١٦	المخاطر (تحمل التبعة) كأساس لمسئولية المنتج	المبحث الثاني
١١٧	مضمون نظرية المخاطر	المطلب الأول
١٢١	تقدير نظرية المخاطر	المطلب الثاني
١٢٥	تحمل التبعة كأساس لمسئولية المنتج في الإتفاقيات الدولية والقانون المقارن	المطلب الثالث
١٣١	الحراسة كأساس لمسئولية المنتج	المبحث الثالث
١٣٥	فكرة الحراسة	المطلب الأول
١٣٩	تجزئة الحراسة	المطلب الثاني
١٤٧		الخاتمة
١٥٠		قائمة المراجع
١٧٠		الفهرس